جامعة الجزائـر -3-
كليـة العلـوم السياسية والإعـلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية والتعددية الحزبية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
فرع التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالب:
بوناصر إبراهيم

إشراف الدكتورة :
سعاد العقون

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. اسماعيل دبش .... رئيسا
- د. سعاد العقون.. مقررا
- أ.د. عبد القادر محمودي........................ عضوا
- د. حمود بدر الدين .... عضوا

2011-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ ﴾

[الفتح: 1-2]

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

[البقرة: 32]

قال علي رضي الله عنه:

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم ... على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه ... والجاهلون لأهل العلم أعداء

ففز بعلم تعش حياته أبدا ... الناس موتى وأهل العلم أحياء

الإمام أبو حامد الغزالي، فضيلة العلم، ص 5.

كلمة شكر

استهل شكري بشكر الله عز وجل على ماأنعم علي من

قوة وصبر

لإتمام هذه المذكرة ووفقني في مشواري الدراسي،

فالحمد والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله

محمد صلى الله عليه وسلم .

وبعدها أتقدم بكلمات كلها تقدير واحترام إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة "سعاد العقون" التي قدمت لي يد العون ولم تبخل عليّ بتوجيهاتها القيمة ونصائحها إلى غاية استكمال هذا العمل.

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، ذلك الرجل المحافظ الفاضل الذي غرس فيا تربية متشبعة بالقيم والمبادئ والأخلاق.
كما لا أنسى أن اهدي هذا العمل إلى أمي الغالية التي غمرتني بحبها وحنانها راجيا من المولى عزّ وجل أن يطيل في عمرها.
هذا ولا يفوتني أن أهدي هذا العمل إلى باقي أفراد العائلة وإلى جميع الأصدقاء الذين ساهموا في تشجيعي لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر:

- الأستاذ: صحراوي يسعد شريف هذا الإنسان المتواضع الخلوق الذي كان لي رفيقا مشجعا وناصحا وموجها بأفكاره القيمة.
- صديقي العزيز: حسين بلخيرات على كل المجهودات التي بذلها معي لإتمام هذا العمل.

وإلى كل من الأصدقاء: نوي محمد، سعيد تومي، ادريس سمادي، يحياوي قويدر، حملاوي محمد، لفرادي فاتح، حسناوي علي.
وإلى كل من يعرف ابراهيم بوناصر

مقــــدمــــة

التعريف بالموضوع:

تعبر الثقافة السياسية عن مجموعة القيم المفسرة لعلاقة الحاكم والمحكوم حيث ترتبط الثقافة السياسية بمسائل الشرعية والمشروعية والهوية والاستقرار السياسي وكيفية ممارسة السلطة فهي بذلك تشرح العلاقة بين الطرفين. وتسعى كل ثقافة سياسية إلى ضمان الاستقرار في هذه العلاقة مهما اختلفت مضامينها وعلى هذا الأساس تكون شارحة للخصائص التي تتميز بها أنظمة الحكم المختلفة وطرق ممارستها للسلطة أي في مجال التأثير في مجتمعاتها، في ذات الوقت الذي تتأثر فيه هذه الثقافة بالتغير في الثقافات السياسية للأفراد والمجتمعات وتعتبر دراسة الثقافة السياسية للمؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية من أهم الدراسات الشارحة للحالة السياسية في البلدان المختلفة .

ونظرا للدور التاريخي الذي تميز به حزب جبهة التحرير الوطني في التطور السياسي للجزائر المستقلة والذي تمت دراسته من جوانب مختلفة أي تلك التي تتعلق بالجوانب التاريخية أو تلك التي تتعلق بالجانب السياسية أو الاقتصادية ، فانه في هذه الدراسة يتم استخدام مدخل الثقافة السياسية من أجل فهم أعمق للتطور السياسي لحزب جبهة التحريرالوطني حيث تم توظيف "البعد المقارن" الذي يحاول اكتشاف مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بالانتقال إلى الحالة الدستورية للبلاد من وضع الأحادية الحزبية إلى وضع التعددية الحزبية .

وبالتالي فان هذه الدراسة تتعلق بموضوع عام وهو الذي يتمثل في اكتشاف تطور الثقافة السياسية في الجزائر من فترة الأحادية إلى فترة التعددية ، والثاني هو الموضوع الخاص والمتعلق بحجم تأثيرات الانتقال من فترة إلى أخرى على الثقافة السياسية لحزب جبهة التحريرالوطني، والتي عرفت في فترة الأحادية الحزبية بأنها ثقافة سياسية مهيمنة وذلك يشمل الفترات الثلاث التي عرفها التطور

السياسي لنظام الحكم في الجزائر والتي مثل حزب جبهة التحرير الوطني جزءا لا يتجزأ منه .

أهمية الدراسة وأهدافها :

ترتبط أهمية الدراسة وأهدافها بالدوافع الأساسية التي كانت مبررا لدراسة الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين فترتي الأحادية والتعددية وذلك يشمل:

أ- اكتشاف حقيقة الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية على اعتبار أن فترة الأحادية الحزبية ارتبطت أساسا بتكريس حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد وبالتالي اكتشاف مظاهر "التكيف السياسي" لحزب جبهة التحرير الوطني.

ب- التوقف عند أهمية مدخل الثقافة السياسية الذي يعد أحد المداخل الأساسية لاكتشاف السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية ومنها حزب جبهة التحرير الوطني بعيدا عن الجوانب التاريخية والتي لا تشرح هذا السلوك إلا من زاوية محدودة.

ج- توظيف البعد المقارن لاكتشاف مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية كمدخل عام لتحليل الحالة السياسية الجزائرية.

أدبيات الدراسة :

هناك بعض المؤلفات التي اقتربت من موضوع الدراسة دون أن تتطابق معه بشكل كلي ومنها:

أ- **كتاب:" التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**" للدكتور عامر رخيلة وهو يوظف المنهج التاريخي والتحليل السياسي لوصف وتفسير تطور حزب جبهة التحرير الوطني في الفترتي ن الأوليتين

لمرحلة الأحادية الحزبية مع إشارة بسيطة للثقافة السياسية للحزب خاصة فيما يتعلق بإيديولوجية الحزب في فترة الأحادية ومع ذلك يبقى مرجع مهم لتتبع تطور السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني .

ب- كتاب :" النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1989"لمؤلفه الدكتور الطاهر بن خرف الله وموضوعه يحيط بالثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير في فترة الأحادية الحزبية من خلال تحليل مضمون المواثيق الوطنية خلال هذه الفترة لكنه لا يتطرق إلى فترة التعددية الحزبية وبالتالي يهمل جانبا أساسيا من موضوع الدراسة .

د- كتاب محمد حربي " جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع " وهو كتاب يجمع أيضا بين التحقيق التاريخي والتحليل السياسي مع التركيز على السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية مع وجود إشارات صريحة إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة للحزب خلال هذه الفترة .

ج- هناك أيضا بعض المذكرات العلمية ومنها مذكرة ماجستير لــ "علي بن طاهر" **بعنوان: "الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية"** وهي تقترب أكثر ما يكون من موضع الدراسة ولكنها تتناو ل الموضع العام له أي تحليل الثقافة السياسية في الجزائر بين فترتي الأحادية والتعددية دون التركيز على حزب جبهة التحرير الوطني بشكل خاص .وهناك أيضا مذكرة الطالب "بن عمير جمال الدين" بعنوان : **إشكالية تطبيق الديمقراطية لدى الأحزاب السياسية في التجربة التعددية المعاصرة** وهي تلامس جانبا مهما من الموضوع وهو ذلك المتعلق بالثقافة السياسية الديمقراطية داخل الحزب في فترة التعددية.

إشكالية الدراسة:

على اعتبار أن فترة الأحادية الحزبية قد عرفت تكريسا لمبدأ الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني والتي عكست الطابع المهيمن للثقافة السياسية له من خلال تطوره السياسي خلال هذه الفترة ، في ذات الوقت الذي كان فيه تغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكم الجزائري من أهم نتائج بداية مرحلة التعددية الحزبية ولذا فان دراسة مدى تكيف الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني مع هذه التغيرات هو الذي يشكل الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة وتبعا لذلك فان الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمثل في تفكيك السؤال التالي :

ما مدى تأثير انتقال الحالة الدستورية في الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية على الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ؟

وهذه الإشكالية تتضمن التساؤلات الفرعية التالية :

أ- ماهي طبيعة الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية وما هي دوافع ومظاهر تكريسها؟

ب- ماهو السياق السياسي والدستوري الذي تم فيه الانتقال من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية؟.

ج- ما مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بهذا الانتقال؟

فرضيات الدراسة :

من الناحية المبدئية يمكن تحديد جملة من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثيرا في تغير الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة التعددية الحزبية ، في ذات الوقت الذي توجد فيه مجموعة أخرى من المتغيرات التي يؤدي تحليلها إلى الوصول لنتائج عكسية حيث تؤخذ الحالة الجزائرية كحالة دراسة نموذجية لقياس التحول الديمقراطي في المنطقة العربية نظرا لما رافق هذه الحالة من تفاعلات سلمية وعنيفة وكذلك من حيث الوصول إلى تفسير عقلاني لتغير

دور الحزب داخل نظام الحكم مقارنة مع تجارب أخرى عرفت انفتاحا سياسيا ومع ذلك بقي دور الحزب الحاكم هو نفسه ، ولذا فإنها تتعدد الفرضيات التي من الممكن أن تشكل إجابة مبدئية عن الإشكالية الرئيسية:

- **الفرضية الأولى:** إن العوامل التي ساهمت في تأسيس الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية والتي تتمثل في رصيد الحركة الوطنية والثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وتأثيرات الموروث الاستعماري، هي عوامل عميقة بحيث يصعب تأثرها بالانتقال إلى التعددية الحزبية.
- **الفرضية الثانية:** أن تغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكم في فترة التعددية الحزبية قد شكل عاملا مهما لانتقال الثقافة السياسية الحزبية لجبهة التحرير الوطني من ثقافة سياسية مهيمنة إلى ثقافة سياسية مفتوحة.
- **الفرضية الثالثة:** إن انتقال الحالة السياسية الجزائرية من الأحادية إلى التعددية كان أقرب إلى التعددية الدستورية منه إلى التعددية السياسية وهذا ما يجعله انتقال صوري أكثر منه انتقال حقيقي وبالتالي تنتفي عوامل تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني والتي عرفت عنه في فترة الأحادية الحزبية.

الإطار المنهجي للدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة العديد من الاقترابات و الأدوات المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة وهذا يشمل :

أ- **اقتراب الثقافة السياسية:** حيث تم به تحليل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ومدى تأثرها بالانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية ويمكن تحديد مفهوم الثقافة السياسية من خلال الخصائص التالية:

- أن الثقافة السياسية هي احد المفاهيم الأساسية في دراسة السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات داخل المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية.

- أن الثقافة السياسية تمثل القيم والاتجاهات والمعارف السياسية للأفراد والمؤسسات داخل المجتمع سواء كان ذلك من خلال عناصر مادية وغير مادية .
- كما أن الثقافة السياسية لا تعرف وضع الثبات المطلق ولكنها تتغير نتيجة لتأثيرات عوامل مختلفة.
- الثقافة السياسية هي ثقافة جزئية من الثقافة السياسية للمجتمع ولكنها تتميز بالاستقلالية عنها .

ب- اقتراب التنمية السياسية: يتضمن اقتراب التنمية السياسية مجموعة من الأبعاد، فالبعد القانوني يعني النظر إلى التنمية السياسية باعتبارها دعامة لسيادة القانون وفصل السلطات، أما البعد الاجتماعي فيعني إرساء نظام اجتماعي يسهم في المشاركة الشعبية في العمليات السياسية، أما بعد الثقافة السياسية فينظر إلى التنمية السياسية باعتبارها مجموعة الخصائص التي تمكن أطراف النظام السياسي من قبول امتيازات وتحمل أعباء المسؤوليات النابعة عن العملية السياسية الديمقراطية[1]

وقد انتقل مفهوم التنمية السياسية من الميدان الاقتصادي إلى الميدان السياسي في ستينات القرن الماضي وظهر في سلسلة من سبعة مجلدات بعنوان التنمية السياسية ساهم في كتابتها عدد من المؤلفين: "ليNارد بايندر" و "جيمس كولمان " و"جوزيف لالمبارا" و "لسيان باي" و "سيدني فيربا" و "مايرون ماير" [2].

وعرف "لوسيان باي" التنمية السياسية على أنها مقدمة التنمية الاقتصادية والتداول السلمي على السلطة والتحديث ومشاركة المواطنين سياسيا وجانب من جوانب التغيير الاجتماعي بصورة شاملة وتحديث ثقافة المجتمع السياسية [3].

---

[1] حسن توفيق ابراهيم .**الدولة والتنمية في مصر : الجوانب والمتغيرات السياسية .دراسة من منظور مقارن** .القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية .2000 ص 32

[2] عارف محمد نصر , **نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية من المنظور الحضاري للإسلام** . 1992. ص ص 231-232

[3] احمد وهبان . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** . الإسكندرية : جامعة الإسكندرية 2000. ص 112

وتتلخص غاية التنمية السياسية في أن يتخلص المجتمع المتخلف سياسيا من كافة سمات هذا التخلف مثل أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الاستقرار السياسي وأزمة تنظيم السلطة [1].

يستخدم اقتراب التنمية السياسية في هذه الدراسة بهدف اكتشاف فاعلية الانتقال من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية والذي يعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة ومدى تأثيره على الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني كمتغير تابع .

ج- منهج تحليل المضمون : هناك العديد من التعريفات التي قدمها المختصون لأسلوب تحليل المضمون كل حسب تخصصه أو اهتمامه نذكر منها [2]

-التعريف الأول : تحليل المضمون عبارة عن وسيلة للبحث تستخدم لتحديد وجود كلمات أو مفاهيم ضمن نص معين حيث يقوم الباحثون بتحديد وجود كلمات معينة وتحديد معاني علاقات تلك الكلمات والمفاهيم من ثم التوصل إلى استدلالات عن الرسائل التي يحملها النص .

- **التعريف الثاني** : تحليل المضمون هو أسلوب للاستدلال بطريقة موضوعية ومنتظمة تحدد خصائص رسالة ما .
- **التعريف الثالث** : تحليل المضمون هو تلخيص و تحليل كمي لرسالة ما يعتمد على الطريقة العلمية وهي غير محصورة على ذلك النوع من المتغيرات التي يمكن قياسها على السياق الذي وجدت و قدمت فيه الرسالة موضع التحليل وينقسم تحليل المضمون إلى قسمين رئيسيين :

- **التحليل المفهومي** : وهو عبارة عن جود مفاهيم معينة وتكرارها في وسيلة الاتصال موضع التحليل فإذا كنا بصدد تحليل نص معين للبحث عن

[1] نفس المرجع .ص 143

[2] رشدي احمد طعمية . **تحليل المضمون في العلوم الإنسانية : مفهومه – أسسه – استخداماته** .القاهرة: دار الفكر العربي ،2004 . ص ص 69-75

مفهوم الديمقراطية في ذلك النص فإننا نقوم بالبحث عن كلمات مثل حكم الشعب .... الشورى .

- **التحليل العلائقي:** بالإضافة إلى التحليل المفهومي يتم تحديد السياق الذي وردت فيه الكلمات و المفردات وتحديد الفروق التي حدثت في المفهوم بسبب اختلاف السياق.

ويستخدم تحليل المضمون في هذه الدراسة حيث لا يتم التركيز على التحليل الكمي للمفاهيم المعبرة عن الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين فترتي الأحادية الحزبية والتعددية الحزبية, وإنما يتم التركيز أكثر على السياق الذي تطورت فيه هذه المفاهيم من خلال مجموعة من الوثائق السياسية [1].

د- المنهج التاريخي : حيت يتم من خلاله تتبع التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال.

هـ- المنهج المقارن: حيث وظفت أدوات المنهج المقارن للمقارنة بين خصائص الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين فترتي الأحادية والتعددية الحزبية .

[1] نفس المرجع ص 80

الإطار المفاهيمي :

هناك ثلاث مفاهيم أساسية كانت محل استخدام مستمر في هذه الدراسة وهي التي تشكل المضمون الأساسي لها كما تشكل حدود الإشكالية المعالجة وكذلك متغيرات الفرضيات المطروحة :

أولا- مفهوم الثقافة السياسية:

يرى "لوسيان باي" أن الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما معينا ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وبهذا المعنى تنصب الثقافة السياسية في رأي باي على المشاعر والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي ، وأما "سيدني فيربا" فيذهب إلى تعريف الثقافة السياسية بأنها المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره ومن ثم تدور الثقافة السياسية في تصور فيربا حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين .

وكذلك يرى "اريك روي" الثقافة السياسية على أنها نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي تسود لدى أفراد المجتمع أو الجماعة ، ويذهب "بيتر كالفيت" إلى أن الثقافة السياسية لمجتمع ما هي ذلك الجزء بين الثقافة العامة الذي يتضمن قيم ومعايير الحوار وصنع القرار السياسي ، ويقصد "لورنس ماير" بالثقافة السياسية خواص الأفراد الوجدانية والذهنية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل الاتجاهات نحو السلطة السياسية والمعتقدات والتصورات بشأن ما هو صواب وحق، مشاعر الانتماء أو الاغتراب عن النظام السياسي مثل الحرية والمساواة. أما "مايكل سوداروف" يرى أن الثقافة السياسية تعني نمط قيم ومعتقدات وتوقعات

واتجاهات الناس نحو السلطة والمجتمع والسياسة وهي تعكس طرائق تفكيرهم في السياسة ومشاعرهم نحوها[1].

ثانيا- مفهوم الأحادية الحزبية:

يشير هذا النظام إلى حصر السلطة السياسية في حزب واحد وهو نظام حزبي مسموح به بهدف امتصاص جميع النشاطات السياسية المختلفة وغيرها من النشاطات الأخرى ،والملاحظ أن نظام الحزب الواحد يوجد في الديمقراطيات الشعبية وفي دول العالم الثالث بالإضافة إلى الأنظمة الفاشية التي ترعرع فيها أساسا[2].

ويتميز نظام الحزب الواحد بالاحتكار السياسي والإداري ويكون الانتماء هو معيار شغل المناصب كما أن الحزب يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان في وقت واحد لان الحزب هو الذي يختار مرشحيه ويطرحهم للاستفتاء ولا يكون أمام هيئة الناخبين خيار آخر فالانتخاب في ظل هذا النظام يكون تصديقا أو موافقة على اختيار الحزب ولا يوجد رأيا معارضا في البرلمان أو خارجه وبالتال ي القضاء على كل فكر سياسي معارض ،وتأخذ الأنظمة التي تتبنى الحزب الواحد نوعا خاصا من المعارضة تقوم على إلزام أعضاء الحزب وقادته على مختلف المستويات بانتقاد أعمالهم وكشف أخطائهم للتأكد من كفاءتهم وهذا النوع من النشاط يبقى نشاطا داخليا[3].

ثالثا- مفهوم التعددية السياسية ونظام تعدد الأحزاب:

في الفكر السياسي تعني التعددية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية ، وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع

---

[1] كمال المنوفي . **مفهوم الثقافة السياسية : دراسة نظرية تأصيلية** .القاهرة : المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية ،2008.ص06-07

[2] محمد السويدي. **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1990.ص 105

[3] ناجي عبد النور . **النظام السياسي الجزائري : من الأحادية إلى التعددية** .الجزائر:منشورات جامعة قالمة 2006. ص 41

لا تكون فيه الهيمنة حكرا على جماعة سياسية أو أيديولوجية فكرية أو اثنيه واحدة وغالبا ما يقابل المجتمع التعددي بالمجتمع الذي تسوده صفوة واحدة ولا يكون فيه هذا التنافس حرا وقد كان الأساس النظري للتعددية الاعتقاد بان السلطة هي بطبيعتها موزعة أو يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع وبذلك تعارض التعددية ما يسمى بالواحدية التي تذهب إلى وجوب أن يكون في كل دولة مصدر أعلى للسلطة لا ينافسه احد ، وهكذا يقوم نظام سياسي تستطيع فيه الجماعات النشطة والشرعية أن تجعل صوتها مسموعا في مرحلة حاسمة في صنع القرار والنتيجة الأولى التي تسفر عنها التعددية هي استبعاد الفكرة القائلة بأن الدولة يمكن أن تكون مؤسسة خاصة هدفها الرئيسي الدفاع عن طبقة واحدة[1].

أما عن العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فيمكن القول أن هذه الأخيرة تمثل البعد الدستوري للتعددية السياسية حيث أن التعددية الحزبية تعتبر من الآليات الرئيسية التي تجسد بها التعددية السياسية فالتعددية السياسية هي الأساس لتعددية الحزبية بمعنى وجود تعددية سياسية يعني مباشرة تعددية حزبية أما وجود تعددية حزبية لا يعني بالضرورة وجود تعددية سياسية[2].

[1] صالح جواد الكاظم . علي غالب العاني. **الأنظمة السياسية** .بغداد: دار الحكمة . 1991. ص 143-144

[2] نفس المرجع ص144

صعوبات الدراسة :

من المهم الإشارة إلى أن الباحث في هذه الدراسة قد عرف بعض الصعوبات أثرت على سير العملية البحثية ونذكر منها:

أولا- قلة الدراسة التي تتخذ تحليل الثقافة السياسية للسلوك الحزبي كمحور رئيسي لها وحتى وإن توفرت بعض الدراسات الجادة عن مفهوم الثقافة السياسية من الناحية النظرية فان ذلك يكون من خلال الاستعراض النظري العام لهذا المفهوم دون التوسع في علاقته بتحليل السلوك الحزبي ، حيث تركز معظم الدراسات على الثقافة السياسية للأفراد وذلك تأثرا بالثورة السلوكية في علم السياسية والتي أنتجت مفهوم الثقافة السياسية.

ثانيا- شبه انعدام الدراسات التي توظف مفهوم الثقافة السياسية كأداة تحليلية لدراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الجزائرية ، وبالرغم من رسوخ حزب جبهة التحرير الوطني في الممارسة الحزبية في الوضع السياسي الجزائري فانه لم تقابله انجاز جهود أكاديمية ذات أهمية فيما يتعلق بالثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني فالدراسات التي أنجزت على السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية غلب عليها الطابع التاريخي ،أما في فترة التعددية فقد كان الاهتمام في الغالب بدراسة التكيف السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مع هذا التحول ، وحتى مكتبة الحزب لا تحتوي إلا على مواد دعائية كوثائق المؤتمرات والبرنامج الحزبي .

ثالثا- أن استعراض مفهوم الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني يحتاج إلى الاطلاع الواقعي على التنظيم الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني ، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من المقبلات الشخصية وهو ما لم يتوفر للباحث وقد اثر ذلك على عملية البحث سواء من الناحية المنهجية حيث كان من الممكن الاستفادة من تحليل المقابلات الشخصية ، إضافة إلى التأثير على الجانب العملي للبحث لو كان أتيح للباحث الاطلاع واقعيا على الحزب كتنظيم داخلي.

تقسيم الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، يمثل الأول منها إطارا معرفيا لمفهوم الثقافة السياسية من خلال استكشاف السياق التاريخي والسياق المعرفي لتشكل مفهوم الثقافة السياسية، يضاف إلى ذلك مقارنة هذا المفهوم بالمفاهيم المشابهة، أيضا التوقف عند أبعاد مفهوم الثقافة السياسية ،أنواع هذه الثقافة وكذلك آليات التثقيف السياسي.

أما الفصل الثاني فيتعلق مضمونه الأساسي بتفكيك الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة الأحادية الحزبية من خلال تحديد المصادر التاريخية لهذه الثقافة وكذلك التطور السياسي للحزب خلال هذه الفترة وكذلك تطور الثقافة السياسية للحزب في ذات الفترة .

أما الفصل الثالث فيتعلق باستكشاف الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية من خلال استعراض السياق السياسي الذي تم فيه هذا التحول من الأحادية إلى التعددية وكذلك تحليل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال هذه الفترة من خلال البيئة الحزبية وغير الحزبية.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الثقافة السياسية

يمثل هذا الفصل الإطار النظري للدراسة وهو يتضمن بشكل أساسي استعراض مقاربة معرفية لمفهوم الثقافة السياسية من حيث عرض التعريفا ت المتعددة لهذا المفهوم وخصائصه وكذلك في مقارنته بالمفاهيم المقاربة له ، كما يتناول هذا الإطار النظري الأبعاد المكونة لمفهوم الثقافة السياسية ، وأنواعها وكذلك آليات التثقيف السياسي مع التركيز على دور الأحزاب السياسية في التثقيف السياسي ، وكذلك في ضبط مفهوم تغير الثقافة السياسية الذي يرتبط بصورة مباشرة بالموضوع .

المبحث الأول: الثقافة السياسية مقاربة معرفية

ارتبط مفهوم الثقافة السياسية بما اصطلح على تسميته ب"الثورة السلوكية" في علم السياسة بداية من نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين , ولا يزال هذا المفهوم يكتسب أهمية متزايدة في هذا المجال المعرفي وتحديدا كأداة تفسيرية للسلوك السياسي سواء للأفراد أو للمؤسسات السياسية , ويشمل ذلك بالتعريف الأحزاب السياسية ويهتم هذا الجزء من الدراسة بتفكيك مفهوم الثقافة السياسية من حيث اكتشاف دلالات الحضور الثقافي في المجال السياسي وكذلك في اكتشاف الأبعاد المكونة لهذا المفهوم .

المطلب الأول : مفهوم الثقافة السياسية

باعتبار انتمائه إلى مجال العلوم السياسية فقد طرح مفهوم الثقافة السياسة إشكالا فيما يتعلق بتحديد تعريف دقيق له ، وقبل إيراد مجموعة من التعريفا ت التي تحيط بهذا المفهوم من زوايا مختلفة ، فان هناك أهمية منهجية لاستعراض السياقين المعرفي والتاريخي الذي تشكل فيه مفهوم الثقافة السياسية .

وبالنسبة إلى السياق المعرفي فان مفهوم الثقافة السياسية ينظر إلى حضور الثقافة في السياسة وهو الحضور الذي يعبر عن حاجة السياسة إلى الثقافة ويفسر هذا الحضور بأنه إما استدعاء من السياسة إلى الثقافة أو تدخل من الثقافة في السياسة ، كما يكشف مفهوم الثقافة السياسة بان الثقافة لها فاعلية سياسية وتصدر منها مثل هذه الفاعلية وجاء هذا المفهوم ملتفتا لتلك الفاعلية ومفسرا لها ، ومن جهة أخرى يظهر أن مفهوم الثقافة السياسة هو مفهوم تفسيري للظواهر التي لها طبيعة سياسية وتحديدا تلك الظواهر والنشاطات التي ترتبط بعموم المجتمع أو التي تتعلق بالمجتمعات المختلفة .[1]

ومن جهة أخرى فان السياق المعرفي لتشكل مفهوم الثقافة السياسية كان مرتبطا بما أطلق على تسميته بالثورة السلوكية في علم السياسة ، ففي أواخر الخمسينات وأوائل

---

[1] زكي ميلاد. **الثقافة والسياسة : تجليات العلاقة وأنماطها** .مجلة ثقافتنا. العدد التاسع .المجلد الثالث 2006.ص ص 89-118.

الستينات من القرن العشرين ومع بروز ما أطلق عليه الثورة السلوكية اكتسح مفهوم الثقافة السياسية مجال علم السياسة مشيرا بذلك إلى تحول جوهري من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي الذي يضفي نبض الحياة على هذه المؤسسات ولقد بشر مفهوم الثقافة السياسية بإمكانية توحيد هذا العلم وعبور الفجوة بين الميكرو/ والماكرو في النظرية السياسية وذلك عن طريق ربط سلوك الأفراد بالنظام الذي يعيشون فيه ويشكلون جزءا منه.[1]

وهذا يمهد للتعريف بالسياق التاريخي الذي تشكل فيه هذا المفهوم ، فهناك مسائل أساسية بالنسبة إلى المجتمعات المعاصرة تقود إلى التساؤل حول العلاقة بين الثقافة والسياسة ولإدراك البعد الثقافي في السياسة لجأ الباحثون إلى مفهوم الثقافة السياسية وقد تشكل هذا المفهوم في سياق حصول الدول المستعمرة على استقلالها وقد بين تكون الدول الجديدة في العالم الثالث أن استيراد المؤسسات الديمقراطية غير كاف لتامين عمل الديمقراطية.

وعندئذ طرح التساؤل عن الأسس الثقافية التي تقوم عليها الديمقراطية فكل منظومة سياسية تبدو مرتبطة بمنظومة من القيم والتصورات أي بالثقافة الخاصة بمجتمع معين وعند هذا المستوى من التفكير فان مفهوم الثقافة السياسية يرتبط ارتباطا كبيرا بالخصوصية الوطنية وقد كان السبب في إنجاح هذا المفهوم هو توجهه المقارن فقد كان ينتظر منه أن يسمح في فهم ما يساعد أو يعيق الفعالية الكاملة من اجل إقامة مؤسسات حديثة.[2]

ومن ذلك تظهر أهمية مفهوم الثقافة السياسية في هذا المجال المعرفي ويحدد كل من "جابريال الموند" و "بنجام بويل" و "روبرت مندت" هذه الأهمية من حيث انه ,عند الاقتراب من نظام سياسي معين فانه من المفيد وضع خريطة للأبعاد المهمة لثقافته السياسية , إلى جانب رسم خريطة أخرى لبنى ووظائف ذلك النظام السياس ي[3] , وباعتبار

---

[1] مجموعة من المؤلفين. **نظرية الثقافة**. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.1997 ص 345

[2] دوني كوش . **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** .ترجمة قاسم مقداد. دمشق: اتحاد الكتاب العرب. 2002.ص115

[3] جابريال الموند وآخرون. **السياسة المقارنة : الإطار النظري**. ترجمة محمد بشير زاهي المغيربي.بنغازي : منشورات جامعة قار يونس. ص103

أن مفاهيم علم السياسة في معظمها لا تكاد تخلو من مضامين إيديولوجية متضاربة فان مفهوم الثقافة السياسية لم يكن استثناءا من ذلك , ويورد كمال المنوفي في دراسة تأصيلية لمفهوم الثقافة السياسية أبرز التعريفات التي قدمت لمفهوم الثقافة السياسية :[1]

فعل سبيل المثال يرى "لوشيان باي" أن الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما معينا ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وبهذا المعنى تنصب الثقافة السياسية في رأي "باي" على المشاعر والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي ، وأما "سيدني فيربا" فيذهب إلى تعريف الثقافة السياسية بأنها المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره ومن ثم تدور الثقافة السياسية في تصور فيربا حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين .

وكذلك يرى "اريك روي" الثقافة السياسية على أنها نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي تسود لدى أفراد المجتمع أو الجماعة ، ويذهب "بيتر كالفيت" إلى أن الثقافة السياسية لمجتمع ما هي إلا ذلك الجزء بين الثقافة العامة الذي يتضمن قيم ومعايير الحوار وصنع القرار السياسي ، ويقصد "لورنس ماير" بالثقافة السياسية خواص الأفراد الوجدانية والذهنية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل الاتجاهات نحو السلطة السياسية والمعتقدات والتصورات بشان ما هو صواب وحق , مشاعر الانتماء أو الاغتراب عن النظام السياسي مثل الحرية والمساواة،أما "مايكل سوداروفيرى" أن الثقافة السياسية تعني نمط قيم ومعتقدات وتوقعات واتجاهات الناس نحو السلطة والمجتمع والسياسة وهي تعكس طرائق تفكيرهم في السياسة ومشاعرهم نحوها.

ويمكن من خلال استعراض التعريفات السابقة لمفهوم الثقافة السياسية تحديد الخصائص التالية لهذا المفهوم :

---

[1] كمال المنوفي . **مفهوم الثقافة السياسية : دراسة نظرية تاصيلية** .القاهرة : المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية 2008.ص06-07

أ - أن الثقافة السياسية هي احد المفاهيم الأساسية في دراسة السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات داخل المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية.

ب - أن الثقافة السياسية تمثل القيم والاتجاهات والمعارف السياسية للأفراد والمؤسسات داخل المجتمع سواء كان ذلك من خلال عناصر مادية وغير مادية .

ج - كما أن الثقافة السياسية لا تعرف وضع الثبات المطلق ولكنها تتغير نتيجة لتأثيرات عوامل مختلفة.

د - الثقافة السياسية هي ثقافة جزئية من الثقافة السياسية للمجتمع ولكنها تتميز بالاستقلالية عنها .

المطلب الثاني : علاقة الثقافة السياسية بالمفاهيم الأخرى

يتيح استعراض التعريفات السابقة لمفهوم الثقافة السياسية اكتشاف مستوى من التداخل بين هذا المفهوم ومجموعة من المفاهيم المركزية الأخرى وذلك باعتبار أن جوهر مفهوم التفافة السياسية يتعلق بالقيم والاتجاهات والمعارف السياسية لأفراد مجتمع معين, وهذا ما يفسر التداخل بين مفهوم الثقافة السياسية وبين مجموعة من المفاهيم التي تقترب من هذا المعنى ، ويتيح التمييز بينها إلى إدراك أعمق لدلالات مفهوم الثقافة السياسية حيث تم التركيز على أربع مفاهيم أساسية : الايدولوجيا , الطابع القومي، الرأي العام، النمط الاجتماعي للشخصية .

أ- الثقافة السياسية والايدولوجيا:

يعتبر مفهوم الايدولوجيا من أكثر المفاهيم تداخلا مع مفهوم الثقافة السياسية معياريا وواقعيا ويشير مفهوم الايدولوجيا بصورة عامة إلى نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية على حد سواء ويسعى في عمومه إلى تفسير الظاهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية – الاجتماعية للأفراد والجماعات[1] .

[1] علي عبد المعطي محمد. محمد علي محمد. **السياسة بين النظرية والتطبيق** . الإسكندرية : دار الجامعات المصرية.1974 . ص 381 .

ويميز محمد سبيلا في دراسته **الايدولوجيا : نحو نظرة متكاملة** بين تصورين للايدولوجيا فالتصور الأول هو تصور كلي شامل يجعل الايدولوجيا بمثابة الكل الذي تندرج تحته كل صور وأشكال الناتج الثقافي والرمزي للمجتمع، نظرا لما تؤديه من دور معنوي للحياة الاجتماعية كلها وبذلك تتخذ الايدولوجيا صبغة الثقافة العامة وتصبح مرادفة لها من حيث التصور ويؤدي هذا التصور إلى نوع من التداخل بين مصطلح الايدولوجي ا ومصطلح الثقافة.

أما التصور الثاني فيقصر مصطلح الايدولوجيا على المظاهر السياسية والعمليات والمؤسسات مما يجعله يتناول التصورات المتعلقة بالحكم والسلطة وتوجيه المجتمع وهذا التصور يغطي الاستعمال السياسي للمصطلح[1] .

ويتيح التعريف المعياري السابق لمفهوم الايدولوجيا إدراك أوجه التداخل الواقعية بين مفهوم الايدولوجيا ومفهوم الثقافة السياسية، إذ أن ضمان استمرار إيديولوجيا ما مرهون بقدرة أفراد المجتمع على خلق وتطوير المؤسسات التي تتبنى أفكار الايدولوجي ا وتضعها موضع التنفيذ العملي وتساعد في تطوير عملية التعبئة السياسية لأفراد المجتمع مع الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال تلك المؤسسات ومن خلال هذا الإطار يمكن القول أن الايدولوجيا تسهم في الأتي : الثقافة السياسية , التعبئة السياسية , التجنيد السياسي , المشاركة السياسية[2] .

ويشير كمال المنوفي إلى أن التمييز بين مفهومي الثقافة السياسية والايدولوجيا يكون شاملا لعدة مستويات:[3]

- أن الثقافة السياسية أعم وأشمل من الايدولوجيا حيث تشتمل بجانب الإطار الفكري الرسمي الذي يحكم حركة النظام السياسي ، على القيم والاتجاهات وأنماط السلوك السياسي السائد في المجتمع بكافة فئاته فعلى سبيل المثال كانت الثقافة السياسية

---

[1] محمد سبيلا. **الايدولوجيا : نحو نظرية متكاملة** . بيروت: المركز الثقافي العربي.1992.ص09

[2] كمال المنوفي . **أصول السياسة المقارنة**.الكويت : دار الربيعان. 1989.ص ص192-195

[3] كمال المنوفي. **مفهوم الثقافة السياسية : دراسة تأصيلية نظرية** . مرجع سابق ص ص 13-14

السوفيتيةِ تتكون من نمطين ثقافيين : أولهما الثقافة الرسمية للنظام السوفيتي السابق المتمثلة في الماركسية اللينينية كما يصوغها ويفسرها الحزب في أي وقت ، ويلقن المواطن هذه الثقافة عن طريق الحزب الشيوعي ومعاهد التعليم ووسائل الإعلام، أما النمط الثاني فيشير إلى الثقافة غير الرسمية التي تتمحور في الاتجاهات التقليدية التي ترجع إلى العهد القيصري والاتجاهات المصلحية التي ولدتها التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع منذ ثورة1917 وحتى انهيار التحاد السوفيتي .

- أن الايدولوجيا عادة ما تتخذ موقف الرفض من نسق القيم السائدة في المجتمع في حال الأخذ بها حيث تطرح من جانب النخبة الحاكمة كبديل لهذا النسق غير أنها قد تستوعب في نسيجها بعض عناصره وذلك في محاولة إضفاء الشرعية عليها وكسب رضاء الجماهير عنها , وهذه الحقيقة تفسر لنا استحالة فهم ما كان يسمى الشيوعية الصينية بمنأى عن المثاليات الكونفشيوسية , وأما كان يسمى الاشتراكية العربية بعيدا عن القيم الإسلامية .

- انه ليس من الضروري أن يوجد تناغم بين الأفكار المذهبية التي يرددها المرء وبين معتقداته وأنماط سلوكه الفعلية إذ ينضم الفرد إلى حزب ما ليس استجابة لتفضيل أيدلوجي معين ولكن بدافع المصلحة الذاتية , وهكذا يساعد اقتراب الثقافة السياسية وبخلاف الايدولوجيا في التعرف على حقيقة ما يؤمن بها الفرد والدوافع الفعلية لسلوكه السياسي .

ب- الرأي العام والثقافة السياسية :

على اعتبار أن مفهوم الاتجاهات يشكل احد المكونات الأساسية لمفهوم الثقافة السياسية فان هناك تداخلا نظريا وعمليا بين هذا المفهوم و مفهوم الرأي العام الذي يتعلق أساسا بقياس الاتجاهات اتجاه الحالة السياسية ، ويشير مفهوم الرأي العام إلى تجميع لوجهات نظر أفراد المجتمع بشأن المسائل التي تؤثر على المجتمع وتعكس اهتمامه،وهناك من يراه حصيلة أفكارو معتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم والتي تؤثر نسبيا أو كليا في

مجريات أمور الجماعة الإنسانية كما يعرف الرأي العام بأنه التعبير الإرادي عن وجهات النظر نتيجة التقاء كلمتها وتكامل مفاهيمها بشان مسالة تثير اهتمامها وتمس مصالحها [1].

وتبعا لهذه التعريفات فان مفهوم الرأي العام يتضمن مجموعة من الخصائص الواقعية المميزة له:[2]

- أن الرأي العام ليس برأي خاص لأنه لا يقتصر على فرد واحد ، فالرأي الخاص هو رأي الفرد في مسالة تخصه وحده ولا تتعداه ، أما الرأي العام فيتصل بالمجتمع ككل وينبع منه ويتعلق بمشكلة عامة تتعدد بشأنها وجهات النظر والمناقشات.
- الرأي العام يقتضي عنصر الفعالية وبدون هذا العنصر لا تنطبق على الرأي صفة العمومية حتى ولو توفرا العنصران الآخران للعمومية أو احدهما ففي هذه الحالة يظل الرأي رأيا فرديا خاصا.
- الرأي العام يعبر عن موقف مشترك يشترك فيه أو يتفق عليه أغلب أعضاء المجتمع ، وبالتالي فان الرأي ولو كان خاصا أي يرتبط بمسالة خاصة ، متى انتشر في المجتمع وتبناه اغلب أفراده أو على الأقل جزء كبير منهم ، يصبح رأيا عاما بحكم هذا الانتشار.
- أن صفة العمومية في إطار الرأي العام لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع احتمال وجود آراء متعارضة تخالف الرأي العام مادامت لا تصل في اتساع الاتفاق عليها أو المشاركة فيها إلى مستوى الشمول الذي يبلغه الرأي العام .

وتتيح مجموعة الخصائص العامة لمفهوم الرأي العام المجال للتمييز بين هذا المفهوم ومفهوم الثقافة السياسية ، إذ أن كلمة عام في مفهوم الرأي العام لا تعني الإجماع ولكن المقصود منها جماعة عامة من الشعب ، فالإجماع لا يشير إلى الرأي العام ، وإنما يرتبط بمسائل التقاليد والقوانين والمعايير والقواعد التي تنظم السلوك وغيرها من مظاهر لا تنشأ خلافات في وجهات النظر أي أن الإجماع يختلف عن الرأي العام وهذا الاختلاف هو الذي يميز الرأي العام هن مفهوم الثقافة السياسية[3].

---

[1] صبحي عسلية. **الرأي العام** .القاهرة : المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية . نوفمبر2006 .ص 13.

[2] نفس المرجع ص 15.

[3] نفس المرجع ص 14.

ج- الثقافة السياسية والطابع القومي :

يقصد بالطابع القومي مجموعة السمات الحضارية والاجتماعية والنفسية التي تتسم بالثبات والتي تميز أمة ما عن غيرها من الأمم وهي تجسيد لمجموعة من العادة والأعراف والقيم والاتجاهات وأساليب الحياة ، وعلى ذلك فان هناك مستوى من التداخل بين هذا المفهوم ومفهوم الثقافة السياسية وإذ تعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول الطابع القومي وقد ركزت هذه الدراسات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة أمة ما [1].

لكن إعطاء الأولوية في الدراسات السياسية لمفهوم الثقافة السياسية على مفهوم الطابع القومي كان نتيجة اكتشاف الاختلافات الثقافية داخل الأمة الواحدة وهي التي لم تكن محل بحث دراسات الطابع القومي وعلى ذلك يمكن التمييز بين المفهومين فيما يلي:[2]

- أن نطاق اهتمام الثقافة السياسية أكثر شمولا وتخصيصا من نطاق اهتمام الطابع القومي فمن حيث الشمول لا تقف الثقافة السياسية عند مجرد الاهتمام بالصفات السلوكية كما هو شان الطابع القومي و إنما أيضا وأساسا بالقيم والمعتقدات والتي تفرز هذه الصفات السلوكية ومن حيث التخصيص لا تهتم الثقافة السياسية بالخصائص السلوكية العامة أيا كانت طبيعتها كما يفعل الطابع القومي بل يعنيها فقط تلك الخصائص السلوكية ذات الطبيعة السياسية.
- أن مفهوم الثقافة السياسية بخلاف مفهوم الطابع القومي يفترض التغيير إذ ليس من الضروري أن تدوم الثقافة السياسية لأي مجتمع ومن ثم يمكن أن تبين أبحاث الثقافة السياسية وهو أمر تعجز عنه أبحاث الطابع القومي ما يطرأ من تغيير في غضون فترة معينة على القيم السياسية للأفراد .
- يفترض مسلك الثقافة السياسية وعل نقيض مسلك الطابع القومي قدرا من عدم التجانس الثقافي وهو ما يفسح المجال في أي مجتمع من ثقافات سياسية فرعية.

---

[1] **نظرية الثقافة** .مرجع سابق. ص ص 351-352

[2] كمال المنوفي . **مفهوم الثقافة السياسية**. مرجع سابق .ص ص 10-11

د- النمط الاجتماعي للشخصية والثقافة السياسية:

يقصد بالنمط الاجتماعي للشخصية نمط الدوافع والسمات المشتركة بين أعضاء مجتمع تسوده نفس العادات المشتركة أو تسوده نفس الثقافة المشتركة ، وعلى العموم فان النمط الاجتماعي للشخصية يقصد به تلك الصفات أو السمات التي ترتبط بالفرد كنتيجة لمجتمع أو كمظهر من مظاهر انتمائه العضوي لذلك المجتمع .ومن حيث العلاقة بين هذا المفهوم ومفهوم الثقافة السياسية فان دراسة هذا النمط في مجتمع ما تلقي الضوء على مكونات ثقافته السياسية إذ يمكن أن تساعد في تفسير السلوك الماضي والاتجاهات الحاضرة فضلا عن التنبؤ بردود أفعال الأفراد في المستقبل [1].

ويمكن من خلال استعراض المقارنة بين مفهوم الثقافة السياسية والمفاهيم المتداخلة معه تحديد مجموعة من الملاحظات المميزة لهذا المفهوم: [2]

- تعد الثقافة السياسية محصلة تفاعل التجارب والخبرة التاريخية، والمحددات الجغرافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وهي أيضاً تتأثر بالرأي العام، بمعنى أنه إذا اتسم هذا الأخير تجاه قضية محددة بالثبات النسبي يمكّن لقيمه وآرائه أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تتكون منها الثقافة السياسية.
- ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الايدولوجيا، فالثقافة السياسية غير ممنهجة، كونها تشتمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر، في حين أن الايدولوجيا ممنهجة وتتميز بدرجة كبيرة من الانتقائية، ومن ثم تتمتع بقدر كبير من التجانس القيمي بمعنى آخر، الثقافة السياسية هي محصلة تطور تاريخي نتيجة تفاعل عدد من العوامل، أما الايدولوجيا فهي تركيب فكري وعقلي يحرص أصحابة على أن يتسم بالتجانس والاتساق.

---

1 كمال المنوفي. **مفهوم الثقافة السياسية** . مرجع سابق .ص 12

2 قائد محمد عقلان. **التنشئة السياسية: المفهوم والأهمية والنمط السائد في الجمهورية اليمنية**.ص 2008-03-26www.almethaq.info/news/article127.htm.

-ج- على الرغم من أن الثقافة السياسية تعد فرعاً من الثقافة العامة- كما سبق القول- إلا أنها بدورها تتضمن العديد من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن. فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها لدى الشيوخ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو.. وهكذا.

المطلب الثالث:الأبعاد المكونة لمفهوم الثقافة السياسية

على الرغم من أن مجال دراسة الثقافة السياسية هو مجال علم السياسة بشكل رئيسي، فان الأبعاد المكونة لمفهوم الثقافة السياسية ليست مرتبطة بالبعد السياسي بشكل حصري، ويتم التوقف في هذا الجزء من الدراسة على تحديد الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم والتي تم ضبطها في أربع أبعاد أساسية: البعد السيكولوجي، البعد الثقافي ، البعد الاجتماعي، البعد السياسي مع التركيز بشكل أساسي على البعد الأخير لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة.

أ- البعد السيكولوجي لمفهوم الثقافة السياسية:

إن تحليل البعد السيكولوجي لمفهوم الثقافة السياسية هو مجال اهتمام علم النفس السياسي بشكل رئيسي ، إذ أن أحد الموضوعات الرئيسية لهذا العلم تتعلق بدراسة دوافع واتجاهات السلوك السياسي ، وهي التي تشكل بالمقابل جانبا مهما من جوانب مفهوم الثقافة السياسية التي تنتمي معرفيا لمجال العلوم السياسية ، ويقترب علم النفس وعلم السياسة من بعضهما من حيث أن كلا منهما يبحث في النشاط البشري الذي يعبر عن نفسه بأنماط سلوكية تشي بدوافع تحركها تعمل على بلوغ أهداف تتعلق بتلبية أغراض ودوافع نتعرف على نواتجها ولا نعرفها لذاتها، فحين يعيد علم النفس السلوك إلى الدوافع التي تحركه فان السلوك السياسي إنما هو تعبير عن الدوافع التي يمثل التعرف عليها احد أهم ركائز علم سياسة ينطوي على مستوى مقبول من الموضوعية [1]

---

[1] إسماعيل ملحم . **علم النفس السياسي : الوجه الأخر لتوظيف العلم** ." مجلة الفكر السياسي" . العدد الثالث .صيف 1998، ص ص 168-177

وعلى أساس تأثير الدوافع في اتجاهات السلوك السياسي لدى الأفراد فان مفهوم الثقافة السياسية يجد أحد أبعاده الأساسية في المستوى السيكولوج ي حيث تؤثر الاتجاهات المختلفة في تنوع الثقافة السياسية داخل المجتمع ،فالثقافات السياسية قد تكون توافقية اوتصارعية حول قضايا السياسة العامة وحول التوجهات اتجاه الترتيبات الحكومية والسياسية. ففي الثقافة السياسية التوافقية يميل المواطنون إلى أن تكون وجهات نظرهم مشتركة حول ماهية المشاكل الرئيسية في المجتمع وحول كيفية حلها ، أما في الثقافة السياسية التصارعية فان المواطنين منقسمون بشكل حاد , غالبا فيما يتعلق بشرعية النظام وبكيفية حل المشاكل الأساسية ، فعندما يكون هناك انقسام عميق وحاد في الاتجاهات والقيم السياسية في بلد معين فإننا نتحدث عن الجماعات المتمايزة على انها ثقافات سياسية فرعية ، والمواطنون في الثقافات الفرعية لديهم وجهات نظر مختلفة بشكل حاد [1].

ومع ذلك فان الدراسات حول الثقافة السياسة لم تكن لتتوقف على الجوانب السيكولوجية فالثقافة السياسية للأفراد لا تسير في اتجاه واحد أي من الفرد إلى المجتمع والدولة ، بل تتكون في سياق ثقافي واجتماعي وسياسي أوسع وهو ما فتح المجال للاهتمام بالجوانب المتكاملة لمفهوم الثقافة السياسية بعيدا عن النظرة السيكولوجية الأحادية

ب- البعد الثقافي لمفهوم الثقافة السياسية :

إن أحد الجوانب الأساسية لمفهوم الثقافة السياسية يرتبط بدراسة تأثير الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع على التوجه نحو سلوك سياسي معين بمعنى أن الثقافة السياسية في تعريف بعدها الثقافي هي تفسير لانعكاسات الخصائص الثقافية من قيم ومعتقدات مختلفة على السلوك السياسي ، ويشرح "دوني كوش" أهمية البعد الثقافي في ذلك من حيث أن مفهوم الثقافة يعتبر ملازما للعلوم الاجتماعية وهو مفهوم يقدم أكثر الأجوبة إقناعا على سؤال الفارق بين الشعوب ، فالإنسان كائن ثقافي ، والثقافة لا تتيح للإنسان التكيف مع بيئته فحسب بل تتيح له إمكانية تكييف هذه البيئة لحاجاته ومشروعاته وما إن ادخل هدا المفهوم في مجال العلوم الإنسانية حتى شهد تطورا ملحوظا في الأبحاث المنصبة على مسألة التنوعات الثقافية ، فالتحقيقات التي أجريت على مجتمعات شديدة التنوع بينت

[1] جابريال ألموند وآخرون. **السياسة المقارنة: إطار نظري**. مرجع سابق .ص 111

الانسجام الرمزي لمجموع الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتجمع معين أو لمجموعة من الأفراد. [1]

ومع ذلك فان مفهوم الثقافة السياسية لا يسير في اتجاه واحد- أي من الثقافة إلى السلوك السياسي- ، فالثقافة السياسية ليست فعلا ثقافيا بقدر ماهي فعل سياسي، فهي تشير في تعريفها الأساسي إلى كونها أنماطا من التوجه نحو العمل السياسي أو الموضوعات السياسية

ج- البعد السوسيولوجي لمفهوم الثقافة السياسية:

إن البعد السوسيولوجي ينظر لمفهوم الثقافة السياسية من خلال السياق الاجتماعي الذي تتكون فيه باعتبارها جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، بمعنى أن خصائص الثقافة العامة لمجتمع ما تؤثر في خصائص الثقافة السياسية للأفراد والمؤسسات السياسية على سواء.

وبالنسبة إلى "بيير بورديو" فان مفهوم الثقافة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن المكونات والعناصر الأخرى للكل الاجتماعي فهي إذن تشير إلى المجموع الكلي لاتجاهات الأفراد في تفسير مخرجات النظام السياسي ، وبهذا الشكل فان إقامة الفصل بين الثقافة السياسية والثقافات الأخرى قد تؤدي إلى تجريد هذا المفهوم من أبعاده ومضامينه الاجتماعية ويصبح مجرد واقع أو فعل سلوك ذاتي ، فمفهوم الثقافة السياسية هو وليد الدراسات الاجتماعية أساسا، ولذلك ينبغي أن يأخذ في عين الاعتبار تأثير التفاعلات الاجتماعية داخل المؤسسة بجميع أبعادها دون التركيز فقط على العناصر الإدراكية والعاطفية والقيمية [2].

وفي سياق متصل صار ينظر إلى الثقافة السياسية من خلال دراسة الجوانب الاجتماعية والأنظمة السائدة في المجتمع حيث تم الربط بين مفهوم الثقافة السياسية والإطار السوسيولوجي العام ، فالمجتمع عبارة عن كل متكامل أو مجموعة من العناصر المتداخلة يستحيل معه الفصل بينها ، فالسياسة والاقتصاد والدين وعلاقات العمل هي مظاهر متنوعة لنفس المجتمع ولا تشكل في حد ذاتها عوالم مغلقة ومنعزلة عن بعضها

---

[1] دوني كوش. **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. مرجع سابق .ص ص 06-09

[2] PIERE Bourdieu **.culture et politique**. Paris : Ed- Economica.1983.p45

البعض[1]، ونتيجة لهذا الارتباط الكلي بين الوقائع الاجتماعية بدأت الدراسات السياسية تطبق جانبا من التحليل المنهجي والعلمي وأصبحت الظاهرة السياسية حينئذ حلقة ضمن مكونات البناء الاجتماعي، الأمر الذي جعل مفهوم الثقافة السياسية يفترض الوحدة الجوهرية للمجتمع ككل الذي لا تمثل السياسة سوى جانبا منه. [2]

ومع ذلك فان البعد السوسيولوجي لمفهوم الثقافة السياسية لا يمكن أن يكون شارحا بالمجمل لحقيقة هذا المفهوم ،باعتبار تركيزه على صفة العمومية في تحليل هذا المفهوم كما ان مساحة التمايزات بين الثقافة السياسة و الثقافة العامة للمجتمع تكون متقلصة إلى ابعد الحدود دون اخذ في عين الاعتبار الخصائص النفسية والأنماط الثقافية السائدة وتأثير النخبة السياسية في تبلور الثقافة السياسية للأفراد أو المؤسسات السياسية.

د- البعد السياسي لمفهوم الثقافة السياسية :

يرتبط البعد السياسي لمفهوم الثقافة السياسية بموضوع الدراسة بشكل مباشر، إذ يعبر هذا المفهوم في هذا المجال عن دراسة التوجهات السياسية للمؤسسات السياسية – والأحزاب كواحدة منها- في توجهاتها المبدئية وكذلك في تكيفها السياسي ، إذ كان اهتمام الباحثين السياسيين منصبا على دراسة كيف ومتى ولماذا تكتسب الأحزاب السياسية توجهات سياسية معينة. [3]

وتشير الثقافة السياسيةفي هذا المجال إلى مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية السائدة في أي مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعا من الملائمة الاجتماعية لسلوك الأفراد، وتعطي للعمليات السياسية شكلا ومضمونا بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافة بوجه عام ملائمة للحياة الاجتماعية[4] .وهي لذلك تتضمن مجموعة من المكونات:[5]

---

[1] جان بياركوت- جان بيار موني , **من اجل علم اجتماع سياسي** . ترجمة محمد هناد . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .1986 ص18 .

[2] المكان نفسه.

[3] ريتشارد داوسن واخرون. **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية. ترجمة** مصطفى عبد الله خشيم .بنغازي : منشورات جامعة قار يونس 1990.ص 19.

[4] د.ا.م. **النظام السياسي والسياسة العامة**. بغداد: مركز الفرات للدراسات والتنمية2008 .ص 13

[5] ناجي عبد النور. **مدخل الى علم السياسة**. عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع.2007 ص ص 115-116

أ- **المرجعية** : أي الإطار الفكري المتكامل أو المرجع الأساسي للعمل السياسي والذي يحدد الأهداف والرؤى ويبرر المواقف والممارسات ويكسب النظام الشرعية وغالبا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعيۃ تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره ومن أمثلة المرجعيات، الديمقراطية والماركسية والعلمانية ...الخ

ب- **الإحساس بالمسؤولية** : أي التوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الايجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة سياسية متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

ج- **التوجه نحو النظام السياسي** : أي الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياس ي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام وتحدد أطره وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

د- **الإحساس بالهوية** : يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية وذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات.

ويشير كمال المنوفي إلى هذه المكونات هي محل توافق بين علماء السياسة الذين اهتموا بدراسة الثقافة السياسية في حين أن هناك مساحة أخرى للاختلاف بينها ف"روبرت دال" يرى أن الثقافة السياسية تتكون من: التوجه نحو حل المشاكل ، والتوجه نحو العمل

الجماعي ، والتوجه نحو النظام السياسي والتوجه حيال الإفراد الآخرين ، في حين يرى "سيدني فيربا" أن الثقافة السياسة تتكون من : الإحساس بالهوية الوطنية ، المخرجات الحكومية ، عملية صنع القرار.في حين يرى "بيتر ميركل" أن عناصر الثقافة السياسية تشمل: الثقة الاجتماعية ، الشعور بالاستقلال، الإحساس بالمبادأة و الإحساس بالمثابرة .[1]

[1] كمال المنوفي .**مفهوم الثقافة السياسية** . مرجع سابق .ص ص 21-27

المبحث الثاني: آليات التثقيف السياسي وأنواع الثقافة السياسية

يهتم البعد السياسي لمفهوم الثقافة السياسية أيضا بضبط أنواع الثقافة السياسية بين ثقافة سياسية مشاركة ، وثقافة سياسية ديمقراطية ، وكذلك في تحديد آليات التثقيف السياسي : الإيديولوجية ، المشاركة السياسية ، التنشئة السياسية ، الشرعية وهي الجوانب التي تحتاج إلى تفصيل اكبر باعتبار ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة .

المطلب الأول: آليات التثقيف السياسي

تشير آليات التثقيف السياسي – والتي تعد الأحزاب السياسية احد مؤسساتها الرئيسية– إلى الجوانب الإجرائية التي يتم من خلالها نشر ثقافة سياسية معينة ، وسيكون التركيز في هذه الدراسة على أربعة آليات رئيسية للتثقيف السياسي تتمثل في: الايديولوجية ، والمشاركة السياسية ، والتنشئة السياسية ، وفكرة الشرعية.

أولا– الايديولوجيا: الأيديولوجية لها دور مهم في حركة الأنظمة السياسية وفاعليتها وقدرتها التأثيرية فلا توجد دولة دون أن يكون لها إطار أيديولوجي واضح وصريح، فالنظم السياسية لا تعمل بشكل عشوائي، وإنما تعمل في إطار من المعتقدات والتوجهات السياسية التي تعرب عنها صراحة ك أن يقال أن النظام اشتراكي، أو ليبرالي، أو ديمقراطي...، أو تتركها ضمنيا يكشف عنها شكل الفعل الاجتماعي الذي يصدر عن الدولة، وينسب هذا القول إلى النظم السياسية كافه بصرف النظر عن بساطتها وتعقيدها[1].

وتكمن العلاقة بين الأيديولوجية والثقافة السياسية من خلال طبيعة تعامل النظام السياسي مع المجتمع بما يحتوي من ثقافات وتفاعل الأخيرة معه، ومقدار ما تكت سي ه أيديولوجية النظام السياسي نفسها من الخصوصية الثقافية للمجتمع، لذلك يعمل النظام السياسي في إطار توحيد وتقوية علاقته مع المجتمع وإجماع وتعبئة الفئات المختلفة حوله من اجل النجاح في تنفيذ السياسات العامة، وهو ما يسمى بالجمعنة السياسية التي تشير إلى (تلقين النظام السياسي لأفراده القيم والعواطف والتوجهات التي تتيح لهم تولي أدوارهم المطلوبة منهم، والجمعنة السياسية هي أداة لترسيخ الإجماع، هدفها الاستقرار

[1] **النظام السياسي والسياسة العامة**. مرجع سابق. ص 11

العمودي لطبقه على أخرى في المجتمع من اجل ضمان الاستقرار في المجتمع وسيادة التناغم والتلاحم والسلام المدني .[1]

ويتوقف نجاح الايدولوجيا في تقديم الثقافة السياسية التي يريد النظام السياسي نشرها بناءا على مجموعة من العوامل:[2]

1 – الشمول: وينصب مفهوم الشمول على البناء الكلي للايدولوجيا حيث أن الايدولوجيا الناجحة يجب أن لا تعاني أي نقص وفي ذات الوقت تحدد بوضوح مجموعة من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

2 – تقديم حلول لمشاكل المجتمع : يعتبر نجاح الايدولوجيا رهنا بتلبية مصالح الأفراد الذين يكونون غالبا غير راضين عن الوضع القائم.

3 – السيادة : ويعني به مدى هيمنتها على الواقع الذي تعايشه إذ أن انجح الأيدلوجيات هي التي تثبت قدرتها على الاستمرارية لفترة زمنية طويلة.

4 – الانتشار : وهو معيار كمي بالأساس حيث كلما زاد معتنقو إيديولوجيا معينة كان ذلك بالنسبة لها مؤشر نجاح والعكس كلما تناقص عدد مؤيديها كانت اقرب إلى الانهيار.

5 – التركز: ويقصد به مدى إمكانية الايدولوجيا على حشد أو الولاء الكلي والحركة الكلية للمجتمع فمتى توفرت تلك الإمكانية كان ذلك مؤشر قبولها ولغاياتها ومتى افتقدت تلك الإمكانية كان ذلك مؤشرا على عدم جاذبيتها ورفضها .

6 – البساطة: أن الايدولوجيا يجب أن يتم التعبير عنها في شكل مبسط فالإيديولوجيا لا يمكن أن تتجه إلى التركيز أو الإسهاب على المعتقدات ذات العمق الفكري فوظيفة الايدولوجيا الأساسية هي تبسيط تلك المسائل.

7 – الأساس الأخلاقي: فلابد للإيديولوجيات من أن تملك أساسا أخلاقيا حيث انه من الضروري للأفراد أن يجدوا أساسا أخلاقيا لمعتقداتهم وسلوكهم من الأفكار العامة

---

[1] نفس المرجع . ص 14

[2] انظر:– جون ميلامناتز. **الايدولوجيا: مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي** .ترجمة إسماعيل علي سعد.القاهرة: دار المعرفة الجامعية . 1990ص ص 18–20

– محمد إسماعيل . **الايدولوجيا العددية والقيمية** . بيروت: دار المستقبل العربي . د.س.ن .ص – ص 97–99 .

لمفهوم الخطأ والصواب ووجود ضوابط معيارية تتحكم في تشكيل سلوكهم ووجدانهم.

8 – النزعة البراغماتية: بالرغم من أن الإيديولوجيات بشكل عام تمثل تبسيطات تجريدية للدافع إلا أنها تقدم حلولا عملية لمشاكل فعلية معقدة وهو المحك الفعلي والعملي لنجاح الايدولوجيا.

9 – الارتباط بالهوية الحضارية للمجتمع: أن الايديوجيات الناجحة تعتبر ثمار ظروف تاريخية معينة وتمثيلا دقيقا للهوية الحضارية للمجتمع بحيث تنجح في خلق الارتباط القوي مع تلك الهوية.

10 – أن تمثل الايدولوجيا نموذجا للضرورة الاجتماعية , فالايدولوجيا في احد أركانها الهامة ضرورة اجتماعية وجزء مهم في حياة المجتمعات المعاصرة فالمجتمع يحتاج إلى ايديولوجيا لكي يغرس في أعضائه تلك القيم الضرورية كالحرية والقانون والعدالة وغيرها من القيم التي تعتبر ضرورية للإبقاء على المجتمع حيث تضمن أداء مهام أساسية معينة لا يمكن الاستغناء عنها.

ثانيا– المشاركة السياسية: يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى النشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة ومن أمثلة النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي اوعضوية حزب ، الترشح في الانتخابات و التصويت ، مناقشة الأمور العامة ، أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة [1].

وحسب هذا التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية فإنها تقوم على مجموعة من المبادئ:[2]

أ– أنها ليست مشاركة بين أناس من طبيعة واحدة فقط وإنما هي مشاركة بين مختلف المستويات والهيئات.

ب– أن اتخاذ القرار من اجل تصور المستقبل وأولويته لا يجب أن تنفرد به مجموعة واحدة – أي صفوة المجتمع– دون غيرها.

---

[1] عبد الهادي الجوهري وآخرون. **دراسات في التنمية الاجتماعية : مدخل إسلامي.** القاهرة. مكتبة نهضة الشرق 1986 ص 144.

[2] نفس المرجع. ص 145.

ج- يجب أن تعكس التصورات المستقبلية آمال الجماهير وطموحاتها.
د- أن عملية المشاركة تتطلب تبادلا في الرأي بين القمة والقاعدة.

ومن جانب أخر فان مفهوم المشاركة السياسية يشير إلى محاولة للتأثير على توزيع المصالح العامة بمعنى أخر فانه محاولة من قبل الأفراد والجماعات تهدف إلى التأثير على سير توزيع المصالح وبغرض تحقيق أهداف خاصة أو جماعية تعني المشاركة و أن طموح الفرد واهتمام ه بما يجري على المسرح السياسي هي وراء هذه المشاركة والتي تعبر عنها باتخاذه عمل ما لهدف معين ويختلف هذا العمل حسب موقف الفرد واعتقاده بفكرة ما وحسب الايدولوجيا التي ينتمي إليها [1].

ويشير "د. سويم العزي" إلى أن المشاركة السياسية كآلية من آليات التثقيف السياسي في الدول النامية هي ذات طبيعة خاصة فقبول المواطنين بإجراءات السلطة هو وليد الأهداف المتطرفة التي تضعها المجموعة النخبوية لتحقيق التطور والتي تثير مشاعر الأفراد،وتعمل هذه الفئات على الاستفادة من هذه الإثارة وتعبئتها وربطها ببعض التنظيمات السياسية والمهنية في خلق قاعدة يستند عليها نظام الحكم وان نشاط وفعالية هذه التنظيمات يعتمد على نوعية النظام السياسي القائم وعلى درجة الديمقراطية التي تتمتع بها مؤسساته وكذلك درجة الحرية التي يتمتع بها أفراده من جهة ومن جهة أخرى يعتمد نشاطها على المجموعة النخبوية وقدرتها على استيعاب مصالح المجمعات الأخرى وترجمتها إلى الواقع ، فالإستراتجية التي تتبعها هذه المجموعة تختلف من المدينة إلى الريف ففي المدن تقوم هذه الإستراتجية على الأخذ في عين الاعتبار فقر المجموعات القاطنة في المدينة فكلما كانت مناطق المدن فقيرة كلما كانت قدرة المجموعة النخبوية على استيعاب هؤلاء ومطالبهم وتعبئتهم ودفعهم إلى مشاركة سياسية كبيرة وذلك باحتواء هذه المصالح والمطالب في برامج حزبية أو انتخابية أما في الريف فان الإستراتجية تقوم على ضم المجموعات الغنية والمتوسطة من المجموعات الفلاحية إلى تنظيماتهم من اجل احتواء مصالح الفلاحين وتعتمد فعالية المشاركة السياسية على مدى قدرة ونجاح المجموعات المتوسطة في تعبئة الجماهير ويكمن الدافع الحقيقي وراء هذه المشاركة في

---

[1] سويم العزي. **السلوك السياسي في المجتمع العربي** . بغداد : دار الألفة .1992.ص200

الرغبة في تحقيق المصلحة وليس في الشعور السياسي الذي هو نتيجة وعي الفرد بما يجري على المسرح السياسي[1].

ثالثا- الشرعية: ترتبط فكرة الشرعية بصورة مباشرة بالممارسة السياسية للسلطة وردود الأفعال التي ترافقها ، ولذا فهي المقياس الرئيسي للعلاقة بين الحكام والمحكومين وتبرز أهمية الشرعية من حيث أن الحاجة إلى السلطة لوحدها لا تبرر نفوذ وقدرة الحكام فمن اجل ضمان استمرارية السلطة يجب أن تحظى هذه الأخيرة بقبول المحكومين أو غالبيتهم فالقدرة على الإكراه لا تكفي الحكام إلى فرض سلطتهم وإنما يجب عليهم التمتع بثقة المحكومين كما أن هاجس الحكام بضرورة إقناع الشعب بصوابية السياسة التي يتبعونها وعدالتها هو دليل أخر على حاجة الحكام لقبول المواطنين بسلطتهم إذ أن ضرورة موافقة المحكومين على القبول بسلطة الحكام تؤدي إلى طرح موضوع شرعية السلطة السياسية[2].

لا توجد معايير دقيقة للشرعية غير أن احترام القواعد القانونية وعلى الأخص الدستور يعتبر في الديمقراطية الليبرالية شرطا أساسيا لوجود الشرعية ولكنه غير كاف لوحده ، فمن الممكن أن يصل الشخص إلى السلطة وفق القواعد القانونية المتبعة ولكنه من الممكن أيضا أن يفقدها لاحقا بسبب سلوكه في الحكم ولذا فان مفهوم الشرعية يستند إلى عنصرين متكاملين هما الوصول إلى الحكم وفق القواعد الحقوقية المعتمدة واستعمال السلطة في سبيل تحقيق المصلحة العامة وهذان العنصران لا يلتقيان بالضرورة فالشرعية إذن هي تشييد لسلطة الحكام على الحق وهي تنطوي على التزام أخلاقي فالفكرة التي تبرز دائما هي أن السلطة ليست شرعية ما لم تتمكن من الانتصار بواسطة غير القوة وهذا الرفض للقوة هو الذي يوحي بالبحث عن الشرعية وهو الذي يعطي حجمها الأخلاقي.[3]

ويوضح كمال المنوفي أساس اعتبار فكرة الشرعية آلية من آليات التثقيف السياسي من حيث أن الثقافات السياسية تختلف تبعا لأساس التمييز بين القوة والسلطة وحدود فاعلية القوة وركائز السلطة – أي التأييد الجماهيري والتبرير الأخلاقي – ويتأثر أداء النظام

---

[1] نفس المرجع ص ص 205-206

[2] عصام سليمان. **مدخل الى علم السياسة** .بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 1989.ص 185

[3] Jean Riviro. **Consensus et légitimité**. povoir.no5.Paris.1978.P P 58-62

السياسي إلى حد كبير بعملية اكتساب القوة للشرعية ، أي بتحولها إلى سلطة فهذه العملية عادة ما تنطوي إلى تقييد كل من استخدامات القوة المحتملة ومدى تصرفات أصحابها كما هو واضح في الثقافات السياسية الغربية، و كما أن لمفهومي القوة والسلطة أبعاد سيكولوجية على أساس أن الخبرات التي تتجمع لدى الطفل عن السلطة داخل الأسرة تحدد بدرجة ما نمط تعامله مع السلطة السياسة فيما بعد إذ تقر بعض الثقافات بحرية الابن في إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون أسرته بينما تضغط ثقافات أخرى على الانصياع المطلق للسلطة الأبوية ومن المتوقع في الحالة الأولى ألا يرهب المرء السلطة السياسية وان يكون على إستعداد لانتقاد أي مسئول حينما يخطئ وذلك على نقيض ما هو متوقع في الحالة الثانية[1].

رابعا- التنشئة السياسية :

من حيث التعريف فانه يقصد بالتنشئة السياسية تلك العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه للسياسة وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية [2].

والتنشئة السياسة في الواقع العملي تحددها عدة خصائص فهي عملية لا تتوقف أبدا وعليه فان الذات السياسية تتغير دائما فالعديد من خبرات الحياة العادية تعمل على تعديد وتغيير منظورنا السياسي أما الخبرات الأكثر أهمية وجوهرية يمكن أن تؤدي إلى تغيير وتعديل التوجهات السياسية بشكل حاد وقوي،و كما أن التنشئة السياسية يمكن أن تكون عن طريق التعلم المباشر أو غير المباشر، كما أن التنشئة السياسية تستمر طيلة حياة الفرد فالاتجاهات التي تتكون خلال فترة الطفولة تتعرض دائما للتعديل أو التكيف أو التعزيز والتأكيد خلال مواجهة الأفراد لمختلف الخبرات الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك فان خبرات معينة قد تترك تأثيرها الأعظم على الأفراد الأصغر سنا الذين يدخلون الحياة السياسية لأول مرة مثل الناخبين الذين يصوتون لأول مرة ولكن معظم الناس يتأثرون بدرجات معينة متفاوتة وعندما تؤدي هذه الخبرات إلى إحداث تغييرات جوهرية في اتجاهات أعضاء المجتمع الأكبر سنا فإننا بذلك نتحدث عن عملية إعادة التنشئة السياسية.

---

[1] كما المنوفي. **مفهوم الثقافة السياسية**. مرجع سابق ص 25

[2] الصادق الأسود. **دراسات في علم الاجتماع السياسي** . بغداد : جامعة بغداد . د.س.ن. ص 351

أما من حيث اعتبار التنشئة السياسية آلية من آليات التثقيف السياسي فان ذلك يكون باعتبار الثقافة السياسية تعكس مدى نضوج وتمدن الأفراد بأهمية وضرورة الحياة الجماعية والمصير المشترك، والتي لا يمكن أن تؤسس وفقاً لأطر اجتماعية ضيقة، وأفكار ومعتقدات بالية وانتهازية، ورؤى وتصورات مصلحيه قصيرة النظر والأفق، وإنما وفقاً لأسس ومتطلبات المجتمع المدني المتحضر بعقله الجمعي القائم على التعدد والتسامح والقبول بالآخر واستيعابه لا استبعاده، انطلاقا من معيار المواطنة والكفاءة والنزاهة ومأسسة السلطة وتجردها لا شخصنتها، وبالتالي الولاء لها لا استعدا ئها، فإن التنشئة السياسية تعد منبع الثقافة ومصنعها بما تنطوي عليه من دوائر تنشئة وتوجيه، وهو حديث ينصب عن دور الأسرة والمدرسة والحزب.. وغير ذلك من الدوائر الاجتماعية.[1]

لكن عملية التنشئة السياسية – كما يشرح "سويم العزى"– تأخذ شكلا مختلفا في نظم الحكم غير الديمقراطية والذي يتحدد من خلال ثلاث اعتبارات:[2]

أ- خلق نوع من الاضطراب في نفسية الفرد، وإن وجد هذا النوع من الاضطراب مسبقا فيجب تعميقه ويكمن الهدف من وراء وجوده أو خلقه هو تحطيم كل مقاومة للماضي في ذاكرة الفرد في نفسه ،حيث يساهم هذا التحطيم في إيجاد الأرضية الممهدة لتقبل الفرد معطيات التنشئة السياسية للسلطة أو للحزب وتعتمد مقاومة الفرد ضد هذا الأسلوب على درجة اضطرابه وشدته، وفي الحقيقة تحاول السلطة أو الحزب اللعب على فكرة الأمل في إيجاد الحلول لمشاكل الفرد بهدف قبوله واقتناعه بها والتحرك باتجاهها.

ب- علم السلطة السياسية بأن استعمال القمع والخوف المنبعث من ممارسته يدفع الفرد للهروب من ضغطه إلى تقبل كل ما يقترح عليه من قبل السلطة، ويكمن دافع رفض الفرد العيش مسحوقا إلى قبول معطيات التنشئة السياسية.

ج- أن ربط قولبة الفرد بمعطيات التنشئة السلطوية لابد من تعويضه ماديا ومعنويا فعلم السلطة بدافع بحث الفرد عن السمعة الاجتماعية فان منحه لقب المناضل أو إدخاله في حلقة السلطة سوف يشجعه على قبول القولبة كشيء طبيعي وضروري من اجل استمرار وجوده.

---

[1] قائد محمد عقلان. **التنشئة السياسية** .مرجع سابق. ص 04

[2] سويم العزى. **السلوك السياسي في المجتمع العربي** . مرجع سابق .ص 103

المطلب الثاني: أنواع الثقافة السياسية

إن الثقافة السياسية كمفهوم وممارسة يعرف بكونه بعيدا عن صفة النمطية إذ لا تأخذ الثقافة السياسية شكلا واحدا،وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التوقف عن الأنواع المختلفة للثقافة السياسية قياسا إلى تجارب متعددة ، فمفهوم الثقافة السياسية إذن يتنوع بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية الخاضعة والثقافة السياسية الثورية والثقافة السياسية اللامبالية .

أولا- الثقافة السياسية المشاركة: ففي ظل (الثقافة السياسة المشاركة) يكون المواطن على درجة من الوعي السياسي ويكون لديه ميول للاهتمام بالعملية السياسية بالإضافة إلى قدرته في التأثير فيها، حيث تعد هذه الثقافة (إحدى الأدوات الأساسية في بناء المجتمع السياسي، الذي أساسه اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع بالمقابل، بقرارات هذه السلطة، لتحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية)[1].

فالمواطن له وعيا سياسيا، ولديه معلومات وله وضوح رؤيا جيدة للنظام السياسي ككل ومدخلاته ومخرجاته إضافة إلى مشاركته الفاعلة في السياسة، وتصوره وأيمانه بأهمية دور الفرد ودور الجماعة في صنع السياسات والتأثير فيها[2].

وفي إطار هذا النوع من الثقافة تكون السياسة العامة للدولة اقرب إلى النجاح لطبيعة العلاقة القائمة على التفاهم والحوار بين النظام السياسي والمجتمع مما يعني قبول المجتمع بالعملية السياسية وبالكيفية التي يصنع بها النظام السياسي السياسة العامة، مقابل استجابة النظام السياسي لمطالب المجتمع وهو ما يؤدي بالمحصلة إلى ترسيخ شرعية النظام السياسي واستمراريته واستقراريته [3].

---

[1] مها عبد اللطيف. **معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العام الثالث** . "مجلة دراسات إستراتجية" .جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية . العدد4.1998.ص183.

[2] جيمس أندرسون. **صنع السياسة العامة .** ترجمة عامر الكبيسي.عمان: دار المسيرة1999.ص48 .

[3] **النظام السياسي والسياسة العامة.** مرجع سابق. ص 14.

ثانيا- الثقافة السياسية الخاضعة: أما بالنسبة (للثقافة السياسية الخاضعة)... ففيها يكون المواطن واعيا على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها المرء أو يكرهها، ولكن ليس له إلا شعور ضئيل بتطور المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصيا، والواقع أن المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة إزاء حاجات الأفراد .[1]

والفرد في إطار هذا النوع من الثقافة يشك في قدرته على التأثير في السياسة العامة حتى لو حاول أو سعى جاهدا في ذلك، وهذا ما يجعله سلبيا و غيرمؤمن بكل ما تصدره الحكومة من السياسات[2].

ويبرز هذا النوع من الثقافة في الدول النامية.. حيث تبقى حالة السلطوية الفردية قائمة والتي تتمثل في احتكار السلطة، والنظام السياسي يستمد شرعيته من هذا الاحتكار، وقد تسمح بعض الأنظمة بقدر محدود من التعددية أحيانا، لكنها لا تسمح بالمعارضة المكشوفة، ولا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج إطار الحزب الحاكم [3].

ثالثا- الثقافة السياسية الثورية: ففي ظل هذا النوع من الثقافة ينقسم المواطنون على بعضهم بحدة، وغالبا ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام وحل المشاكل الرئيسية...ويكون للمواطنين في مثل هذه الثقافة وجهات نظر تختلف بحدة، بالنسبة لبعض القضايا بالغة الأهمية على الأقل، مثل حدود الدولة، أو طبيعة النظام، أو العقيدة السياسية الصحيحة، ويستتبع ذلك عادة، الانضمام إلى أحزاب سياسية مختلفة أو مجموعات مصالح.. وتكون الاختلافات في الثقافة خطيرة ومؤثرة في السياسات العامة للدولة، عندما تتوحد الثقافات الفرعية مع الاختلافات في العرق أو القومية أو الدين، كما هو الحال في لبنان، حيث تكون الانقسامات خطيرة وتدوم لفترة طويلة[4].

---

[1] صادق الأسود . **علم الاجتماع السياسي** .مرجع سابق. ص 345 .

[2] جيمس اندرسون .مرجع سابق. ص 49 .

[3] **النظام السياسي والسياسة العامة** .مرجع سابق .ص 15.

[4] غابريال الموند. بنجام باول. **السياسات المقارنة في وقتنا الراهن.** ترجمة هشام عبد الله .عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ص د.س.ن، ص 75.

ويكون التعارض بين الثقافة السياسية للمجتمع والثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، أي التعارض بين الأيديولوجية المهيمنة والثقافة السياسية للمجتمع، سبب أساس في فشل السياسات العامة للدولة . ذلك بسبب حالة التقاطع بين الثقافتين و أعمال التغيير ورفض الوضع القائم من قبل فئات المجتمع المعارضة، مما يؤدي إلى شيوع حالات العنف وعدم الاستقرار المجتمعي، وهذا يبرز بشكل واضح في ظل امتلاك النظام السياسي لثقافة لا تعكس خصوصية المجتمع وتتعارض معه قيمياً وعدم قدرة النظام السياسي بالمحصلة على أيجاد قيم موحدة لعموم المجتمع تتناسب وخصوصية ذلك المجتمع وتعمل على تحقيق الولاء للمجتمع الشامل [1].

ويتضح هذا الأمر في أفريقيا وما أحدثه الاستعمار من أثار سلبية لازالت المجتمعات الأفريقية في غالبيتها تعاني منها، فالثقافة السياسية الأفريقية هي خليط من عناصر متضاربة، واهم تناقضاتها هي تلك القائمة بين نظم القيم الغربية التي أدخلتها الدول الاستعمارية والاتجاهات الثقافية الأفريقية المحلية، ففي المجال الديني يتعارض الإسلام مع المسيحية، وفي المجال الأيديولوجي ظهرت أشكال متعددة من الفلسفات السياسية، انحصر معظمها في أقصى الخط الراديكالي (اليساري) وضمت خليطا من القومية، والاشتراكية، والماركسية...هذا بالإضافة إلى الفوارق الإقليمية والعرقية[2].

رابعا– ثقافة اللامبالاة السياسية: وفي هذا النوع من الثقافة لا يقيم الأفراد أي علاقة مع النظام السياسي، إ ما لضعف الوعي السياسي لديهم وعدم توفر معلومات سياسية كافيه عن طبيعة العملية السياسية واعتقادهم بأنهم لا يستطيعون التأثير في عمل الحكومة، أو عدم الاهتمام أو الاكتراث بالعملية السياسية أو نتيجة لحال ة الانتعاش والترف الاقتصادي وعدم الرغبة في أحداث التغيير في العملية السياسية، وهذه الحالة الأخيرة تبرز في البلدان المتقدمة، حيث أن اللامبالاة السياسية والتبلد السياسي والاغتراب السياسي، إن وجد فيها فهو يعبر عن رؤية نجمت عن عوامل داخلية في الفرد نفسه، وعن شخصية انعزالية، وهذه العوامل هي التي شكلت رؤيته المحرفة للواقع الخارجي وهو وضعها أمامه ليبرر

---

[1] **النظام السياسي والساسة العامة** . مرجع سابق ص 17 .

[2] المكان نفسه.

سلوكه ومشاعره، لان الواقع الحقيقي آنذاك يكون عكسيا، فالنظام السياسي لا يمنع أحدا من المشاركة، بل أن المناخ العام يرحب بها، فإذا امتنع المواطن عن هذه المشاركة أو نفر منها، فالمشكلة لا تكون في واقع النظام السياسي والاجتماعي، بل فيه شخصيا أو في طبيعته الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية وسيادة الأمن التي تجعل الفرد بعيدا عن هموم العملية السياسية وليست لديه أي رغبة في تغيير وضع سياسي معين لما يحقق له من فائدة ففي ظل هذا النوع من الثقافة وفي إطار الدول المتقدمة لا يسعى الفرد إلى التغيير أو التأثير في السياسات العامة للدولة طالما أن تلك السياسات تحقق بالمحصلة مصلحته الشخصية ضمن أطار المصلحة العامة للمجتمع[1].

أما في الدول النامية فان مظاهر اللامبالاة والتبلد السياسي تبرز من حيث كون (توجهات المواطن نحو المواضيع السياسية ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأي طريقة ايجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية ولا القضايا السياسية الوطنية، إذ يشعر انه غير مؤثر فيها)[2].

وهنا يكون رد فعل المواطن على المشاركة في السياسة العامة سلبي وضعيف لقناعته بعدم القدرة على التأثير فيها من جهة وان النظام السياسي لا يبيح تلك المشاركة من جهة أخرى، ولعل هذا يعود إلى طبيعة الإطار السياسي الذي تعيش فيه غالبية البلدان النامية، من حيث (انعدام المناخ الديمقراطي السليم، وضعف العمل الدستوري وسيادة نمط الحكم الفردي... فضلا عن أن البنية السياسية تتصف بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية)[3].

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.1997. ص 92 .

[2] الصادق الاسود .مرجع سابق ص 344

[3] كمال المنوفي. **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي.** "مجلة المستقبل العربي" . العدد 1985.135. ص 75

المبحث الثالث: مفهوم تغير الثقافة السياسية ودور الحزب في التثقيف السياسي

يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم الأحادية والتعددية الحزبية وتفريقها عن مفهوم التعددية السياسية ، كما يتناول التغير الثقافي أي التغير في الثقافة السياسية إذ رغم اتسامها بصفة الاستمرارية إلا أن الثقافات السياسية يشملها عامل التغيير تحت تأثير مجموعة من العوامل ، وأيضا يهتم هذا الجزء من الدراسة بالضبط النظري لدور الحزب في التثقيف السياسي.

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية بين الأحادية والتعددية الحزبية

يشير مفهوم الحزب إلى مجموعة منظمة من الأفراد الذين يتقاسمون فكر معين هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيذ برامج أفكارهم بكل أوجهها. فهو إذن مجموعة منظمة إداريا بشكل هرمي يهدف لممارسة علاقات القوة بشكل أكثر فاعلية ، من جانب ومن جانب أخر، إنه منظمة إقليمية بمعنى انتشاره على المجال السياسي للمجتمع بهدف التمكن من إيصال فكره إلى كل قطاعات المجتمع لتسهيل من عملية تعبئة مناصريه في الصراع من أجل السلطة[1].

وما يتعلق بهذه الدراسة تحديد الوظائف المختلفة للأحزاب السياسية ثم ضبط دوره في التثقيف السياسي، وبالنسبة للإطار العام فانه تعدد الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ويرتبط أدائها بالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فالأدوار المنتظرة من الحزب السياسي تختلف بحسب مدى ديمقراطية النظام السياسي وتقدم اقتصاد الدولة والانسجام الثقافي السائد في المجتمع فمن البديهي انه يختلف الدور الذي يمكن أن تقوم به حزب في دولة من دول الجنوب يتسم نظامها بالتسلط واقتصادها بالتخلف ومجتمعها بالتفتت عن ذلك الدور الذي يقوم به حزب كبير راسخ في دول غربية عتيقة مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة ، كما تختلف وظائف الأحزاب الإقليمية محدودة المؤيدين

---

[1] سويم العزى. **دراسات في علم السياسة**. الدانمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة.2008 ص96 .

والمحصورة في نطاق جغرافي أو اثني أو لغوي داخل الدولة عن مهام وأهداف الأحزاب الكبرى التي تعمل على نطاق عام يشمل الدولة ككل .[1]

وإذا ما أردنا التوقف عند البعد القيمي للعمل الحزبي فان الأحزاب السياسية تقوم بدور هام في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة ، وذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة وهذه كلها تعتبر محركات النشاط السياسي وهي تتبلور وتتجسد من خلال الأحزاب السياسية ، وتعتبر الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية كما تعتبر الأحزاب ملجأ لتجسيد المثل العليا بل إن البعض يعتبر الأحزاب هي الموجه المحرك للفكرة القانونية والأداة المساهمة في الحياة السياسية [2].

أما من الناحية العملية فان الأحزاب السياسية تمارس العديد من الوظائف وهذه الوظائف على مستويات مختلفة تظهر من خلالها أهمية العمل الحزبي ويمكن من خلال ملاحظة النظم الحزبية المختلفة القول أن وظائف الأحزاب السياسية تختلف باختلاف النظم الحزبية ففي النظم الحزبية غير التنافسية تنحصر وظيفة الحزب السياسية في التركيز على نشر أيديولوجية الحزب حيث يكون الاهتمام متركزا على تنميط المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى القطاع الواسع من المواطنين ، وصحيح أن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحا ولكن هذه الأفكار موجودة قبل الحزب وبدونها وعلى ذلك فان أيديولوجية الحزب تفقد تأثيراتها تدريجيا إذا فقدت استجابتها لأمال الرأي العام [3] .

ففي بعض نظم الحزب الواحد يعتبر الحزب هو الطليعة الثورية والنخبة الواعية التي تتعهد بإقناع الجماهير والأداة المحركة للمجتمع في جميع المجالات والأنشطة الجماعية وفي نظم حزب الواحد الأخرى لا يهدف الحزب إلى إيقاظ الوعي السياسي لدى الجماهير

---

[1] باكينام الشرقاوي .**الأحزاب** .القاهرة .المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية. 2007. ص 13

[2] سعاد الشرقاوي .**النظم السياسية في العالم المعاصر** .القاهرة. 2007. ص207.

[3] نفس المرجع .ص 208.

وإنما باعتباره تنظيما عسكريا فانه يهتم في المقام الأول بالأمن ولذا فهو يقوم بتشكيل جهاز يتولى حراسة القاعدة ، أما في بعض تجارب الحزب الواحد الأخرى فيركز الحزب الواحد على تعبئة الجماهير ويستخدم في تنمية الشعور بالوحدة الوطنية وإقناع الجماهير بشرعية السلطة [1].

أما في النظم الحزبية التنافسية فان وظائف الأحزاب السياسية تتعدد في اتجاه تعزيز مفهوم الديمقراطية والذي تستفيد منه كل الأحزاب في نشاطها السياسي بحيث يكون هذا المفهوم هو الضامن لممارسة العمل الحزبي بكل حرية وتشمل هذه الوظائف :[2]

أ- **تنظيم الرأي العام** : فالأحزاب السياسية تلعب دورا أساسيا في تكوين الرأي العام فللمواطنين أراء واتجاهات سياسية متنوعة ومشتتة ومن المتعذر لو تركت لوحدها أن تتوحد في تيارات رئيسية ينحصر فيه الصراع السياسي وتشتت الآراء والاتجاهات يؤدي إلى الفوضى التي لا تتفق والديمقراطية وهنا تأتي الأحزاب السياسية لتنظم عملية الصراع السياسي عبر تنظيم الرأي العام في تيارات رئيسية فبدون الأحزاب تكون هناك اتجاهات مبهمة غرائزية متعددة تتعلق بالمزاج وبالتربية وبالعادات وبالوضع الاجتماعي ...فالأحزاب السياسية تحدد الفردية وتغنيها وتنميها وهي أيضا تقويها فقبل الأحزاب تكون الآراء غير واثقة من نفسها ولكنها عندما ترى نفسها يتقاسمها الآخرون وذات طابع رسمي متبناة من منظمة فإنها تكسب سلطانا ويقينا ثم إن الأحزاب تجعل الآراء تستقر أكثر فبدون أحزاب يظل الرأي العام متقلبا ومتبدلا ومتغيرا.

ب- **خلق نخب جديدة:** إذ تقود حرية التنافس بين القوى السياسية المختلفة إلى عملية التناوب على السلطة ، ولكي تتحقق هذه العملية وتأخذ بعدها في تجديد القيادة السياسية ينبغي تكوين نخب جيدة وإفساح المجال أمامها للوصول إلى الحكم وتسهم الأحزاب السياسية إسهاما كبيرا في خلق هذه النخب فهي تمهد السبيل أمام عناصر جديدة للدخول في العمل السياسي وتعمل على إبراز قدراتها وتعدها لتبوء المناصب القيادية وتقدم الدعم اللازم لها في المعارك الانتخابية بهدف إيصالها إلى السلطة فغياب الأحزاب

---

[1] نفس المرجع ص 239

[2] موريس ديفرجيه . **الأحزاب السياسية** . بيروت : دار النهار للنشر . ط2 . 1977 . ص ص 389-421

السياسية يساعد على استمرار النخب التقليدية في الحكم بحيث تتم عملية التناوب في السلطة فيما بينها وهذا يعني استمرار الجمود وعدم التجدد السياسي في مؤسسات الدولة إذ أن نظاما بدون أحزاب يؤمن استمرارية النخب الحاكمة المنبثقة عن الموالاة أو المال أو الوظيفة ...إن نظاما بدون أحزاب هو بالضرورة نظام محافظ فهو يتوافق مع الاقتراع المشروط الذي عن طريق فرض قادة على الشعب ليسوا منه وهذا النظام يبعد الديمقراطية أكثر عن نظام الأحزاب .

ج- تحقيق التوازن السياسي : فالتوازن بين قوى وتيارات سياسية متنوعة يحول دون هيمنة قوة أو تيار سياسي واحد ويقف حاجزا منيعا بوجه التسلط واغتصاب الحقوق وحريات المواطنين فالتوازن السياسي هو شرط من شروط نشوء الديمقراطية ونموها وضرورة لاستمرارها فالتوازن السياسي إذن ضروري لنشوء واستمرار الديمقراطية لأنها تقوم على التعددية السياسية أي تعددية الاتجاهات والتيارات في أحزاب سياسية يقود إلى تركيز التوازن وترسيخه وتوطيد الديمقراطية [1].

وتركز هذا الدراسة على نظامين حزبيين أساسيين: نظام الأحادية الحزبية ونظام التعددية الحزبية

أ- نظام الأحادية الحزبية : يشير هذا النظام إلى حصر السلطة السياسية في حزب واحد وهو نظام حزبي مسموح به بهدف امتصاص جميع النشاطات السياسية المختلفة وغيرها من النشاطات الأخرى ،والملاحظ أن نظام الحزب الواحد يوجد في الديمقراطيات الشعبية وفي دول العالم الثالث بالإضافة إلى الأنظمة الفاشية التي ترعرع فيها أساسا [2].

ويتميز نظام الحزب الواحد بالاحتكار السياسي والإداري ويكون الانتماء هو معيار شغل المناصب كما أن الحزب يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان في وقت واحد لان الحزب هو الذي يختار مرشحيه ويطرحهم للاستفتاء ولا يكون أمام هيئة الناخبين خيار آخر فالانتخاب في ظل هذا النظام يكون تصديقا أو موافقة على اختيار الحزب ولا يوجد رأيا معارضا في البرلمان أو خارجه وبالتالي القضاء على كل فكر سياسي معارض

---

[1] عصام سليمان .**مدخل إلى علم السياسة** .مرجع سابق ص 256 .

[2] محمد السويدي. **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1990.ص 105 .

وتأخذ الأنظمة التي تتبنى الحزب الواحد نوعا خاصا من المعارضة تقوم على إلزام أعضاء الحزب وقادته على مختلف المستويات بانتقاد أعمالهم وكشف أخطائهم للتأكد من كفاءتهم وهذا النوع من النشاط يبقى نشاطا داخليا [1].

ب- مفهوم التعددية السياسية ونظام تعدد الأحزاب: في الفكر السياسي تعني التعددية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية ، وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرا على جماعة سياسية أو أيديولوجية فكرية أو اثنيه واحدة وغالبا ما يقابل المجتمع التعددي بالمجتمع الذي تسوده صفوة واحدة ولا يكون فيه هذا التنافس حرا وقد كان الأساس النظري للتعددية الاعتقاد بأن السلطة هي بطبيعتها موزعة أو يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع وبذلك تعارض التعددية ما يسمى بالواحدية التي تذهب إلى وجوب أن يكون في كل دولة مصدر أعلى للسلطة لا ينافسه أحد، وهكذا يقوم نظام سياسي تستطيع فيه الجماعات النشطة والشرعية أن تجعل صوتها مسموعا في مرحلة حاسمة في صنع القرار والنتيجة الأولى التي تسفر عنها التعددية هي استبعاد الفكرة القائلة بان الدولة يمكن أن تكون مؤسسة خاصة هدفها الرئيسي الدفاع عن طبقة واحدة [2].

أما عن العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فيمكن القول أن هذه الأخيرة تمثل البعد الدستوري للتعددية السياسية حيث أن التعددية الحزبية تعتبر من الآليات الرئيسية التي تجسد بها التعددية السياسية فالتعددية السياسية هي الأساس لتعددية الحزبية بمعنى وجود تعددية سياسية يعني مباشرة تعددية حزبية إما وجود تعددية حزبية لا يعني بالضرورة وجود تعددية سياسية [3].

---

[1] ناجي عبد النور. **النظام السياسي الجزائري : من الأحادية إلى التعددية** .منشورات جامعة قالمة 2006. ص 41

[2] صالح جواد الكاظم . علي غالب العاني . **الأنظمة السياسية** .بغداد : دار الحكمة . 1991. ص 143-144

[3] نفس المرجع ص14 .

وتتعدد العوامل التي ساهمت مباشرة في نظام تعدد الأحزاب ولكن يمكن بصورة عامة نسبتها إلى العوامل التالية:[1]

أ- العوامل الاجتماعية : حيث تعمل الأحزاب المتعددة على تحقيق واحتواء الصراع بين الطبقات بصورة تجعل كل حزب يمثل شريحة من الشرائح الاجتماعية المتنافسة ولهذا فحدة الصراع تتبدد إلى حد ما نتيجة لتوزيع القوى .

ب- العوامل الإيديولوجية والدينية : نتيجة للعوامل الأيديولوجية فقد ظهرت العديد من الأحزاب اليسارية واليمينية وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الدينية التي لعبت دورها في تعدد الأحزاب .

ج- العوامل التاريخية والقومية : ففي كل دولة تعمل الظروف التاريخية فيها على إضافة عوامل في تقسيم أحزابها من خلال عوامل ثقافية معينة.

د- العوامل المؤسسية : يقصد بها قيام المؤسسات العامة وبصورة خاصة الأنظمة الانتخابية في توفير الإجراءات التي تسمح بنشوء وتعدد الأحزاب .

وهناك شكلين رئيسيين يمكن أن يظهر من خلالهما نظام التعددية الحزبية يمكن التمييز بينهما من حيث درجة الترابط بين الأحزاب السياسية في كل نظام:[2]

* تعدد الأحزاب الكامل أو التام: ويقصد به النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع بل يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر عن مصالح فئة محددة دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى وهكذا يبدون كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام كما لو كان المتحدث الرسمي باسم فئة خاصة .

* تعدد الأحزاب المعتدل: تعني وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية وتقوم كل جهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معا كوحدة داخل البرلمان ويؤدي هذا

---

[1] حسان محمد شفيق العاني . **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** . بغداد : مطبعة جامعة بغداد . 1986. ص 173-272.

[2] سعاد الشرقاوي .**النظم السياسية في العالم المعاصر** . مرجع سابق .ص ص 424-425 .

الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيها بنظام الحزبين الرئيسيين.

المطلب الثاني: مفهوم تغير الثقافة السياسية ودور الحزب في التثقيف السياسي

إن الموضوع الرئيس لهذه الدراسة والذي يتعلق بالبحث في الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين فترتي الأحادية والتعددية الحزبية , يتعلق بصورة مباشرة بمفهوم التغير في الثقافة السياسية، أما من حيث دلالات هذا المفهوم فلقد أظهرت معظم الدراسات العلمية عن الثقافات السياسية قدرا لافتا من الثبات والاستمرارية في الكثير من عناصر هذه الثقافات وفي نفس الوقت تثبت المشاهد التاريخية والأدلة الامبريقية أن الثقافة السياسية العامة لأي مجتمع أو الثقافة الفرعية لأحد تكويناته الاجتماعية لاتظل ثابتة وجامدة على الدوام بل تشهد عبر الزمن تغيرا حتى وان تم ذلك على مهل وبصورة محدودة وجزئية ،وفي بعض الحالات قد تحدث نقلة نوعية جيلية في الثقافة السياسية وكما أن التغير الثقافي يحدث بصورة غير مخطط لها وذلك نتيجة لتحول البنية الاقتصادية والاجتماعية أو تبدل النظام السياسي أو حدوث تعبئة اجتماعية أو حدوث تحولات عالمية كبرى[1]

ويتم تفصيل جملة العوامل المؤثرة في تغير الثقافة السياسية بالشكل التالي :[2]

أ- التحول في البنية الاقتصادية الاجتماعية

حيث أن تحوير العلاقات الاقتصادية الطبقية يؤدي بالضرورة لتحول ما في الثقافة السياسية للأفراد وكذلك فان من شان تغير العلاقات الطبقية في أي مجتمع العمل على اختفاء أو ظهور مفاهيم وتصورات معينة فحيث يسود نظلم طبقي جامد تتحدد في ظله الفواصل الطبقية بشكل صارم وينعدم أو يتضاءل فرص الحراك الاجتماعي فيما بين الطبقات تنشا معتقدات تضفي الشرعية على الأوضاع الطبقية القائمة وعلى ما يقترن بها من تفاوت في الحقوق والالتزامات وإذا حدث ما يخلخل التركيب الطبقي ويخفف من جمود التقسيمات الطبقية ويوفر للجميع فرص التنقل الاجتماعي بات متوقعا أن تتسرب قيمة المساواة إلى نسيج الثقافة

---

[1] كمال المنوفي. **مفهوم الثقافة السياسية** . مرجع سابق . ص 37-38

[2] نفس المرجع ص ص 39- 47

لسياسية ليصبح أساس التمييز بين الأفراد هو الأداء والكفاءة والجدارة وليس المحسوبية والاعتبارات الشخصية.

ب- تغير النظام السياسي:

إذ يحتل نظام الحكم مكانه بين محددا ت الثقافة السياسية فالنظام الذي يتسم بتركيز عملية اتخاذ القرار عند قمة الهرم السياسي ويختفي فيه مناخ الحرية السياسية ولا يجد القائمون عليه حرجا في استخدام القمع والقهر ضد الرعايا يسهم بدرجة ما في إفراز ثقافة سياسية معينة تدور عناصرها حول كراهية السلطة والخوف منها وعدم الاهتمام بكل ما هو سياسي وغياب روح المبادرة وعلى الجهة المقابلة تساعد الممارسة الديمقراطية على تكوين ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن الإحساس بالقدرة على نقد أي مسئول دون خوف والإيمان بضرورة وجدوى المشاركة السياسية.

ج- التعبئة الاجتماعية:

يكمن أن تتغير الثقافة السياسية كنتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية التي تسير إلى تحطيم أنماط التنشئة والانساق التقليدية مع تعريض الأفراد لأنماط تنشئة جديدة وتلقينهم قيما حديثة.

د- العولمة:

ففي سياق العولمة الثقافية ذاعت عدة أنظمة ثقافية : ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ، ثقافة الاقتصاد والعمل الحر ، ثقافة تمكين المرأة، ثقافة الحكومة الرشيدة ثقافة التكتلات الكبرى ....

و يعتبر الحزب من أهم آليات التحديث الثقافي إذ يستطيع عن طريق برامج التثقيف السياسي أن يبث قيما جدية في نفوس الأفراد بيد ان دور الحزب في مضمار التغيير الثقافي رهين بعوامل عديدة أبرزها الايديوجية والتنظيم الحزبي والقيادة الكارزمية فلابد للحزب من إيديولوجيا غير محافظة حتى يكون قادرا على خلق الثقافة السياسية الجديدة ومن ناحية ثانية كلما كانت تشكيلات الحزب ممتدة إلى مختلف أنحاء البلاد وضم الجماهير الشعبية وكانت

كوادره ملتزمة أيديولوجيا كلما زادت فاعليته في إعادة بناء الإنسان كما أن ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية يزيد مقدرته على إحداث التطور الثقافي المنشود[1]

ويتحدد الدور التثقيفي للحزب السياسي من خلال الأدوار التالية:[2]

أولا: تقوم الأحزاب بعملية تأطير المواطنين ضمن إطار الحزب بهدف إيصال أفكارها، من جهة ، وإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة من جهة أخرى .بمعنى أنها ،من جانب تعطي الشرعية للنظام القائم، لأنها تتعاون معه في تأطير عنف وغضب قواعدها باتجاه السلطة من خلال مؤسساتها ووجودها. يضاف إلى ذلك أنها تعتبر الناطق أو المتكلم الشرعي لمطالب المواطنين وفي إيصالها للسلطة ، ولكن بعد معالجة هذه المطالب على ضوء أفكارها للتطابق معها .

ثانيا : تقوم بوظيفة تثقيف مناصريها ومؤيديها في إطار أفكارها السياسية. ولكن في الواقع لا تخرج عملية التثقيف عن كونها عملية تعبئة سياسية مما قد يقلل من أهمية صيغة التثقيف لصالح عملية التعبئة، والتي تعني هنا إعطاء الأولوية لمصالح الحزب على المصالح العامة، رغم أن هذه العملية تساهم ،كما ذكر أعلاه ، في خلق القيادات الجديدة للنظام .

ثالثا: تقوم بمهمة تفعيل المشاعر العاطفية بشكل دائم وذلك لغرض تعميق روابطها مع قواعدها وبنفس الوقت يقود عملها هذا في الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر.

---

[1] كمال المنوفي . **مفهوم الثقافة السياسية**. مرجع سابق ص 49

[2] سويم العزى . **دراسات في علم السياسة** .مرجع سابق ص 100

خلاصة الفصل الأول

يظهر من خلال هذا الإطار النظري أن مفهوم الثقافة السياسية ينتمي إلى فئة المفاهيم التحليلية وليس المفاهيم القاعدية حيث يستدل به كأداة تحليل رئيسية لاستكشاف حالة سياسية في بلد ما أو السلوك السياسي للأفراد أو للتنظيمات السياسية ، وبالرغم من الاختلافات في تحديد تعريف واضح لمفهوم الثقافة السياسية إلا انه ليس هناك اختلاف حول أهميته كأداة تحليلية في مجال السياسة المقارنة كمجال معرفي يكتسب مكانة كبرى في حقل العلوم السياسيةّ، وبالرغم من وجود مجموعة من المفاهيم المشابهة لمفهوم الثقافة السياسية إلا أن هذا المفهوم له مجموعة من الخصوصيات التي تميزه سواء في تطبيقاته النظرية أو العملية..

وقد توصل الباحث في هذا الإطار النظري إلى أن تفسير السلوك السياسي يختلف من وضع الأحادية الحزبية إلى وضع التعددية الحزبية نظرا لامتلاك كلا الوضعين خصائص بنيوية متمايزة تؤثر كل منها بطريقة مختلفة على السلوك السياسي وإن مفهوم الثقافة السياسية بالمقابل يعد إحدى المفاهيم التحليلية الضرورية لفهم هذا التمايز وتأثيره على السلوك السياسي للفئات المختلفة .

ويشير هذا الفصل أيضا إلى أهمية التمييز بين مفهومي التعددية الحزبية والتعددية السياسية فالأولى تتعلق بالإطار الدستوري فقط في حين ترتبط الثانية بالإطار السياسي العام الذي يمارس فيه النشاط السياسي، وهذا التمييز مهم من حيث إدراك فاعلية التحول نحو البيئة التعددية في البلدان المتخلفة وما إذا كان ذلك ينحصر فقط في الجوانب الدستورية أم يتعدى ذلك إلى تحول الأسس العامة لممارسة النشاط السياسي وهو ما سيتم تطبيقه على الحالة الجزائرية في الفصلين اللاحقين.

الفصل الثاني

الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية

المبحث الأول : أصول الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني

في هذا الجزء من الدراسة سيتم البحث في أصول الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني والتي لم تكن منقطعة عن البيئة غير الحزبية أي تلك التي تقع خارج التركيبة الحزبية، حيث كان لهذه البيئة تأثيرا ذا أهمية كبيرة في تبلور الثقافة السياسية للحزب ويمكن نسب هذه البيئة غير الحزبية إلى ثلاث مؤثرات أساسية, الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري من خلال التطورات التي عرفها تشكل المجتمع الجزائري الحديث، ثم تأثير الموروث الاستعماري وتحديدا ما تعلق باستكشاف تناقضات النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر ، وثالثا الروافد المختلفة للثقافة السياسية للحركة الوطنية وكيف تأثرت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بها.

المطلب الأول : الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري

إن البعد الاجتماعي لمفهوم الثقافة السياسية ينظر– كما جاء في الإطار النظري للدراسة– للسياق الاجتماعي الذي تتكون فيه هذه الثقافة باعتبارها جزءا من الثقافة العامة للمجتمع ، بمعنى أن خصائص الثقافة العام ة لمجتمع معين تؤثر في خصائص الثقافة السياسية للأفراد والمؤسسات على السواء ويستدعي بذلك استكشاف تأثير الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري على تشكل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني التوقف عند مسار تشكل المجتمع الجزائري الحديث .

تشير الدراسات التاريخية والاجتماعية المرتبطة بهذه المسألة إلى نتيجة أساسية وهي ميل الفرد الجزائري إلى البحث هن الهيكلة الجماعية في سلوكه الاجتماعي ويفيد تحليل دور القبيلة باعتباره ا الوحدة الاجتماعية والسياسية الأولى داخل المجتمع الجزائري تاريخيا إدراك أهمية هذا الطرح ، ويشير الباحث "هواري عدي" إلى أن مفهوم القبيلة في وعي الفرد الجزائري لم يكن يعبر تاريخيا عن مفهوم الولاء بقدر ما هو معبرا عن مفهوم الملكية الجماعية – وهذا كخصوصية جزائرية لدور القبلية – وهو يعبر عن ذلك بالقول: « لم تتشكل القبلية من أشخاص ينحدرو ن بالضرورة من جد مشترك أعطى اسمه

لهذه القبيلة ، إنما مجموع مكون من مجوعات عائلية أو مجوعات نسبية ملفقة ، مجموع يمتص الفرد بإخضاعه إلى ضرورات أخلاقية – دينية وتذويبه في بنية ترابية لا تعرف شكلا محددا وتؤمن له في المقابل ضمانة بالتضامن والتماثل الاجتماعي ويستند النموذج القبلي إلى قاعدة أرضية أكثر مما هو نسبي حتى وان كانت الأسطورة ترفع شعار الجد المشترك وتنشر فكرة القرابة الاجتماعية لتعزيز الايديولوجيا الأبوية ...والسمة الأساسية في هذا التنظيم الاجتماعي ليست القبيلة ولا الحياة الرعوية، بل هذا النظام القبلي الخاص جدا الذي يتحدد في النهاية بضرورات الإنتاج الاجتماعي»[1].

لكن استمرار القبلية كوحدة سياسية واجتماعية أولية لم يعد يعبر – كما يشرح الباحث هواري عدي دائما – عن الواقع السياسي والاجتماعي مع تطور المجتمع الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي حيث تعرض التنظيم الاجتماعي المستند إلى مفهوم القبلية إلى التفكيك من طرف السياسة الاستعمارية ليس لاعتبارات أخلاقية تتعلق بنشر الحادثة ولكن تفكيك القبيلة باعتبارها رمزا للملكية العقارية الجماعية من أجل التمكين للملكية الفردية للمعمرين وفي تحليل تاريخي اجتماعي لهذه السياسية الاستعمارية الفرنسية من حيث الآليات والآثار يقول الباحث هواري عدي « نشر في 2 نيسان 1863 قرار مجلس الأعيان والذي بلور تصورا لبراليا للاستعمار ويعتبر هذا النص القانوني نظرا للانقلابات التي أحدثها في المجتمع أساسيا بالنسبة لتطور الجزائر التاريخي حيث دمر التيار اللبرالي وهو يظن انه يحمي السكان المحليين من المضاربين، المجتمع الأصلي من حيث فرضه لثلاث عمليات : تحديد أراضي القبائل،توزيع الأراضي المحددة على الدورات – جمع دوار– إنشاء ملكيات فردية داخل كل دوار ... وكان قرار مجلس الأعيان ينشد هدفين : تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قادة بقايا القبائل المفككة ويعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري ماقبل الرأسمالي إلى القوابل الاقتصادية والحقوقية الرأسمالية ،و أما الهدف الثاني وبعد أن خلقت الملكية الفردية وانفصل الفرد عن القبيلة استلزم إرادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من

---

[1] هواري عدي .**الاستعمار الفرنسي في الجزائر : سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960**ترجمة جوزيف عبد الله .بيروت : دار الحداثة 1983.ص 18–19

الروابط الجماعية في إطار ما يسمى – ارضي إداري وهو الدوار ، وهو دائرة إلى حد ما إدارية شكلها قرار مجلس الأعيان »[1].

وعشية اندلاع الثورة كانت هذه الخصوصيات الناتجة عن التزاوج بين بقايا المجتمع ما قبل الكولينيالي وسياسة التفكيك الاجتماع ي التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي بالجزائر تمارس تأثيرا واسعا على تكوين النخبة الاجتماعيةِ في الجزائر « واستنادا إلى جملة هذه الخصوصيات الاجتماعية تشكلت الفئة الاجتماعية وظلت مرتبطة بالمنشأ الاجتماع ي للقبيلة وتحتفظ بأبنيتها التقليدية وتعمل إلى ترابط مجموعاتها القبلية القبائل العربية والبربرية والزوايا والطبقات الدنيا من التجار والحرفيين لكن تتحول فيما بعد إلى فئات مدينية ذات طابع غير تقليدي بفعل ظهور عناصر جديدة في النسق الاجتماع ي الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بروز الفئات الاجتماعية التي تكونت تدريجيا بامتداد الموروث الثقافي الاجتماعي المتنوع ليس فقط من أصول تقليدية صغيرة ولكن كذلك من جذور منحدرة من مجموعة مدنية وسطى استطاعت أن تقوم بتجديد بعض الوظائف الاجتماعية بطريقتها الخاصة دون الخروج عن معايير الفعل الاجتماعي العام الذي يتطلب نسيج العائلة الجزائرية .

وان هذه القاعدة تجد نفسها أمام تركيبتين نتيجة منطقية التمايز الاجتما عي: الأولى تقليدية المحتوى مرتبطة بالوسط القرابي الأبوي الدي ليس بإمكانه الخروج عن ضوابط وأعراف المنشأ الريفي للقبيلة والثانية تبدو معاصرة بإمكانها أن تتحول إلى وضعية اجتماعية وثقافية متطورة بفعل تأثيرات تعليمية وفكرية لكن تتحول إلى مركز للتناقضات الاجتماعية والثقافية بفعل هيبتها الاجتماعية »[2].

ولقد كان لمنطق التمايز هذا أثره الجلي على الثقافة السياسية للجماعة المؤسسة لحزب جبهة التحري الوطني والتي كانت متقاطعة مع فئات اجتماعية مختلفة وهذا ما يفسر بالنسبة إلى المؤرخ محمد حربي غزارة التأثر الأيديولوجي الذي عرفته هذه

---

[1] نفس المرجع .ص ص 64-78

[2] علي بن طاهر . **الثقافة السياسية و مسالة الديمقراطية 1989-1992**. مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر .كلية العلو م السياسية والإعلام .2001.ص 41

الجماعة فعندما نتحدث عن مؤسسي جبهة التحرير الوطني « فان الأمر يتعلق بمجوعة سياسية مؤلفة في شطرها الأكبر من المنحدرين طبقيا حيث يتجاور من يمكن أن نسميهم بأبناء الخيام الكبرى الذين أصابهم الاستعمار في سلطتهم (زعموع قمراوي، آيت احمد، بوضياف، بن مهيدي) و وبرولتاريون حققوا ارتقاءهم الاجتماعي (خيضر، بيطاط)، ومستخدمون (بوعجاج ، مرزوقي)، وأعيان وأبناء الأعيان ريفيون (بن بولعيد ، كريم بلقاسم)، وحرفيون (زيغود)، وأبناء تجار أو فلاحين لم يعملوا في يوم من الأيام (ديدوش، بن بلة، بن طوبال و بلوزداد) وقطع أعضاء هذه الجماعة روابطهم مع بيئتهم الأصلية ليقيموا علاقات أخرى مع العامة المدينية والريفية ..لقد كانت تحركهم رؤيا رسولية لمجتمع مساواتي، كانوا ضد الانتخابات وضد الوحدة مع الأحزاب التي لا تتطلع إلى الكفاح المسلح ...كانت نهاية النظام الاستعماري تهمهم أكثر من ممارسة الحريات وكان سعي التيارات البرجوازية وراء الحرية لصالح ذوي الامتيازات وحدهم والطابع الإرهابي للقوانين الاستعمارية يزيدان من حدة لا مبالاتهم بحقوق الأفراد لصالح حقوق الجماعة »[1].

ومع ذلك فان نشأة جبهة التحرير الوطني لم تعرف حسما للمسألة الاديولوجية حيث يظهر من خلال الكتابات التاريخية أن الثقافة السياسية للمجتمع بمختلف مكوناته كانت لها تأثير في الثقافة السياسية لجبهة التحرير الوطني « حيث فسرت جبهة التحرير الانضمامات التي عرفتها من مختلف الفئات الاجتماعية دون التطرق للنتائج المترتبة عن ذلك وسبب ذلك يعود إلى كون جبهة التحرير عند انطلاقها في قيادة الثورة لم تحدد إستراتجيتها الاجتماعية وهو ما كانت له نتائج سلبية انعكست على جبهة التحرير ذاتها عند انفجار تناقضاتها غداة الاستقلال مباشرة إذ لم تتمكن القوى التقدمية داخل الجبهة خلال مرحلة التحرير من حسم المسألة الأيديولوجية وتوضيحها وذلك يعود إلى عدة أسباب : أ – التحاق أعضاء مختلف التنظيمات السياسي الجزائرية بالجبهة لم يسمح بتوحيد الموقف الإيديولوجي للثورة .

---

[1] محمد حربي . **جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع** .ترجمة كميل قيم داغر .بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية . 1983 ،ص 123

ب- رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي ج- إدراك جبهة التحرير كحركة عسكرية سياسية عند الانطلاق أن طرح المسألة الأيديولوجية سيؤدي حتما إلى تمسك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي وهو ما كانت تحاربه[1].

يمكن من خلال هذه المحددات الخروج بملاحظتين أساسيتين حول تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير عند نشأتها بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وذلك من حيث:

أ- أن سياسة التفكيك الاجتماعي التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي أثرت على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في حين أن تأثيرها على الثقافة السياسية للفرد الجزائري يبقى محل جدال وخاصة ما تعلق بقدسية العمل ضمن مفهوم الجماعة .

ب- أن الثقافة السياسية لجبهة التحري الوطني عند نشأتها انفتحت على كل الثقافات السياسية الفرعية الموجودة في المجتمع الجزائري والتي تمثل مكوناته المختلفة وقد كان تصادم هذه الثقافات السبب الرئيسي في الصراع على مفهوم ممارسة الحكم بعد الاستقلال .

المطلب الثاني: تأثير الموروث الاستعماري في تشكل الثقافة السياسية لجبهة التحري الوطني

هناك الكثير من الباحثين الذين اهتموا بدراسة تأثير الموروث الاستعماري في القارة الإفريقية على شيوع الحكم التسلطي في الدول الإفريقية بعد استقلالها وتم حصر نمطين أساسيين لهذا النوع من الحكم : نمط عسكرة السلطة ، نمط هيمنة الحزب الواحد.

ويشير النمط الأول إلى « سيطرة العسكريون على السلطة بحيث تلعب المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً بارزاً في الحياة السياسية، ويتجلى في أحدى الصور التالية: (1) النفوذ العسكري الذي يمارسه العسكريون في شكل جماعة مصالح ، ويوجد هذا النمط في الدول التي تتميز باستقرار ورسوخ التقليد الخاص بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة؛ (2) المشاركة العسكرية حيث يشارك العسكريون في عملية صنع القرار, وإدارة الهيئات

1 عامر رخيلة. **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962- 1980** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . 1993 ص ص 62 -66 .

والمؤسسات الهامة في الدولة؛ (3) سيطرة العسكريون المباشرة على مقاليد العملية السياسية بحيث يتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع. ويرجع تنامي ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة إلى الخبرة التاريخية التي تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية والسياسية والاجتماعية للعسكريين. ويرى روستو بأهمية دور المواريث التاريخية في إفريقيا من زاوية الدور المعاصر للعسكريين في المجتمع والسياسة».[1]

وبالنسبة إلى النمط الثاني- والذي فرضه حزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الاستقلال- فان العديد من الباحثين يربطون بين تأثير الموروث الاستعماري وممارسة هذا النوع من الحكم في الدول الإفريقية – من بينها الجزائر- بعد استقلالها وهو يرون أن« أن نظام الحزب الواحد هو وريث النظام الاستعماري التسلطي، وربما الاختلاف الوحيد هو أن الأول نظام وطني وليس أجنبي مفروض من جانب المستعمر فالإدارة الاستعمارية عودت شعوب المستعمرات على الطاعة والخضوع لإرادة مفروضة من الخارج مصدرها الحاكم، واستمرت هذه العادة في الفترة ما بعد الاستقلال، وإن كان الإداريون الأوروبيون قد حل محلهم إداريون سود، ويستدل البعض على ذلك بأن إتباع فرنسا للمركزية الشديدة، والسلطة الهيراركية في ظل نظام الحكم المباشر كان وراء انتشار نمط الحزب الواحد، وخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، كما أن التنظيم الداخلي للحزب الواحد قد بني على نفس التقسيمات الإدارية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية» [2].

وهناك صورة نمطية للأحزاب المهيمنة في إفريقيا بعد استقلال الدول الإفريقية وهذه الصورة تتمثل في أن « تتفق النظم الحزبية في إفريقيا في الفترة ما بعد الاستقلال في أنها أحزاب جماهيرية ولو من حيث المبدأ، وبذلك فهي ليست أحزابا بالمعنى التقليدي حيث أن الحزب يمثل الجزء للكل وليس الكل، وبذلك جرت العادة على وصف أغلب الأحزاب السياسية في إفريقيا بالأحزاب الجماهيرية التي نشأت نتيجة إقرار نظم الانتخاب

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن . **العسكريون والحكم في إفريقيا** . القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي .1996 ص 11.

[2] حورية توفيق مجاهد .**نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق**.القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية.1977. ص 28.

العام وصعود الأنظمة البرلمانية، وكانت في البداية مقتصرة على القوى اليسارية الصاعدة التي كانت تهدف إلى توعية الطبقة العاملة وتنظيمها سياسياً ونقابياً، ولكن بعض الأحزاب اليمينية أو البرجوازية التي كانت مقتصرة في البداية على النخب والوجهاء، أدركت أهمية الانفتاح على الجماهير، وبذلك عمدت على تبني الهياكل التنظيمية التي كانت تتبعها الأحزاب الجماهيرية. وتستمد هذه الأحزاب قوتها من الجماهير بمعنى آخر من الأعضاء المنتسبين إليها الذين يعول عليهم في تمويل النشاط السياسي، وذلك من خلال دفع للاشتراكات بصورة دائمة لأن الأحزاب الجماهيرية تفتح أبواب العضوية فيها لكافة طوائف الشعب بدون تمييز، كما أنها تدعي تمثيل مصالح الجماهير، وبذلك فهي تضم في صفوفها أكبر عدد من الأفراد، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة. وتندرج تحت هذا النوع من الأحزاب الشمولية، والأحزاب ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[1]

أما عن الصورة النمطية عن التنظيم الداخلي للحزب الواحد في الدول الإفريقية بعد استقلالها فان نظام الحزب الواحد في إفريقيا « يتميز بالتنظيم الهرمي والمركزية والسلطة الهيراركية، ويتكون التنظيم الهرمي للحزب في الغالب من عدة مستويات تنظيمية تتراوح من 3–5 مستويات، يكثر وحداتها الأساسية في المستوى القاعدي، ويقل في المستويات العليا، ومن أهم خصائص التنظيم الداخلي للحزب الواحد في إفريقيا هو اتساع قاعدته لتبنى على التنظيم الإداري للدولة. كما أن دعامة التنظيم الهرمي للحزب وأساسه المركزية الإدارية التي تضمن التناسق بين مستويات التنظيم الحزبي المختلفة وسير عملها ».[2]

وإذا كانت الطبقة البرجوازية هي التي ساهمت تاريخيا في الدولة الفرنسية من خلال إنهاء نظام الإقطاع وتأسيس الحكم الجمهوري ويكمن شرح هذا التحول من حيث أن « ملكية الأرض كانت الوسيلة الوحيدة للإنتاج في ذلك العصر في فرنسا إن لم نقل الوحيدة تكاد تكون موزعة كلية بين الملك والنبلاء ورجال الدين في حين كان

---

[1] احمد الرزوق الرشيد .**تأثير الموروث الاستعماري في تأصل ظاهرة التسلط في دول مابعد الاستعمار**. الندوة الدولية بعنوان: **إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر**. بنغازي .جامعة قاريونس. 23–03–2009 . ص 14

[2] نفس المرجع ص15.

النصيب الأعظم من البشر نصيبا ضئيلا من تلك الأرض بل إنهم كانوا في الأغلب الأعم اقنانا أو في وضعية اجتماعية مماثلة ....و لكن هذا البنيان تعرض لخلخلة قوية في القرن السابع عشر فلم تعد طبقة النبلاء طبقة قوية موحدة وقادرة على حماية النظام القائم ولم تتمكن طبقة رجال الدين من الحفاظ على تماسكها ووحدتها وعلى العكس من ذلك فان أهمية الطبقة البرجوازية أخذت تنمو وتتعاظم في فرنسا وفي هذا البلد أصبحت
البرجوازية هي المصدر الأساسي في إمداد الملكية بما كانت في حاجة إليه من الاطر الضرورية لتسير ادارتها ومن الطبيعي أن تسعى هذه الطبقة الصاعدة إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات ... حيث تم قلب التصور الأيديولوجي فعوضا من النظرة العمودية التي ترتب الناس في أعلي وأدنى تبرز النظرة الأفقية لأعضاء الوجود الاجتماعي الواحد حيث يكون مبدأ المساواة هو المبدأ الوحيد وعوضا من النظرة التي تقرن بين السلطة السياسية وبين القدسية من جانب وبين تلك السلطة وبين الأبوية من جانب ثان تبرز على السطح نظرة مختلفة لتقول بعكس ذلك»[1].

ولكن الطبقة البرجوازية الاستعمارية في الجزائر لم تلتزم بهذا المسار ولم تستطع هذه الطبقة أحداث ذات التأثير في المستعمرات الفرنسية ومن بينها الجزائر حيث أن تناقضات النظام الاجتماعي أثرت في الاتجاه العكسي لقيم الثورة الفرنسية « إذ ينطرح السؤال حول موضوع عدم قدرة البرجوازية الكولنيالية ذات الأصول الأوربية في قسم كبير منها على أن تنتظم كطبقة مسيطرة لتبني دولة مستقلة مفترض أن تدافع عن
المصلحة العامة وقادرة على أن تستوعب التناقضات الاجتماعية وكان مستعمرو الجزائر مأخوذين مرارا بهذه الرؤية لكن ليس بإمكان دولة كولينيالية مستقلة عن المتربول أن تصمد وحدها أمام التناقضات الاجتماعية للمتجمع الكولينالي وكان المستعمرون بحاجة دائمة للمتربول لاحتواء السكان الذين صودرت ملكيتهم و أن مأزق بنية النظام الكولينالي الذي يولد على قاعدة النفي السياسي لأغلبية السكان لا تسمح بقطع الأواصر مع المتربول الحاضن لها فقد اتسم التاريخ السياسي لمستعمري الجزائر بازدواجية الاستقلال السياسي في ظل الحماية العسكرية الفرنسية .

---

[1] سعيد بن سعيد العلوي . **التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين العوائق والإمكانيات** في سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه .**عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** دمشق : دار الفكر .2006 ص ص 20- .24

لكن النسق الاجتماعي الكولينيالي لم يستطع الصمود أمام تناقضات كانت قد فجرته بعد القطيعة عن المتربول فلم يعد بالإمكان إخفاء تناقضات أوربي – أهلي تحت ستار أية أيديولوجيا ولم يكن النسق الاجتماعي الكولينيالي قادرا على أن ينتج ايديولوجيا من شأنها أن تسلب المستعمر إلى درجة يقبل معها هذا الأخير بهذا النسق دون أن يخضع لعنف جسدي ففي تشكيلة اجتماعية تسيطر عليها الرأسمالية يمكن أن يسلب العامل بواسطة أيديولوجيا الطبقة المسيطرة والتي تنجح في إخفاء جوهر التناقضات الاجتماعية ما دام الوعي المزيف شرطا أساسيا لإعادة إنتاج علاقات إنتاج اجتماعية وهذه الحالة لا تنطبق على المستعمرة فالمستعمر لا يسيطر بفعل أيديولوجيا كولينيالية لأن وعي المستعمر يرفضها، أنه يسيطر بواسطة جهاز القمع كما أنه لا يمكن أن يوجد في المستعمرة دولة مسيدة يديرها مستعمرون أقل من المستعمرين »[1].

المطلب الثالث: الثقافة السياسية للحركة الوطنية

هناك بعد ثالث للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني يتعلق بحدود تأثر هذه الثقافة بالثقافة السياسية التي سادت لدى روافد الحركة الوطنية ،وفي هذا السياق تظهر إشكالية استقلالية الثقافة السياسية لجبهة التحرير الوطني عن تلك التيارات المختلفة أم هي في النهاية محصلة التجانس السلبي معها أي ذلك النوع من التجانس الذي اهتم بتكديس التنظيمات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق هدف أساسي هو الاستقلال دون محاولة تجاوز التناقضات الموجودة بين الثقافات السياسية لمختلف التنظيمات المشكلة للحركة الوطنية .

وهناك ضرورة منهجية في هذا السياق تقتضي التفريق بين جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية ثورية هدفت إلى إنهاء النظام الاستعماري في الجزائر وبين جبهة التحرير كحزب سياسي ارتبط تاريخا بممارسة الحكم بعد استقلال البلاد ذلك أن الحديث عن جبهة التحرير كحركة عسكرية يعني الحديث عن تأثير الايديولوجيا ،أما الحديث عن حزب جبهة التحرير فيعني الحديث عن تأثير الثقافة السياسية للحزب.

---

[1] هواري عدي .**الاستعمار الفرنسي في الجزائر** . مرجع سابق ص ص 153-154

وبالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية ، فان هناك جدلا واسعا بين الباحثين حول امتلاك ايديولوجيا واضحة ، وبالنسبة إلى المؤيدين لذلك فإنهم يرون أن « الثورة أو هذا الفعل الخلاق بشموليته وراديكاليته ونتائجه وأبعاده المتنوعة النفسية والاجتماعية والجيوسياسية وما إليها ، ليس من الممكن اعتباره فعلا معزولا عن حركة التاريخ التي تعد المحصلة التي تلتحم فيها الخبرات المتنوعة على مستوى الوعي الجمعي للأمة ، فليس من المعقول إذن أن يكون هذا الشعب الذي استحدث أدوات وأساليب عمل نظرية ومادية في إدارة معادلة الصراع مع المحتل والذي كان يمثل قيمة المعقولية المعاصرة المتجلية في المستحدثات التكنولوجية على اختلاف مشاربها – المدنية والعسكرية– والمجسدة كذلك لكمال النسق الذهني أو البنية الفوقية بما تستغرقه من إبداع شامل في الفنون والآداب والعلوم ، فليس من المعقول أن يكون فعل هذا الشعب خاليا من إمكانية وجود خلفية فكرية أو بعد فكري هو خليق بالبحث وجدير بالاستقصاء في مشاربه المباشرة وغير المباشرة » [1].

وبالنسبة إلى باحثين آخرين فان جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية لم تهتم بامتلاك ايديولوجيا واضحة، ذلك أن تحديد الاستقلال كهدف أساسي غطى على مناقشة المحتوى الإيديولوجي الذي يؤسس للعمل العسكري والسياسي إذ أن « إستراتجية جبهة التحرير في بادئ الأمر قامت على تجنب البحث في اختيارات المستقبل رغم الطابع الشعبي الذي يميز الحركة وذلك يعني أن ما يجمع هذا الشتات والاختلاف في الرؤى والتوجهات هو عامل الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي كقاسم مشترك بين مناضلي جبهة التحرير وذلك أن حرص مفجري الثورة كان منحصرا في تحقيق الانتصار العسكري والسياسي من اجل تحرير البلاد من الاستعمار كمبدأ ولعل الإطار الأيدلوجي المتكامل للثورة القائم على تصورات نظرية وعلمية واضحة للمستقبل لا يكمن فقط في طبيعة الملتحقين الذين قدموا من مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية بل والى انعدام تكوين سياسي عقائدي لدى مفجري الثورة بصفة عامة من شأنه أن يضمن الاستمرارية للممارسة السياسية ويحمل في ذات الوقت القدرة على المعالجة والحلول لما يعترض

---

[1] الصادق بخوش . **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية : مقاربة في دراسة الخلفية** .الجزائر : غرناطة للنشر والتوزيع .2009 ص ص 09-10

مسيرة النضال السياسي من مصاعب وان أساليب التأطير لا تكاد تختلف عما كان يفتقره نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب إذ كان التأطير مقتصرا على تحريك المناضلين ودفعهم إلى العمل بإثارة الوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة، ولقد تأثر المسار الأيديولوجي والعقائدي منذ اندلاع ثورة نوفمبر باستشهاد ابرز العناصر المثقفة أمثال العربي بن مهيدي وعبان رمضان»[1].

وبالنسبة إلى وجهة نظر أخرى فان أكبر مؤشر على غياب مضمون ايديولوجي واضح لجبهة التحرير كحركة عسكرية هو الصراع السياسي الحاد الذي عرفته ثورة التحرير «حيث أن الجماعة الثورية رأت أن سبب فشل المقاومات الشعبية في تحقيق أهدافها يعود إلى التمزق والتشتت الذي ميزها لهذا قررت هذه الجماعة أن تكون الثورة شاملة لكامل أرجاء الجزائر كما استنتجت أيضا انه من عوامل فشل الثورات الشعبية كون كل ثورة كانت مرتبطة باسم شخص معين وبمجرد اختفائه من الميدان لسبب أو لأخر إلا ويكون مصير تلك الثورة الفشل ، لهذا قررت الجماعة المفجرة للثورة أن تكون القيادة جماعية ورفضت أن تكون مرتبطة بشخص واحد وقد ظهرت فكرة القيادة الجماعية بشكل بارز غداة اندلاع الثورة كنتيجة مباشرة للأزمة التي عرفها حزب الشعب الجزائري سنتي 1953-1954...إلا أن تيار التفرد بالقيادة والحكم عاد من جديد للساحة السياسية الجزائرية بعد اقل من سنتين من انفجار الثورة .... ولقد سعى مؤتمر الصومام إلى الوقوف في وجه تيار التفرد بسلطة القيادة بفضل إيجاد هياكل وأجهزة تسمح بتسيير شؤون الثورة بشكل جماعي ، وتدعيما لهذا التوجه المبني على أساس العمل الديمقراطي اتخذ المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس سنة 1959جملة من القرارات من ضمنها تنبيه لمبدأ الاحتكام إلى الاقتراع العام كوسيلة لإقرار السلطة الشريعة بعد استرجاع السيادة الوطنية ، وكذا التذكير بالطابع الانتقالي للمؤسسات الجزائرية ويحق لنا أن نتساءل هل تحقق ذلك فعلا ؟. إن القول بان مبدأ القيادة الجماعية كان محترما بشكل دقيق إبان الثورة التحريرية قول فيه مبالغة و يمكن القول إن إحكام السيطرة من طرف فئة معينة– كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف– لخضر بن

---

[1] فاضلي إدريس . **حزب جبهة التحرير الوطني : عنوان ثورة ودليل دولة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2004.ص ص 91-92

طوبال– على مصير الثورة أدى إلى تعزيز المنحى التسلطي واستفحال الاستبداد ليطبع فيما بعد كل مراحل تطور النظام السياسي الجزائري ».[1]

وإذا ما انتقلنا إلى المستوى الثاني أي التعريف بجبهة التحرير الوطني كحزب سياسي يمكن مناقشة حدود تأثره بالثقافة السياسية للأحزاب السياسية المكونة للحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة على اختلاف تياراتها وهناك إشكال يتعلق بتصنيف هذه التيارات، فإذا ما تم تصنيفها من معيار مشروعها لإدارة الدولة المستقلة والمجتمع فإننا « نصنفها إلى أربع اتجاهات ومفاهيم كبيرة : الاتجاه الوطني والاتجاه الليبيرالي والاتجاه الإسلامي والاتجاه الشيوعي ، وهذه الأفكار التي تمثلها الاتجاهات السياسية ليست متصالحة فيما بينها وان الصراع يحتد ويفتر بحسب رؤية أصحاب هذه الأفكار ومواقفها من التعارض مع المحتل وطبيعة وعي كل فكر بذاته وبالأخر» [2] .

وهناك تصنيف آخر [3] يتعلق بتوجهات الحركة الوطنية إزاء التفاعلات مع السياسية الاستعمارية الفرنسية حيث يمكن الفصل بين مرحلتين : المرحلة الأولى تمتد – 1919– 1939 – وكان موضوعها الأساسي : البحث عن الهوية ، والمرحلة الثانية هي مرحلة – 1940– 1954 والتي كان موضوعها الأساسي الإجماع حول الليبيرالية الدستورية ، ويقترب التصنيف الأول أكثر من مفهوم الثقافة السياسية باعتباره يهتم بمشروع إدارة الدولة والمجتمع في حين أن التصنيف الثاني هو اقرب ما يكون إلى مفهوم الايديولوجيا ، ويمكن تفصيل الثقافة السياسية لتيارات الحركة الوطنية على حسب تصورها مفهوم الأمة الجزائرية ويمكن إجمالا التفريق بين تصورين :

أ– الثقافة السياسية لعدم وجود امة جزائرية :

ويمثل هذه الثقافة كل من التيار الشيوعي الذي استند إلى عدم وجود تصور واضح لمفهوم الأمة الجزائرية « فالشيوعيون الجزائريون رأوا في مفهوم الجزائر العربية خطرا

---

[1] إبراهيم لونيسي. **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**. الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.2007 ص ص 05–07

[2] الصادق بخوش. **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية** . مرجع سابق ص ص 30–31

[3] انظر تفاصيل هذا التصنيف في . الأمين شريط . **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1962.1919.** الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1998

كبيرا , كما تصوروا أن الجزائر المستقلة عن فرنسا تعني الجزائر العربية ، إذ أن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية مفاهيم رجعية ولا وجود لأمة جزائرية وإنما هناك وجود لأجناس من أصل بربري وعربي واسباني وتركي »[1].

كما مثل هذه الثقافة أيضا التيار الليبرالي والذي كان يرى بضرورة الاندماج مع الدولة الفرنسية من خلال أن « الحركة الاندماجية – التيار الليبيرالي- كانت تهدف إلى إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بالتشريعات الإسلامية التي تنظم حياة الجزائريين ، لكن مطالبها قوبلت بالرفض من طرف المعمرين الفرنسيين الذين كانوا ضد أي إصلاح من شانه أن يسمح للأهالي بالمشاركة في الحياة الاجتماعية للبلاد ، الأمر الذي جعل هذه الحركة تخفق في انجاز مشروعها الاندماجي، وقد أعطى هذا الفشل فرصة لظهور حركة راديكالية ترفض تمام فكرة الاندماج معتبرة إياها خيانة وطنية »[2].

ب- الثقافة السياسية لوجود امة جزائرية:

وقد مثل هذه الثقافة التيار الوطني الذي ركز على مفهوم الأمة الجزائرية المستقلة « حيث كانت لهذا التيار مقولاته التي يتميز بها وظلت تتكرر للتعبير عن تميز فكره عن التيارات الأخرى وأن تداخل مع بعضها في العديد من المقولات ، ومن أهم هذه المقولات مقولة الأمة الجزائرية والسيادة الجزائرية والاستقلال التام والاقتراع العام وما إلى ذلك من الدلالات التي تتحقق من وجهة هذا التيار إلا بالجهاد ومعنى الجهاد هنا هو الاعتماد على مقدرات الأمة الروحية » [3].

كما مثل هذا التيار أيضا التيار الإسلامي والمتمثل تحديدا في جمعية العلماء المسلمين ويلخص الأمين شريط الثقافة السياسية للإمام عبد الحميد بن باديس كمحدد للثقافة السياسية للتيار الإسلامي من حيث « انه يمكن تلخيص مبادئ ابن باديس فيما يلي

---

[1] ذبيحة زيدان . **جبهة التحرير : جذور الأزمة** . الجزائر . د.م.ن. 2004 ص ص 54-55

[2] صالح فيلالي . **إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية** . في المؤلف الجماعي .**الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية الاجتماعية الثقافية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .1996 .ص 17

[3] نفس المرجع .ص 74

– الأمة هي مصدر كل سلطة – الأمة هي التي تعين وتعزل الحكام وتحاسبهم ولا شك أن هذا التعيين يكون عن طريق الانتخاب – تحكم الأمة نفسها بنفسها مم يستتبع الطابع الجمهوري لإرادة الأمة – تراقب الأمة الحاكم وتسائله عند الحاجة وتستطيع عزله – الأمة هي التي تضع القانون عن طريق أهل الحل والعقد والحاكم يعمل على تنفيذه فقط ... وبالنسبة إلى مسألة تنظيم الحكم في الدولة فقد أراد أن يوفق بين مسألتين وحدة المسلمين من خلال مؤسسة الخلافة وانتشار الحركات الوطنية في العالم الإسلامي التي أسفرت عن بعد ظهور أنظمة سياسية متباينة »[1].

يمكن من خلال استقراء تفاصيل هذا التصنيف اكتشاف اقتراب الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير اقرب ما يكون إلى الثقافة السياسية لوجود أمة جزائرية ، دون محاولة الفصل بين تبني ثقافة سياسية علمانية قائمة على المفهوم الوطني للأمة الجزائرية، أو المفهوم الإسلامي القائم على ربط هذا المفهوم بمفهوم الأمة الإسلامية وسيتم توضيح تفاصيل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني لحزب سياسي حاكم في فترة الأحادية في المبحثين اللاحقين .

[1] الأمين شريط . **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية** . مرجع سابق ص ص 34-35

المبحث الثاني: التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى استكشاف التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية ، وذلك كمقدمة منهجية ضرورية لتحليل مبررات ومظاهر اعتماد ثقافة سياسية مهيمنة في هذه الفترة حسب الخصائص التي تم تحديدها لهذا النوع من الثقافة السياسية في الإطار النظري للدراسة ، وإذا كان اختلاف بين الباحثين في دراسة هذه الفترة من الناحية السياسية بين الباحثين الذين يتعاملون معها كمرحلة تاريخية موحدة ، وبين الباحثين الذين يرون بتقسيمها إلى عدة فترات ، وبالتحديد إلى ثلاث فترات ترتبط كل منها بفترة رئاسية واحدة ، وسيظهر من خلال رصد التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني أن هناك تمايزا واضحا بين هذه الفترات الثلاث بالنسبة إلى تطور الحزب .

المطلب الأول: حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الصراع على السلطة 1962-1965

يمكن النظر إلى جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة باعتبارها طرفا في الصراع على السلطة وذلك من حيث تكييف التوجهات الساعية إلى تحويل جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية إلى حزب سياسي بأنها – أي تلك التوجهات – وسيلة لسيطرة الحزب على السلطة ومن المفيد في هذا السياق تشخيص الأطراف المتصارعة على السلطة آنذاك، أو ما عرف بأزمة 1962حيث يمكن حصرها في ثلاث شخصيات سياسية وتاريخية تمثل كل منها مؤسسة سلطوية : الأول الرئيس احمد بن بلة كممثل لمؤسسة الرئاسة ، والثاني هواري بومدين كوزير للدفاع وممثل للمؤسسة العسكرية ، والثالث محمد خيضر كأمين عام لجبهة التحرير الوطني وممثل لها .

وقد فهمت توجهات السيد محمد خيضر الساعية إلى تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي كمحاولة للهيمنة على السلطة واحتكارها وهذا الصراع الثلاثي أظهر جبهة التحرير الوطني في اللحظة المباشرة للاستقلال باعتبارها احد أطراف الصراع على السلطة مع أن

الرهان عليها كان مرتبطا بكونها رمزا للوحدة الوطنية حيث انه« وتحسبا لأي انشقاق في صفوف الوطنيين الجزائريين حاول قادة الاستقلال المحافظة على جبهة التحرير الوطني التي حررت البلاد من الهيمنة الاستعمارية وتوحيد الصفوف من خلالها» [1] .

وتكشف تفاعلات دمج الحزب في الصراع على السلطة ، الاختلاف حول مسألتين أساسيتين الأولى تتعلق بطبيعة الحزب ، أما الثانية فتتعلق بطبيعة العلاقة بين الحزب والحكومة ، وبالنسبة إلى المسألة الأولى « فقد جرى إرجاع عجز الحزب عن لعب دور مهم بعد الاستقلال إلى تصورين متنافسين لبنية الحزب اعتنقهما محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي ورابح بيطاط أحد كوادر الحزب من ناحية ،وبن بلة من ناحية أخرى أولهما كان يؤيد خلق حزب جماهيري في حين كان الآخر يدعو إلى حزب طلائعي وليس حزب أقلية سياسية »[2].

أما بالنسبة إلى المسألة الثانية فان الاختلاف حول إخضاع الحزب للحكومة أوإخضاع الحكومة للحزب « فمحمد خيضر كان واضعا إستراتجيته على أساس تكوين حزب يضم اكبر عدد من الموالين له لتطويق المكتب السياسي والحكومة بغية السيطرة على الأمور في حين كان بن بلة لا يريد أن يكون الحزب بعيدا عن نفوذه وسلطته ، لذا فقد كان يرى أن الحزب لا يتم الانخراط فيه إلا وفقا لمقاييس مضبوطة »[3] ، وذلك مرتبط بنظرة كل طرف لدور الحزب داخل الدولة « فأحمد بن بلة كان مقتنعا أن الحاجة ماسة في هذه الفترة إلى قيام سلطة مركزية قوية يدعمها مكتب سياسي ثوري مؤلف من أهم شخصيات جبهة التحرير الوطني والجيش وبالتالي تأجيل عملية التمثيل الديمقراطية ولهذه الأسباب استقال محمد خيضر من منصبه في شهر افريل 1963بسبب الخلاف حول دور الحزب لأنه كان مقتنعا بضرورة خضوع الحكومة للحزب غير أن بن بلة كان يشعر أن الحكومة تتعرض لضغوط غير مقبولة من الحزب وبعد استقالة محمد خيضر اخذ بن بلة مكنه في منصب أمانة سر الحزب إضافة إلى مركزه كرئيس للحكومة »[4].

---

[1] حسين بورادة . **الإصلاحات السياسية في الجزائر** . د م ن . 1996 . ص 14.

[2] مغنية الأزرق . **نشوء الطبقات في الجزائر** . ترجمة سمير كرم . بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية. 1980.ص65.

[3] عامر رخيلة. **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير** . مرجع سابق . ص 121.

[1]عاطف عيد، حليم ميشال حداد. **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تونس والجزائر**. بيروت.1999. ص179 .

وقد عكست نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 20-09- ***1963***تفوق المرشحين المؤيدين لتحالف الرئيس أحمد بن بلة وهيئة أركان الجيش كما عكست من جهة أخرى صراعا داخل الهيئة التشريعية حول دورها داخل الدولة فاختيار قوائم النواب لم يتم على أساس انتمائهم الاجتماعي المهني ، بل على العكس تم اختيارهم على أساس التعاطف أو التأييد السياسي أو حتى لصلات الصداقة التي جمعتهم خاصة أثناء الحرب ، ولم يتم أيضا على أساس اتجاهاته م السياسية بمعنى ليس حسب الاتجاه اليساري ولا الرأسمالي وقد اختلف النواب بوجه عام على الدور الذي يجب أن تلعبه الهيئة التشريعية وانقسموا إلى قسمين حيث كان هناك جناح يؤيد فكرة أن الحزب هو الذي يزكي أعضاء البرلمان ويقترحهم ، وبالتالي هو الذي يحق له فرض سلطته وقراراته على الهيئة التشريعية وكان أحمد بن بلة هو الذي يتزعم فكرة استيلاء الحزب على السلطة – بعد ما استولى هو على الحزب– أما الجناح الثاني فيتكون من الأعضاء السابقين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل وبعض العسكريين الذين كانوا يقولون أن الحزب ضعيف »[1] .

وتظهر أهمية فترة حكم الرئيس بن بلة بالنسبة للتطور السياسي لحزب جبهة التحرير في أنها رسخت مبدأ الأحادية الحزبية أي اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد والوحيد « حيث كانت حكومة بن بلة قد فصلت نهائيا في شان اقرار مبدأ الحزب الواحد وعمدت إلى إصدار مرسوم يحمل رقم : 297-63 بتاريج 14-08-1963 جاء في مادته الأولى (تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي) وقد تضمن هذا المرسوم في ديباجته تعليلا بنص المادة الأولى كما يلي (نظرا إلى أن نشاط الجمعيات أو التجمعات الفعلية من طبيعته أن يلحق مساسا بالنظام العام والوحدة الوطنية وبنجاح الثورة الاشتراكية وان يسيء إلى علاقات الجزائر م ع القوى الأجنبية)»[2].

وتشير الصورة العامة لحكم الرئيس احمد بن بلة إلى أن القاعدة الحزبي ة بقيت دائما بعيدة عما يجري في القمة من صراعات دون أن يكون لها أطماع أو رأي فيما يجري كما

---

[1] حسين بورادة . **الإصلاحات السياسية في الجزائر** . مرجع سابق، ص 21.

[2] ذبيحة زيدان . **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة** . مرجع سابق، ص 151.

أن الكثير من ممارسات الرئيس بن بلة لم تكن تجسد الديمقراطية وتسمح بها بالرغم من أن النصوص الرسمية تشير صراحة إلى احترام الحريات الأساسية حيث تغلبت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بفعل السياسة الانفرادية التي عكستها رغبته في ممارسة صلاحيات عديدة بنفسه معتمدا على جماهير الحزب دون الاعتماد على مساندة أشخاص النظام وبذلك أصبح في موقف ضعف لمجابهة مهام الأجهزة السياسية والإدارية المتعددة.[1]

وبالمجمل فانه يمكن أن نحدد معالم التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة في الملاحظات التالية:

أ- أن تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي كان جراء تفاعلات الصراع على السلطة بين ثلاث شخصيات سياسية وتاريخية تمثل ثلاث مؤسسات هي حزب جبهة التحرير ومؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ومحور الصراع هو الخشية من السيطرة على السلطة واحتكارها .

ب- أن تحول جبهة التحرير الوطني من حركة عسكرية إلى حزب سياسي قد اصطدم بمسألتين أساسيتين تتعلق الأولى بتحديد طبيعة الحزب هل هو حزب جماهير أم حزب طلائعي وتتعلق المسألة الثانية بالعلاقة بين الحزب والحكومة من حيث سيطرة كل منهما على الآخر.

ج- أن هذه الفترة عرفت تثبيت مبدأ الأحادية الحزبية من خلال اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحو والوحيد وذلك بتكييف التعددية الحزبية بأنها مساس بالنظام العام والوحدة الوطنية ونجاح الثورة الاشتراكية والإساءة إلى علاقات الجزائر الخارجية .

[1] Gerad Chaliand. Juliette Minces . **Algerie independante**. Paris.Maspro.1972.P77

المطلب الثاني: أولوية بناء الدولة الوطنية على الحزب 1965- 1978

ارتبط وصول الرئيس بومدين إلى هرم السلطة بحركة 19-06-1965 وإذا كان هناك اختلاف بين المؤرخين حول طبيعة هذه الحركة بين من يعتبرها تتوفر على خصائص الانقلاب العسكري ، وبين من يعتبرها حركة تصحيحية لتوجهات نظام الحكم الجزائر لكنها في المحصلة شكلت الإطار العام الذي حدد نظرة الرئيس هواري بومدين لممارسة السلطة والتي ترتكز على تعزيز دور الجيش في الحياة السياسية ، وهذه النظرة التي مورس بها الحكم في فترة الرئيس هواري بومدين كان لها انعكاس مباشر على الأداء السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني « فأزمة 19-06-1965 أثبتت بأن المؤسسات الحزبية كانت موجودة ولكنها لم تفرض نفسها ويبدو أنها فضلت الحياد وعدم إقحام نفسها في حلبة الصراع ومدبري العملية من جهتهم لم يستشيروا اللجنة المركزية والتي عقدت اجتماع في بادية الشهر ولم تتوصل إلى نتيجة ملحوظة »[1] .

والنتيجة الأساسية بالنسبة إلى الأداء السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الرئيس هواري بومدين هي « ضعف الحزب وعدم قدرته على اتخاذ القرارات الحاسمة في إطار مؤسسات الدولة والتغلب على الصراعات القائمة بين العناصر المتنافسة »[2] ، أما بالنسبة إلى العوامل المفسرة لذلك فإنها تعود إلى مضمون السياسية المنتهجة بعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة حيث أن « السياسة المنتهجة بعد 19-06-1965 ركزت على بناء مؤسسات الدولة وتقوية السلطة التنفيذية وذلك بقصد تجنب الصراعات والانشقاقات الحزبية ولذلك أعطيت صلاحيات واسعة للبيروقراطيين وأهمية ثانوية للحزب الذي أصبح دوره شكليا فقط »[3].

وشهدت هذه الفترة ترسيم مجلس قيادة الثورة باعتباره اعلى هيئة حاكمة في الجزائر كما ترسمت أيضا علاقة سلبية بين هذه الهيئة وبين حزب جبهة التحرير الوطني

---

[1] صالح بلحاج . **المؤسسات السياسية عند جون لوكا وكلود فاتان** . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد الترجمة . 1987 ص ص48-49.

[2] حسين بورادة . مرجع سابق .ص 38 .

[3] علي سعيداني .**بيروقراطية الإدارة الجزائرية**. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981. ص ص 74-75 .

قائمة على التهميش وتقليص الدور السياسي داخل الدولة « إذ أن عزوف مجلس قيادة الثورة عن الاهتمام بدرجة أولى بتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني وإعادة هيكلته كان أمرا محتوما فرضته عدة عوامل منها انصراف القيادة الجديدة – مجلس قيادة الثورة– التي أصبحت تجسد وحدة القيادة للحزب والدولة والجيش في آن واحد إلى الإسراع وبصفة مستعجلة في إقامة الأسس البنيوية للدولة يضاف لها التكفل السريع جدا بانشغالات الشعب ..وهكذا اتجه مجلس قيادة الثورة إلى المهام ذات الأولوية فعقد جلسات ماراطونية من 22الى 26اكتوبر1966 لضبط التدابير الكفيلة بتنظيم الدولة »[1].

وإذا كان تصور مجلس قيادة الثورة لطبيعة الحزب على انه يجب أن يكون حزبا طلائعيا ، فان العلاقة بينهما لم تجسد هذه الطبيعة « إذ أن الحزب الطلائعي الحقيقي في مفهوم مجلس قيادة الثورة والذي يجب أن يتجسد ويكون ملهما للثورة قطعا ليس ذلك الحزب الذي تشكل على الورق وبواسطة الدعاية ومن السلبيات في ذلك شكلية القيادة ودورها في اتخاذ القرارات فمن الأخطاء الجسيمة التي تتنافى مع وجود الحزب الطلائعي أن لا اللجنة المركزية ولا المكتب السياسي قد اضطلع واحد منهما بمهامه ولا المشاركة في اتخاذ القرار جماعيا ولا كان لهما رأي في تشكيل وزارة من الوزارات فكانوا يبلغون بالقرارات بعد اتخاذها وهذا يتنافى مع الحزب الطلائعي الفعلي ،وهذا لا يعني عدم وجود مناضلين حقيقيين أعضاء في الحزب بل الحاصل هو الشلل المفروض على النشاط والحركة وهذه المثالب كلها كانت محل تقارير وتحاليل للقيادة السياسية آنذاك دون أن تجد طريقها إلى المعالجة والتصحيح فان الحزب وحال الأمر هكذا ينتفي وجوده ويصبح وجود دعائي وشكلي لا أكثر»[2].

وقد عكست الجوانب الإجرائية لممارسة الحكم بالنسبة إلى الرئيس هواري بومدين اهتمامه ببناء مؤسسات الدولة على حساب اهتمامه بحزب جبهة التحرير الوطني ودوره في الحياة السياسية « حيث كان دور الحزب متناسبا مع طبيعة التوجه المركزي للحكومة، أي انه أريد للحزب أن يقوم بدور محدود في التوجيه والإشراف دون أن يكون بديلا

---

[1] ذبيحة زيدان مرجع سابق .ص ص 178–179.

[2] فاضلي إدريس. **جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة** . مرجع سابق . ص 186 .

لمؤسسات الدولة، وهذا ما أوضحه الرئيس هواري بومدين في أكثر من مناسبة وفي جميع ممارساته للسلطة، وفي إعادة تنظيم للحزب جرى بتاريخ 17 يوليو 1965 تشكيل لجنة تنفيذية من المقربين للرئيس هواري بومدين ... ونتيجة لقناعة الرئيس بومدين بتطوير المؤسسات السياسية تدرجيا عن طريق التثقيف السياسي المنظم بدأ في سنة 1967 بالسير نحو تحقيق نوع من المشاركة الشعبية عن طريق إجراء انتخابات للحكم المحلي واجري في السنوات اللاحقة – 1969–1971–1974 – انتخابات مماثلة أسفرت عن ولادة مؤسسات محلية ذات طابع تنفيذي بحت وليس لها في النهاية أية سلطة أو صفة سياسية وقد أوضحت نتائج هذه الانتخابات طبيعة المحتوى الاجتماعي الذي بلغه الحزب ففي انتخابات 1971 مثل الأعضاء المتفرغون في الحزب نسبة 20٪، والتجار وملاك الأرض نسبة28 ٪ والمدرسون والموظفون والمستخدمون نسبة50 ٪»[1].

لكن الفترة الأخيرة من حكم الرئيس هواري بومدين عرفت تأرجح الأداء السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بين الحيوية والصراع الداخلي« حيث أعيد تشكيل قيادة الحزب فأصبح يتمتع بقيادة دينامكية تمثلت في العقيد محمد الصالح يحياوي ، كما أعيد انتخاب اللجان القيادية في التنظيمات الشعبية تحضيرا لانقاد المؤتمر الوطني للحزب غير أن العملية لم تستكمل بسبب وفاة الرئيس بومدين ، فقام المجلس الشعبي الوطني بدوره المنصوص عليه في الدستور والمتعلق بالنقل الشرعي للسلطة حيث يتولى رئيس المجلس القيام بأعمال رئيس الجمهورية تطبيقا لنص المادة من118الدستور إلى أن تمت الترتيبات لعقد مؤتمر الحزب وتسمية أمين عام له ومن هنا بدا الصراع بين جماعات النخبة للسيطرة على الحزب وقد تجسد هذا الصراع بين قطبين اساسيين هما : النخبة ذات الميول الاشتراكية يتزعمها منسق الحزب ويدعمه صغار الضباط والنخبة ذات الميول الليبيرالية ويمثلها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وتدعمه القوى البرجوازية الصاعدة وكبار قادة الجيش ، ولم يتمكن مؤتمر الحزب من حسم الوضع لمصلحة أي من الطرفين بسبب طبيعة تكوينه الذي يضم أعداد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المدني والجيش مما أدى إلى الاتفاق على حل وسط يتمثل في عدم تسمية أي من ممثلي الطرفين المتنازعين لأمانة الحزب

1 عاطف عيد. ميشال حليم حداد . **قصة الحضارات العربية بين الأمس واليوم** . مرجع سابق .ص ص 184–185.

وتسمية اكبر الأعضاء سنا في مجلس قيادة الثورة وتبين أن الشاذلي بن جديد هو الأكبر سنا كما أنه من الناحية العملية يعتبر ممثلا للموقف الوسط بين الفريقين»[1] .

المطلب الثالث : التداخل بين الحزب والدولة 1979–1989

يمكن القول أن هناك تغييرات مهمة طرأت على الوضع السياسي لحزب جبهة التحرير في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد، وهذه التغيرات تتعلق بإعطاء دور أكبر للحزب في أجهزة الدولة أو ما يمكن أن نسميه بالتداخل بين الحزب والدولة ، ويمكن شرح هذه التغيرات مقارنة بفترتي حكم الرئيس بن بلة والرئيس هواري بومدين من حيث انه « أصبحت جبهة التحرير الوطني واجهة تختفي خلفها سلطة الدولة وتستر عوراتها لأن المؤسسات العامة المفترض بها تمثيل المواطنين كالبرلمان ، والجمعيات القروية والمقاطعية أصبحت مؤلفة بشكل أساسي من موظفي الدولة، أما الشعب فقد أمسى غائبا عنها، ولا دخل له في الشأن السياسي ففي فجر الاستقلال سيطرت الدولة على الغالبية الساحقة من كوادر جبهة التحرير الوطني ولم تسمح لهذا الحزب بأن تلحق بها في يوم من الأيام، والرئيس بن بلة كان يخاف من إقدام محمد خيضر على توجيه جبهة التحرير ضده وبعد أن تخلص من معارضيه في تلك الأيام رأى انه من الأفضل له إقامة علاقة مباشرة مع جماهير الشعب، فهو بحسب اعتقاده يعتبر أن الجماهير هي المصدر الوحيد للسلطة المستقلة، وكما فعل بن بلة فعل حلفائه ببناء آلة حزبية وبقي الإشراف الدقيق على السلوك الشعبي هو القاعدة »[2] .

ويعكس التداخل بين الحزب والدولة في هذه الفترة أيضا طرح الشعار الجديد لحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حزب يقود ولا يحكم « إذ أن المفهوم الجديد للحزب الذي أعطاه الأمين العام للحزب أي حزب يقود ولا يحكم يشرح كيف أن الحزب لا يحكم الشعب وإنما يقوده وحتى يكون حزب جبهة التحرير الوطني يقود ولا يحكم كان

[1] نفس المرجع ص ص 186–187

[2] نفس المرجع ص ص 191–192

لابد من اعتبار كل أدوات الإدارة في يد الحزب وهذه الأدوات لا تعتبر محايدة كما في الأحزاب التي تحكم وانما تعتبر أدوات حزبية أو جزاءا منها»[1].

كما أن هذه الفترة جسدت التداخل بين الحزب والدولة في أوضح صورة ممكنة « فالحكومة التي استمرت في من مارس 1979 إلى جانفي 1984 أي قرابة 5سنوات عرفت إدخال عناصر قيادية حزبية في مؤسسات الدولة من غير الوجوه المعروفة في فترة حكم الرئيس بومدين وعلى سبيل المثال عبد الحميد مهري وزير الإعلام والثقافة، الشريف مساعدية وزير المجاهدين ...ولعل الشيء الجديد الذي يثير الانتباه في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد هو إعادة تنظيم الحزب وإنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب، الذي هو نفسه رئيس الجمهورية وتم تنصيب محمد الشريف مساعدية مسئولا عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب ومن خلال كل ذلك يمكن إبراز ثلاث نقاط أساسية: الأولى أن التغيرات التي طرأت على مؤسسات الدولة والحزب جاءت بناءا على ما ورد في نصوص الميثاق الوطني والدستور وأقرها المؤتمر الرابع 1979، الثانية أن التنظيم الجديد يمنح لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ،اما النقطة الثالثة فهي التداخل بين الحزب والدولة»[2].

وتشير فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد إلى مسالتين أساسيتين ؛ تتعلق الأولى بالتركيز على بيروقراطية الدولة في إدارة المجتمع ، والثانية طرح قضية الهوية كقضية رئيسية في الخطاب السياسي الوطني ، وبالنسبة إلى المسألة الأولى فقد ظهرت من خلال مظهرين أساسيين [3]:

أ- إعادة بناء المجتمع بواسطة بيروقراطية الدولة وهذه البيروقراطية التي عملت على سد كل المنافذ التي يمكن من خلالها أن يعبر المجتمع عن أزماته وذلك بمصادرة كل قنوات التعبير السياسي وإخضاع كل القوى والتنظيمات لسيطرة بيروقراطية الدولة والحزب وفرض وتعميم اختيار سياسي واحد.

---

[1] ذبيحة زيدان. **جبهة التحرير الوطني**. مرجع سابق، ص ص 222-223

[2] حسين بورادة . **الإصلاحات السياسية في الجزائر**. مرجع سابق، ص ص 48-49

[3] Abdelatif Ben Achenhou .**L'expérience Algérienne de planification et développement**. Alger .O.P.U.1982.P 302

ب- استخدام الريع النفطي استخداما سياسيا كقاعدة مادية لهذه الدولة البيروقراطية من خلال بناء اقتصاد مسيطر ومرتكز على التصنيع والمؤسسات الضخمة وتوجيه جزء من الريع لتعميم رفاهية اجتماعية محدودة لضمان السلم الاجتماعي والحفاظ على الإجماع الوطني وكسب شرعية إدارة المجتمع.

أما بالنسبة إلى المسالة الثانية فقد كانت نتاج للتفاعلات الحاصلة داخل المجتمع الجزائري من خلال ظهور مجموعات جهوية تطالب بهوية مستقلة ففي 10 مارس 1980 بدأت الحركة الأمازيغية تتحرك وتطالب بإحياء التراث القبائلي وباختصار فقد وقعت مشادات بين أنصار الامازيغية ونظام الحكم ولعل أشهرها ما عرف بأحداث تيزي وزو التي بدأت على اثر منع الوالي لمحاضرة كان من المقرر أن يلقيها مولود معمري حول الشعر القبائلي القديم وقد تحول هذا المنع إلى سخط كبير وغليان من قبل الذين أرادوا حضور المحاضرة معتبرين في ذلك قمع الدولة للثقافة القبائلية ومنع انتشارها في المدارس ووسائل الإعلام، وفي 7 ابريل قامت الشرطة بالجزائر العاصمة بتفريق المتظاهرين من الطلبة والأساتذة الذي جاء بعضهم من منطقة القبائل رافعين شعارات ديمقراطية الثقافة ، وقد بررت الحكومة موقفها من التصدي للحركة الأمازيغية بان القصد من هذه الحملة هو محاولة ضرب الوحدة الوطنية بالتعاون مع الامبريالية الجديدة واتهمت الحكومة بعض التنظيمات المتواجدة في فرنسا بالتحريض والوقوف ورائها وهي جبهة الوحدة الجزائرية وجبهة القوى الاشتراكية .[1]

---

[1] J.P Durand.**chronique politique**. **Annuaire de l'Afrique du nord**. 1980.PP531-532

المبحث الثالث: تطور الثقافة السياسية لجبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية

أن التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الأحادية الحزبية قد ارتبط بمسألة أساسية هي علاقته بالدولة والتي مرت – كما ظهر في الاستعراض السابق– بثلاث مراحل : الأولى ظهر فيها الحزب كطرف في الصراع على السلطة ، والثانية كرست أولوية الدولة على الحزب ، والثالثة شهدت تداخلا بين الحزب والدولة ، ولذا فان الثقافة السياسية للحزب في فترة الأحادية الحزبية يمكن معالجتها من خلال تحليل تأثرها بعاملين أساسيين / الأول : هي أن القضية الأساسية التي تتضمنها هذه الثقافة هي مسالة علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بالدولة ، والثاني :أن تطور هذه الثقافة السياسية كان متلازما مع تطور العلاقة بين الحزب والدولة في المراحل الثلاث المذكورة .وعلى ذلك فان التحليل الدقيق لهذين العاملين يستدعي تحليل مضمون ثلاث من مواثيق الدولة الجزائرية والتي يغطي كل واحد منها مرحلة من المراحل الثلاث.

المطلب الأول: ثقافة سياسية مهيمنة ذات طابع صراعي 1962–1965

أن الثقافة السياسية المهيمنة والتي عكست الوضع السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني يمكن تلمس اسبابها ومظاهرها على أكثر من مستوى ويشرح غازي حيدوسي كيف انه كانت هناك تيارات مختلفة تمثل ثقافات سياسية مختلفة ومع ذلك تم تكريس ثقافة سياسية مهيمنة حيث انه « في اللحظة المباشرة للاستقلال كانت تتجاور ثلاث ثقافات في المجتمع لكنها راحت تتجاهل بعضها أكثر فأكثر ففي أقصى طرف المروحة السياسية ما برحت الجزائر تحلم بقيم تناقلتها الحركة الوطنية ولا سيما قيم ضمانة الحريات والنقاش السياسي الحر وهذه كانت تدفع ثمن التطور مرتين اذ كانت البيروقراطية الحاكمة تتوجس منها وتبعدها تدريجا ولكن بالتأكيد عن كل شبكة نفوذ فيها فيما الأجيال الجديدة تتهمها بأنها لم تتمكن من دفع الديكتاتورية والفساد ... وفي الطرف الأخر أغلبية المثقفين والكوادر سواء من تكونت من خلال اتصالها بالحزب كانت تعمل على تطبيق أيديولوجيات تنموية في الاقتصاد وبات الشغل الشاغل آنذاك وبسبب انعدام الأفضل هو

الرجوع إلى النظام والى حد أدنى من القواعد والأحكام وبغموض كان يرتجي انفتاح المجال السياسي ولكن ذل لم يكن منتظرا من السلطة ».[1]

ويعكس تكريس ثقافة سياسية مهيمنة من طرف جبهة التحرير الوطني مظهرين أساسيين: الأول هو اعتبار جبهة التحرير الوطني ليست مجرد حركة عسكرية ثورية أو حزب سياسي ولكنها رمز للأمة الجزائرية على اعتبار تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بالثقافة السياسية المؤيدة لوجود أمة جزائرية داخل الحركة الوطنية والثاني هو اعتبار التعددية الحزبية خطرا على وحدة المجتمع والدولة وبالنسبة إلى العامل الأول « فالحكم عن طريق الحزب بالنسبة لجبهة التحرير الوطني لا يحلل أبدا في إطار الاستيلاء على سلطة الدولة عن طريق الحزب ، ولكن كممارسة لسلطة الأمة بنفسها فالمساس بقوة جبهة التحرير هو المساس بالأمة في حد ذاتها وضعفها هو مكن ضعف الأمة أيضا »[2]

أما بالنسبة إلى العامل الثاني فيظهر من خلال النص الأساسي الأكثر شرحا للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك أي ميثاق الجزائر 1964والذي أدان مفهوم التعددية الحزبية. « إذ أن إدانة التعددية الحزبية قد صيغت بكثير من الشدة في ميثاق الجزائر وحجج الماركسية الأكثر تعقيدا قد أعيدت إذ تعدد الأحزاب يعكس انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة وبصفة خاصة يعكس عدم تجانس الطبقات المهيمنة المسيطرة ، كما انه في البلدان النامية فان تعدد الأحزاب يجب أن يحارب لأنه يمكن أن تكون معناه تشجيع الصعوبات الموضوعية التي تسهل أكثر من أي مكان أخر التظليلات الجماعية »[3] .

ومن الأسباب التي رسخت مبدأ الأحادية الحزبية والذي يعكس تكريس ثقافة سياسية مهيمنة بعد الاستقلال هو رسوخ تقاليد الثورة المتمثلة في "الشرعية الثورية" والتي تم إقرارها في مؤتمر طرابلس والتي ترمي إلى استمرار حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي بحيث كان هذا المبدأ راسخا في أذهان مؤسسي الحزب الواحد والحقيقة

---

[1] غازي حيدوسي . **الجزائر : التحرير الناقص**.ترجمة خليل احمد خليل .بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر1997 . ص 16.

[2] طاهر بن خرف الله . **النخبة الحاكمة في الجزائر** . الجزء الأول . الجزائر : دار هومة ، 2007 ،ص 72 .

[3] نفس المرجع .ص ص 74-75 .

التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن قادة الثورة كانوا يستبعدون التفكير في السماح بعودة الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل تفجير الثورة لان الصراعات الحزبية أحدثت انشقاقا داخل الحركة الوطنية الجزائرية ، وهنا يلاحظ أن مواثيق الثورة كلها كانت تنادي دائما بمبدأ الحزب الواحد كما أن القيادة السياسية آنذاك قد اقتنعت أن التعددية يجب محاربتها لأنها تمكن القوى الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وتتيح الفرصة لبعض الأفراد في الداخل لتضخيم المشاكل الموضوعية وممارسة التضليل »[1].

وبصورة عامة فان هذه الفترة التي عرفت تعريف حزب جبهة التحرير كطرف في الصراع على السلطة من حيث علاقته بالحكومة من جهة ومن جهة ثانية الحزب القضية المتعلقة بطبيعة الحزب كل ذلك عكس تكريس ثقافة سياسية مهيمنة ذات طبيعة صراعية تعكس الوضع السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اللحظة المباشرة للاستقلال .

المطلب الثاني: ثقافة سياسية مهيمنة تابعة :1965-1978

في التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني خال هذه الفترة عرف الحزب تبعية مطلقة لمسار بناء الدولة حيث أثر مفهوم الدولة للرئيس هواري بومدين على هذه التبعية ويدور هذا المفهوم حول مجموعة من المحددات:[2]

أ- إعادة ترميم المجتمع الذي عاش خلافات وانشقاقات كبيرة وأزمات تعددت أسبابها وأشكالها–الصدامات الدموية لصيف1962 والصراعات العنيفة بين بن بلة وخيضر وآيت أحمد ومحمد بوضياف، وتمرد العقيد شعباني وبداية الحرب الأهلية التي شنها أيت احمد– وما انجر عن كل هذه الأحداث من نتائج.

ب- أن مشروع بناء الدولة عند بومدين ارتبط بمفهوم العصرنة الذي نظر إلى تطوير الجيش الوطني الشعبي ونقله من موقع المصارع من أجل الشرعية إلى صاحب الشرعية المبنية على الجمع بين التاريخ والطموح الثوري، على الشرعية التاريخية

---

[1] حسين بورادة . مرجع سابق .ص ص 23–25 [1]

[2] عبد القادر خمري . **مفهوم الدولة عند بومدين**. "مجلة الحدث" العدد23 اكتوبر2002 ص51

والنظرة المستقبلية المتمدنة والمتطورة والمعتمدة على البناء الذاتي في مجال الاقتصاد وتأهيل المدرسة ونشر التعليم واجباريته وتطوير المجتمع.

ج- نظرة سياسية مبنية على أساس تحقيق العدالة وترقية الفئات الشعبية لخصها بومدين فيما أسماه بالخيار الاشتراكي.

د- تحقيق بناء مؤسساتي يجمع بين الدولة والتمثيل الشعبي عبر ما سمي بالمجالس الشعبية

ه- اعتمد النظام بالأساس في بناء ذاته ومؤسساته على النخبة خلافا لما يطرح هنا وهناك

وعلى أساس هذه المحددات التي تعطي دورا لبناء الدولة على حساب الحزب تم تكريس ثقافة سياسية حزبية تابعة لمسار بناء الدولة « وتأخذ هذه الثقافة السياسية هنا طابع الانفراد بالقرارات السياسية وتركيز كل السلطات في يد الحزب ، إذ تركز على ضرورة بناء الدولة وأجهزة السلطة الذي يتولى إدارتها مجلس قيادة الثورة بعد حركة جوان 1965كما تتجه إلى إرساء نظام سياسي قوي يقوم بإخضاع كل الكيانات الاجتماعية تحت سيطرة الدولة وإلغاء كل الحركات السياسية الأخرى التي لا تتماشى وأيديولوجية أحادية الحزب وهو الأمر الذي جعل الخطاب السياسي خلال هذه الفترة يقوم بالبحث عن الكيفية الاجتماعية والسياسية لربط الحزب بالتنشئة من خلال المدرسة والجماعة ووسائل الإعلام »[1].

ويظهر الميثاق الوطني لسنة 1976 كمعبر عن التعديلات التي طرأت على الثقافة السياسية للحزب وتحديدا من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، حيث أن الميثاق « لا يصف المجتمع الجزائري كمجتمع موحد ويؤكد بالعكس على التعددية الاجتماعية تحت كل أشكال الجنس، الجهات، المجموعات، المنظمات، الطبقات لكن هذه الأشكال لا تتصارع مثلما هو الحال في المجتمعات البرجوازية والتعددية الدينية ... إلا أن التعدد الاجتماعي عوض أن يترجم في تعدد سياسي مستقل بمعنى في تشكل الأحزاب تقدم كل مجموعة وجهة نظرها في المصلحة العامة وعليها أن تعمل في إطار اندماج اجتماعي بفضل عمل سلطة سياسية ممركزة أكثر .... وعلى العموم صار ينظر إلى الحزب

[1] علي بن طاهر . **الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية** .مرجع سابق .ص 57

كمساعد ناقد للإدارة بمعنى يتكفل بتقديم مواطن الخلل والضعف وبصفته مساعدا فهو في تلاحم مع البيروقراطية التنفيذية والجماعات المحلية كناقد عليه أن يمثل السلطة الثورية في كفاحها ضد السلوكيات البيروقراطية وهذه الوظائف التي يقوم بها الحزب موجودة لكنها لا تظهر إلا إذا اشتكت السلطة والبيروقراطية وبصفة علنية كل في جهته من أن النتائج المرجوة في قطاع ما لم تكن كافية، أما السؤال حول معنى الحزب وما يقوم به...؟ فالجواب المقترح هو انه حين يقوم بشيء ما في مجال التجنيد والتوظيف فهو مرتبط عضويا بالإدارة أما إذا ما قام بشيء وبمفرده كالتنشئة السياسية والتسييس فيتهم بأنه لم يعمل بما فيه الكفاية فنجاحه إذا مرتبط بنجاح الإدارة وفشله يتحمله لوحده » [1] .

وبصورة عامة فان الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال هذه الفترة سارت في اتجاهين الأول هو الاستمرار في تبني ثقافة سياسية مهيمنة كما كانت في المرحلة السابقة والثاني هو تكييفها مع مسار بناء الدولة الذي أعطيت له الأولوية خلال هذه الفترة بحيث تكون ثقافة سياسية تابعة لهذا المسار ، حيث قادت الثقافة السياسية المهيمنة إلى إرساء نظام سياسي ممركز فرض على الحزب الواحد أن يعيد تنظيم كل الكيانات الاجتماعية ، وعلى أثرها ظل المجتمع خاضعا تحت سيطرة الحزب والدولة من خلال صيغة الميثاق الوطني 1976 ».[2]

المطلب الثالث: التداخل بين الحزب والدولة وتأثيره على الثقافة السياسية للحزب

خلال هذه الفترة طرحت مسالة الهوية الوطنية كموضوع أساسي للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني وقد أخذت هذه المسالة مساحة كبيرة من الميثاق الوطني لسنة 1986.

حيث ابرز الميثاق « انه يتعين على الثورة الجزائرية أن تجعل في مقدمة أهدافها السعي إلى تأصيل الهوية التاريخية للشعب الجزائري عن طريق مجموعة من الأنشطة يمكن تلخيصها في الأتي :- الاستقراء الواعي للتاريخ والاستنطاق العلمي للثورة .

---

[1] الطاهر بن خرف الله . مرجع سابق .ص ص 144-168 .

[2] علي بن طاهر . مرجع سابق .ص 57.

– العناية بالثقافات الشعبية على اختلافها وتبنيها دون أي عقدة .

– أحكام تفاعل الشعب مع كل امتدادات تاريخه الحضاري بالكشف عن نضالات الأمازيغ منذ أن دخلت الجزائر في ضوء التاريخ وإظهار إسهاماتهم في العطاء الحضاري متوسطيا وإفريقيا ودورهم في نشر رسالة الإسلام .

– توظيف ايجابيات التراث الجزائري المتنوع في خدمة الوحدة الوطنية بصورة تكسب الشعب الجزائري منعة ثقافية تعزز صموده في وجه الغزو الثقافي الأجنبي، وان توجيه الثقافة الجزائرية للتكفل بهذا المسعى من شانه أن يضع حدا للكبت التاريخي الذي يسهل المهمة أمام الذين يزيفون التاريخ ويحرفون الحقائق كما أن هذا المسعى من شأنه أن يدعم الوحدة الوطنية ويؤكد التحام الشعب عن طريق مصالحته مع تاريخيه وتبنيه لمجموع تراثه وثقافاته وأصوله وتخليصه نهائيا من كل أنواع الاستلاب الحقيقي هو ذلك الذي يشككنا في هويتنا ويسطح تفكيرنا »[1] .

وقد ارتبط ذلك بالتخوف من تأثيرات الثقافات السياسية السرية التي ما فتئت تنمو وتتطور حيث « عكست التوجهات السياسية للأحزاب السرية مجموعة الأفكار والمواقف السياسية التي يعد خطابها امتداد لصورة أو بأخرى للأطر المرجعية الثقافية والسياسية الرافضة لأيديولوجية الحزب الواحد كما عكست أيضا أدبيات ومواقف النخب السياسية المبعدة والمنشقة عن النسق الأحادي والمنسحبة من كل المنظمات السياسية والإدارية التابعة له وقد تشكلت الأحزاب السرية وسط فئات اجتماعية وسياسية رافضة لعملية استمرار تجاوز النسق الثقافي المتعدد ، ولإصرار النخب السياسية الحاكمة على التمسك بصيغة أحادية الحزب وشمولية الدولة ، كما تشكلت وسط بنية اجتماعية بقدر ضئيل تحقيق بعض الوظائف الاجتماعية والسياسية لكن خارج الإطار الذي يميز توجهات النخب السياسية الرسمية والموجودة على هرم السلطة »[2].

---

[1] الطاهر بن خرف الله . مرجع سابق ص ص 213–214

[2] علي بن طاهر . مرجع سابق ص 58

وتعددت المشارب الأيديولوجية لهذه الثقافات السياسية السرية وهي في المجمل تشمل التيارات التالية :[1]

– اتجاه مثله اندماجيون جدد ليبراليون وشيوعيون لهم قاعدة واسعة في أوساط العمال والطلبة يمثلون التركة الثقافية الاستيطانية الفرنسية ويعتمد وزنها كمنطلق لبناء دولة ذات هوية ثقافية جزائرية جيدة.

– اتجاه مثلته مجموعات جهوية ثقافية ولغوية ظهرت في بداية الأمر من أجل الانفصال عن السلطة البديلة عند انتقال الخلاف داخل صفوف القوى الثورية ثم المطالبة بإعادة الاعتبار للتراث الأمازيغي .

– اتجاه مثلته حركات أسلامية تدعو إلى إضفاء الأيديولوجية الإسلامية على الاستقلال الوطني والعودة إلى الأصالة والانفصال عن هيمنة الغرب ويعد خطابها امتدادا لحركة الإصلاح الديني الذي كان ظهورها اقر نظرا لطبيعة التعليم التقليدي الذي كان سائدا خلال فترة الاستعمار وكذلك حركة الإخوان المسلمين وجمعية القيم إلى جانب فكر مالك بن نبي وأيضا السلفية الإصلاحية وجماعات الصوفية والدعوة والتبليغ وجماعة الجهاد

وبصورة عامة يمكن تلخيص تطور مضمون الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية بالشكل التالي ففي فترة حكم الرئيس **بن بلة** والتي طرحت الحزب كطرف في الصراع على السلطة كان الموضوع الأساسي لهذه الثقافة يتمثل في كيفية ممارسة السلطة ، أما فترة حكم الرئيس **بومدين** والتي كرست أولوية بناء الدولة الوطنية على حساب الحزب فقد كانت المسألة الأساسية في الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني هي تدعيم بناء دولة عصرية ، ومن حيث نشوء الثقافات السياسية السرية في فترة حكم الرئيس **بن جديد** والتي مثلت صراع حول الهوية الجزائرية فقد كان الموضوع الأساسي للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني هو حماية الهوية الوطنية من التفكك.

---

[1] نفس المرجع ص ص 59–60

خلاصة الفصل الثاني

يتشير استعراض الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية إلى أن مصادر هذه الثقافة لم تتشكل على أساس نمطي بقدر ما كان هناك تعددية ملحوظة في هذه المصادر، حيث تأثرت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري إضافة إلى تأثرها بالثقافة السياسية الموروثة عن السياسة الاستعمارية وأيضا ما يتعلق بتأثرها بالثقافة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية على اختلاف تياراتها.

كما يظهر من خلال هذا العرض أن فترة الأحادية الحزبية في الجزائر حتى وان كرست حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد إلا أن الوضع السياسي للحزب لم يكن واحدا على طول هذه الفترة حيث ظهر الحزب في ثلاثة أشكال رئيسية : الأولى ظهوره كطرف في الصراع على السلطة ، ثم الفترة التي عرفت اولية بناء الدولة على الحزب ، وأخيرا المرحلة التي كرست مبدأ التشاركية بين الحزب والدولة والتي أوجدت الأسباب المباشرة للانتقال إلى مرحلة التعددية الحزبية .

وقد رسخت فترة الأحادية الحزبية مفهوم الثقافة السياسية المهيمنة في السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وفي نظام الحكم الجزائري بصورة عامة ولكن وتبعا لتغير وضع الحزب داخل الإطار العام للنشاط السياسي ،فقد كانت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني تعرف تغيرات من وضع إلى أخر دون أن تصل إلى مرحلة القطيعة أي الانتقال إلى نمط الثقافة السياسية الديمقراطية ، ومن الطبيعي إذن التساؤل عما إذا كان التحول من فترة الأحادية الحزبية إلى فترة التعددية الحزبي قد ساهم في حدوث هذا الانتقال ، وهذا ما يشكل المحور الأساسي للفصل الثالث من هذه الدراسة .

الفصـــل الثـــالث

الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية

يكتسب هذا الجزء من الدراسة أهميته من حيث تفككيه لثلاث مضامين رئيسية : يتعلق الأول بالانتقال الدستوري من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية من حيث الدوافع والمظاهر والفاعلية ، حيث يمكن ذلك من اكتشاف مدى فعلية الانتقال من حالة إلى أخرى وهل اقتصر ذلك على مجرد تعديلات دستورية أم اخذ بعداسياسيا أعمق متمثلا في تكريس التعددية السياسية؟ ، أما الثاني فيتعلق بتحديد العوامل التي يفترض أنها أثرت في الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني نتيجة هذا الانتقال وذلك في البيئة السياسية الداخلية كما هو في البيئة السياسية الخارجية ، أما الثالث فهو تقييم مدى التحول في الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني من ثقافة سياسية مهيمنة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية .

المبحث الأول: الانتقال إلى التعددية الحزبية في التجربة الجزائرية

يمكن تناول هذا الجزء من الدراسة من خلال دوافع ومظاهر الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، بالإضافة إلى العوائق التي واجهت تجسيد الانتقال الحقيقي نحو التعددية الحزبية في الحالة الجزائرية، وبذلك سيتم في هذا الجزء من الدراسة من خلال الاستخدام الضمني لاقتراب التنمية السياسية من اكتشاف مدى فاعلية انتقال الحالة السياسية في الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية وهل اقتصر الأمر على مجرد تعديلات دستورية أم على تجسيد حقيقي لمفهوم التعددية السياسية كما تم استعراضه في الفصل النظري للدراسة، ويكتب هذا الجزء أهميته على أساس انه يفكك إحدى الفرضيات المطروحة لمعالج الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة المتعلقة بتأثير فعالية أم رمزية الانتقال إلى تعددية سياسية حقيقة على الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: دوافع الانتقال إلى التعددية الحزبية .

تعتبر حوادث أكتوبر 1988 العامل والدافع القوي لحملة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، والتي من أهمها دخول عهد التعددية الحزبية إذ لم ترد حكومة الشاذلي بن جديد على أشد المظاهرات عنفا بعد الاستقلال بالقمع بل بسلوك طريق الإصلاحات السياسية التي جاءت لتؤسس واحدة من أكثر المحاولات الافروعربية جرأة في التعددية والتحول الديمقراطي[1].

وما يهم في معرفة العلاقة بين أحداث أكتوبر وبين الإصلاحات السياسية في الجزائر هو اكتشاف مدى فاعلية هذه الإصلاحات أم أن الأمر يتعلق بانتقال ديمقراطي شكلي فلقد أعطت أحداث أكتوبر الرئيس بن جديد فرصة ذهبية للقيام بطفرة في تنفيذ إصلاحاته حيث وضع خصوم الإصلاح بين المطرقة والسندان هو الذي يجعل الديمقراطية وعدا رسميا ينتظره الشعب ويطالب به باعتباره مطلبا ممكنا ومرتبطا بالإصلاح الاقتصادي فأصبح النظام كله مطالبا بتقديم ترجمة عملية لهذا الوعد[2]

---

[1] جون انتلس وليزرا ارون . **الجزائر في مفترق الطرق** ." مجلة التضامن" . العدد16. 1993 ص 20

[2] عز الدين شكري . الجزائر **عملية التحول لتعدد الأحزاب** . "مجلة السياسة الدولية ".العدد 1989 ص 155

ومن الناحية الدستورية فقد مكن دستور 23 فيفري 1989 من إحداث الكثير من التحولات الدستورية التي كرست التعددية الحزبية وحيث أن فترة الأحادية الحزبية قد ميزت النظام السياسي الجزائري بظاهرة تركيز السلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية والذي يمكنه من إجراء تعديل دستوري حتى هيئات الحزب والهيئات الدستورية الأخرى ، فان التعديل الذي تم في سنة 1989 مس أساسا ضمان تفوق المؤسسة التنفيذية ولأول مرة نظام الحريات العامة وحقوق الأفراد وكرس تعددا حزبيا في شكل خاص تجسد في المادة 40 منه الناصة على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والاعترف بها ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب [1].

ومن ناحية أخرى فانه يمكن اعتبار أهم ما ترتب عن الدستور الجديد هو الفصل بين الحزب والدولة فلم يعد رئيس الجمهورية بموجب هذا الدستور يجسد الحزب والدولة بل أصبح يجسد وحدة الأمة، كما ظهرت أيضا نتائج فقهية ومؤسساتية فالنتائج الفقهية تمثلت في التخلي عن الميثاق الوطني والمرجعية الاشتراكية أي تخلي دستور 1989 عن الشحنة الإيديولوجية واعتباره من دساتير القوانين لا من دساتير البرامج أم عن النتائج المؤسساتية فتمثلت في تكوين فكرة المؤسسات التي يجب أن تحل محل الحزب وتقوم بوظائف الدولة المتعددة [2].

لكن مفهوم التعددية الذي تكرس في فترة ما بعد الأحادية الحزبية كان أقرب إلى مفهوم التعددية الحزبية منه إلى مفهوم التعددية السياسية ، حيث ظهر غياب القوانين الكافية والواضحة إلى صعوبات تسيير الديمقراطية من قبل نظام الحكم تارة لعدم قبوله بتنازلات تارة لكسر شوكة تنامي بعض القوى السياسية وتارة أخرى لوضع حد للتجاوزات التي تؤدي إلى خلق توتر في البلاد كما أدى ضعف مؤسسات الدولة في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي كانت قادرة على فرض النظام وتجنيب البلاد مخاطر انزلاقات أمنية[3].

---

[1] بوبكر ادريس. **المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغير**. "مجلة الإدارة é.العدد 03 1993 ص 16

[2] بوبكر ادريس واحمد وافي . **النظرية العامة للدولة** . الجزائر : المؤسسة الجزائري للطباعة 1992 .ص 193

[3] حسين بورادة . مرجع سابق ص 200

وفي سياق أخر يمكن القول أن الإصلاحات أو الدستور الجديد فبراير 1989 جاء نتيجة حركة اجتماعية حملت خرافة الديمقراطية كوهم للتعبئة ذلك أنها تعني إمكانية التعبير عن المصالح الخاصة والمشاركة في البناء الجماعي وتوجيه سوق البلد فالمطلوب هو تغيير النظام أكثر منه تغيير إجراءات وخصائص النظام الجزائري نظرا لتداخله مع الحزب الواحد يمكننا وصفه من زاوية الديمقراطية بأنه الاوليغارشية التحديثية [1].

كما أن دستور 1989 هو دستور أزمة عكس ما هلل له بأنه دستور الديمقراطية ودولة القانون والحريات فقد وضع في ظل أزمة سياسية بالدرجة الأولى وإحدى مظاهر هذه الأزمة تكمن في تغيير ثلاث حكومات في ظرف 28 شهرا، كما أصبح الجيش حامي الديمقراطية والحريات بعد أن كان سابقا حامي الثورة الاشتراكية فالجيش لا يزال قوة ضبطية حاسمة فلم يكن هذا الدستور سوى عملية سياسية لإعادة الاستحواذ على السلطة فأدواته بقيت ديكتاتورية التي لا تمنح فيها رئيس الجمهورية تفويض سلطته باعتبار التفويض قد ينشأ من مركز سلطة مستقلة [2].

وبالتالي يمكن اعتبار دستور فبراير 1989 كمسار رمزي لنزع القدسية عن خرافتين مؤسستين للمنتظم الجزائري الاشتراكية الخصوصية والأفلان، هذا المسار توج بإنهاء البونابرتية التي تظهر فيها الدولة فوق أو أسمى من المجتمع وهكذا تم فصل الحزب عن الدولة للقطيعة مع الدولة الحزبية أو شكل من أشكال تسييس الدولة من خلال هيمنة رئيس الدولة بصفته ممثلا للأمة ومراقبا للحكومة [3].

---

[1] Helene vqndenvelde**. La signification des reformes politique et constitutionnelle du point vue de la science politique** .revue algérienne de la sience.n03.p 499

[2]. Elhadi chalabi**. La constitution du 23 février enter dictature et démocratie**. Ruvue . N01. 1991.p25

[3] F. Rouzik **. Chronique Algerienne** l'annuaire de l' Afrique du nord .tome27.paris.1989.p534

المطلب الثاني : مظاهر الانتقال إلى التعددية الحزبية

لقد أدت أحداث أكتوبر إلى تغيير الوجه السياسي للجزائر. فأطلق المسار السياســـــي السريع الذي استمر ثلاثة سنوات قبل أن يوقف في جانفي 1992م. وفي ظرف ثلاثة سنوات عرفت الجزائر تجربة خاصة و استثنائية من الحرية السياسية في العالم العربي.

و أثارت أحداث أكتوبر 1988م حركة نحو الليبرالية السياسية. ففي خطابه للأمة في 10 أكتوبر1988م وعد الرئيس الشاذلي بن جديد بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية، و أعلن في13 أكتوبر1988م على استفتاء وطني في 3 نوفمبر1988م، و الذي بموجبه اقترح إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، من خلال تقوية وظيفة الوزير الأول، الذي أصبح مؤهلا علـــى إدارة الشؤون العامة والعادية، و في أن يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني .[1]

و قد تمثلت الإصلاحات السياسية التي تمت في التعديل الدستوري لـ 1989 في:

1- تدعيم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات التي بادر بها، وهذا بعد أن منحته المادة 5 من دستور 1976 م سلطة الرجوع مباشرة إلى الشعب الذي هو صاحب السيادة، و يمارسها عن طرق الاستفتاء[2]، مما يبعده عن الضغوطات التي يمكـــن أن يتلقاها من الجيش أو الحزب.

2- إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، حيث أصبحت ثنائية بين رئيس الجمهورية و رئيـــس الحكومة، وعلى أن يقدم هذا الأخير برنامجه أمام البرلمان، و يكون مسؤولا أمامه.

3- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحـــزب والدولة.

4- فصل الدولة عن الحزب، مما جعل رئيس الجمهورية يتمتع باستقلالية في القيـــــام بالإصلاحات التي وعد بها.

---

[1] Camille Bonora-Waisman,**France and the Algerian Conflict:Issues in Democracy and Political Stability1988**-1995,USA:Ashgate Pub Ltd,2003,p.17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة، دستور1976م،ص.2

5- إنهاء الدور السياسي للجيش و إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الإشتراكية، و أصبحت مهمته تقتصر فقط على الدفاع عن البلاد و وحدة أراضي البلد[1].

وقد تم هذا في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد، بفعل انهيـــار أسعار النفط في الأسواق الدولية، و بشكل أدى إلى فقدان النظام للمشروعية السياسيــة وعجز عن خلق مشروعية سياسية جديدة[2].

و إن كانت هذه الإصلاحات السياسية ناتجة عن الصراع الذي عرفته النخبة الجزائرية داخل السلطة بين المحافظين و الإصلاحيين. الأوائل كانوا معارضين لكل انفتاح سياســـي واقتصادي. وأما الطرف الثاني فهو مؤيد للإصلاحات السياسية و الإقتصادية بقيادة مولـــود حمروش الذي اعتبر أن الإصلاحات الإقتصادية بدون إصلاحات سياسية، وفي ظل نظـــــام الأحادية الحزبية، سوف يكون مآله الفشل[3].

وبالمقابل نجد أن المحافظين المستفيدين مـــــن الريع، ومن الوضع القائم رفضوا هذه الإصلاحات . كما ترتبط بانعكاسات انهيار أسعار النفط على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الداخلية[4]

فأدخلت النخبة الحاكمة البلد في عملية التحرك نحو الليبرالية السياسية بغرض وضع حد للنظام السياسي، و للأحادية الحزبية، و فتح المجال للتنظيمات الحزبية وإنشاء الجمعيـــــات. وتتجلى على العموم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور1989م في:

1- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم صدر القانون العضوي بها في 5 جويلية 1989.

2- إعطاء ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالشخص.[5]

---

[1] بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**،الجزائر:دار الهدى،ص..184-

[2] Isabelle Werenfels , **Managing Instability in Algeria : Elites and political change Since 1995**,UK : Routledge , 2007,p.40.

[3] Dahmani Mohamed,**Algérie: Légitimité Historique et Continuité Politique**,France: Harmattan, 1999,p.119

[4] Isabelle Werenfels,op.cit,p.41

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المـواد :31،و35، و36، و37، و39، و 40، و41، و44، و49، و50، و51، و 52، و 53، دستور 1989 م ، ص.6-9.

3- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولـــة، وإلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة، ويحدد سياستها.

4- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة.

5- استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات والتي شكلت الفصـــــل الرابع من الدستور.

6- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية و حماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخـــل أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة 29 من الدستور، وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.

7- إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفـــــظ الاستقرار والسيادة الوطنية و الدفاع عن حدود البلاد.[1]

ومن هذه الإصلاحات السياسية لم تعد جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا مهيمنا علـــى الساحة السياسية، وتحررت من ممارسة المسؤوليات المباشرة في مختلف أجهزة الدولـــــة، خصوصا الإدارية منها. و سمح الدستور الجديد بالانفتاح السياسي، وأعطى ضمانات للحريات الفردية، كالحق في التعبير، وإنشاء الجمعيات، والحق في الإضراب.

وقد تجسدت الليبرالية السياسية من فيفري 1989 إلى جوان 1991، وخاصة فـــي عهد حكومة مولود حمروش من سبتمبر 1989 إلى جوان 1991، فانسحب الجيش في هـــذه الفترة من السياسة و من إدارة شؤون البلاد.

وفي مارس 1989 انسحب ضباط الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحريـــر الوطني، و تخلى الرئيس الشاذلي بن جديد عن منصب وزير الدفاع الوطني لصالح اللـــواء خالد نزار في جويلية 1990، و من رئاسة حزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1991.

---

[1] عبيد هناء، **أزمة التحول الديمقراطـــي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004،ص .149

و قد تعززت حماية الحريات الفردية بعد مصادقة البرلمان على اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب، ومصادقة الجزائر على العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والإعتراف بالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

و ترك المجال للمجتمع المدني لكي ينظم نفسه، فظهر عدد كبير من الجمعيات، وسمح بحرية الصحافة و الإعلام[1]

وإذا كان الإنفتاح السياسي قد سمح بظهور عدد محدود للأحزاب السياسية القـــادرة على التعبئة السياسية، وبظهور صحافة حرة و تعددية. إلا أنه بمقابل هذا لم يدم هـــذا "الإنفجار الكبير" للديمقراطية كما يسميه دال ايكلمانDale Eickelman طويلا، حيث لــم يحمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثيرا على النظام السياسي لاحقا، مما جعل نتائجه محدودة، دون أن تؤدي إلى تغيير كبير للنظام السياسي الجزائري، وللخريطة السياسية.[2]

إن هذا التغيير كان محدودا، و يتعلق الأمر فقط بتكتيك استعملته السلطة في التنـــازل المؤقت للمجال السياسي للأحزاب السياسية والجمعيات، بفعل المطالب والضغوطات التـــي أثقلت النظام السياسي الجزائري، وبدون أن يكون هناك دعم وسند له من جهة. وكذا لعدم التوافق بين قدرات النظام السياسي الإستخراجية والتوزيعية من جهة ثانية.

و يرى في هذا الباحث الأمريكي ج.ب.أنتليس أن تبني الليبرالية السياسية، يعود إلـــــى فشل السياسة الإقتصادية المتبعة، و لأحداث 5 أكتوبر 1988. كما أن الرئيس الشاذلي بـــــن جديد كان يعتبر أن تفادي أكتوبر جديد يتم من خلال الإنفتاح السياسي، بغرض توسيع القاعدة الإجتماعية للنظام السياسي، و إدراج مجموعات سياسية معارضة. [3]

لذا فالهدف من هذه الليبرالية هو منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيـــــف الضغط على النظام، كما اعتبرت كوسيلة لمنع تقويض الرقابة النهائية للنظام السياسي[4]

---

[1] Camille Bonora-Waisman,op.cit.,p.20.
[2] Layachi Azzedine ,**Political Liberalization and the Islamist Movement in Algeria**, in Michael Bonner, Megan Reif and Mark Tessler, **Islam, Democracy and the State in Algeria : Lessons for the Western Mediterranean and Beyond,** UK: UK:Routledge,2005,p10
[3] Entelis J. P, " **State Society Relations as a case study** " , in Mark A.Tessler, Jodi Nachtwey And Anne Banda , **Area Studies and Social Science** , USA : Indiana university Press,1999,pp..20-21
[4]Thomas Carothers,,Marina Ottaway, Uncharted Journey:**Promoting Democracy in the Middle East**,USA: Carnegie Endowment,2005,p.20

المطلب الثالث : عوائق الانتقال إلى التعددية الحزبية

لقد عارضت عملية التحرك نحو التعددية الحزبية مجموعة من العراقيل، دفعـــت بالسلطة إلى التراجع عنها و تتمثل هذه العراقيل في:

أ-العنف السياسي:

لقد انعكس العنف السياسي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات بعد إلغاء الإنتخابات التشريعية سلبا على المسار الديمقراطي، و أعلنت حالة الطوارئ في 9 فيفـــري 1992 لمجابهة أعمال العنف السياسي، الذي ازداد أكثر فأكثر لاحقا، و استهدف مؤسسات و رمـــوز الدولة، و المؤسسات الإقتصادية، وقوات الأمن المشتركة، و التصفيات الجسدية أيضا للأفراد، حتى تجاوز عدد الضحايا أكثر من 100آلف قتيل.

وأمام هذه الوضعية، أصبح من الصعوبة العودة إلى المسار الديمقراطي، لكـــون الظروف السياسية و الإقتصادية والإجتماعية للبلد لا تسمح بذلك.

وقد أثرت حالة الطوارئ من ناحية على الحريات الفردية والجماعية، فأصبحـــت المسيرات و التجمعات السياسية التي تعد أشكالا للتعبير السياسي الحر ممنوعة، وتراجـــع أيضا نشاط الأحزاب السياسية ودورها.

ومن ناحية أخرى، أثرت حالة الطوارئ على المجتمع المدني، على أساس أن وجوده يرتبط بوجود الديمقراطية.

ب-غياب الثقافة السياسية الديمقراطية:

توصف الجزائر عموما بأنها دولة مستقرةحتى أواخر السبعينات. إلا أنه مع بدايـــة الثمانينات تغيرت الوضعية، حيث دخلت في مرحلة اللإستقرارالسياسي، وتجلى ذلك مـــع أحداث الربيع الأمازيغي في1980، ثم أحداث سطيف وقسنطينة في1986، ثم أحــــداث أكتوبر 1988، و أخيرا بداية العنف السياسي في بداية التسعينات و لغاية اليوم.

واعتبر العديد من الباحثين أن هذا يعود للثقافة السياسية للنخبة الحاكمة التي هي مختلفة عن الثقافة السياسية للأفراد الجزائريين. إذ الإيديولوجية اللائكية للنخبة السياسية

والإقتصادية و الإجتماعية لم تلق الدعم من قبل الجماهير المتشبعة بالثقافة العربية الإسلاميــة ، خصوصا بعد التعريب الذي انتشر في المدرسة الجزائرية، و كذا النشاط الذي قامت بــه الحركة الإسلامية، و اعتبرت فيه النخبة على أنها متغربة وغريبة عن المجتمع، و دعت إلى رفض هذه النخبة الحاكمة وعلى عدم التعبير عن الولاء لها.[1]

ج-غياب بورجوازية قوية:

إن ما يميز الدولة في الجزائر هو أنها تطورت كطبقة لذاتها بعيدا عن المجتمع، ومن هذا، فعلاقاتها بالمجتمع ارتكزت على الإغتراب، والصراع الطبقي و إستقلاليتها النسبية عن المجتمع. فالدولة كانت و مازالت تعمل لصالح طبقتها الخاصة دون اعتبار للطبقات الأخــرى في المجتمع.و ينظر للقطاع الخاص على أنه ضعيف وهامشي وتجاري محض[2].

و أدخلت الليبرالية الإقتصادية لضمان استمرارية النظام من خلال تسريع التنمية، مما يترتب عنه تقلص وظائف أجهزة الدولة، و تبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها على الإقتصاد من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية، أي تبقي على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج، و تنتقـــل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص،و هذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد إقتصاد السوق، و هذا ما لا يسمح بنمو القطاع الخاص، و يجعله لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية.[3]

وهذا ما لا يسمح بنمو القطاع الخاص، و يجعله لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية. إذا كانت البورجوازية حسب بانيدر و ليزا أندرسون تلعب دور الحاكم في أية بدايـــة ديمقراطية [4]

[1] Westerlund David,**Questioning The Secular State: The Worldwide Resurgence of Religion in Politics,**USA:St.Martin's Press,1996,p.156
[2] Emma C.Murphy, **The State and the Private Sector in North Africa:Seeking Specificity**, Mediterranean Politics,London, Vol.6,No.2,Summer 2001,,p.5
[3] Ibid.,p.6.
[4] ووتربوري جون،**إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط**، في غسان سلامة وآخرون، **ديمقراطية مــن دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1995، ص.83

فان ما يميزها في الجزائر هو كونها ضعيفة، و هذا يعود إلى أسباب تاريخية و موضوعية أعاقا تطورها. فتاريخيا، أعاق المستعمر الفرنسي نموها و تطورها لتخوفه من أنها تشكل قوة تعي بوجودها و مصالحها لاحقا، مما سيسمح لها بمنافسة البورجوازيـــة الإستعمارية في الجزائر، و من ثم قيادة الجماهير الجزائرية نحو التحرر.

أما موضوعيا، فقد لاقت المواجهة من قبل النخبة الحاكمة بعد الإستقلال، للشك فـــــي تحالفها مع المستعمر الفرنسي، و الرأسمالية العالمية. فضلا على أن الخيار الإيديولوجي والإقتصادي للجزائر المستقلة لم يسمح لها بالنشاط و الحركية.

كما أن ضعف البورجوازية و القطاع الخاص الذي تشرف عليه، لا يرتبط فقط بالإجراءات الرقابية للدولة عليه، بل إن الريع النفطي قد ساهم في جعلها، أي البورجوازية، هامشية، وهذا لكون الجزائر تتحصل على موارد مالية من الخارج، وتتحكم فيها بعيدا عـــن أية مساهمة للقطاع الخاص و للأفراد، مما أعطى لها، أي للدولة، إستقلالية على الفاعليـــن الآخرين في المجتمع. فارتكزت القدرة الإستخراجية للدولة على العائدات المالية للنفـــط، والمرتبطة بالأسواق المالية الدولية، ثم توزعها على أفراد المجتمع بطريقة غير متساوية .

و هذا التوزيع قد يأخذ شكل توزيع الرواتب على الموظفين، حتى و إن كان هنـــــــاك تضخم وظيفي، أو توزيع للأجور على العمال حتى و إن كانت المؤسسات غير منتجة و غير محققة للأرباح، كما قد يأخذ التوزيع شكل ما يسمى بدولة العناية الإلهية، وذلك بتخصيــــص ميزانيات إضافية للولايات و المشاريع غير إنتاجية وعاجزة. فالهدف هو شراء السلـــم الإجتماعي، و الحصول على المشروعية السياسية.

فترتكز الدولة الريعية على حد تعبير جياكوم لوتشياني Giacomo Luciani وحـــازم ببلاوي Hazem Beblawi على التوزيع أكثر منه على زيادة الدخل في الموارد الماليـــة، خصوصا من الضرائب التي تفرض على الأفراد،و بشكل يجعل الدولة تتفادى التمثيـــل السياسي الحقيقي، مما يترتب عنه مقولة "لا ضريبة إلا بتمثيل"[1]

[1] نفس المرجع ص35

و ينشط القطاع الخاص في الجزائر و يتغذى بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولــة. و في هذا يقول الباحث الأمريكي ديلمان برادفورد:" ان التراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية، و الدعــم و الزبائنية"[1]

وهو لا يتمتع باستقلالية مطلقة و لا نسبية عنها. وهو مقارنة بالقطاع العام، وبإدراج قطاع المحروقات لا يساهم في الدخل الوطني الخام و لا في تحقيق القيمة المضافة إلا بنسبة ضئيلة جدا.

ومع انهيار أسعار النفط، و بداية مسار الإصلاحات الإقتصادية، أصبح الخطــاب السياسي الرسمي يعترف بالقطاع الخاص، و على أنه سوف يساهم في التنمية الإقتصاديــة، خصوصا مع تجسيد العديد من الإصلاحات الإقتصادية؛ كوضع قانون النقد و القــرض، و وضع القوانين المشجعة والضامنة للإستثمار الخاص، وتحرير التجارة الخارجية...الخ.

إلا أن هذه الإجراءات لم يستفيد منها القطاع الخاص الإنتاجي، بل سمحت ببــــروز بورجوازية كومبرادورية أو طفيلية، مرتبطة بالرأسمالية العالمية، وتهتم بالتجارة و المضاربة أكثر منه بالإستثمار الإنتاجي الذي يحقق و يزيد من الثروة، وهذا لتجنبها المغامـــــــرة الإقتصادية التي هي من صفات المستثمر الإقتصادي الرأسمالي. و فضلا عن هذا، هي فئـــة مرتبطة بالنخبة الحاكمة، سواء من حيث المصالح المالية و الإقتصادية المشتركة، أو مـــن حيث المصاهرة. مما جعل القطاع الخاص الحقيقي المنتج يغيب، و لا يكون له دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية، و في المطالبة بالتمثيل، و التأثير في القرار السياسي.

و القليل من المقاولين الخواص الذين تمكنوا من تحقيق نمو في نشاطاتهم في ظل النظام القائم، يعود إلى العلاقات الزبائنية التي سمحت لهم من الحصول على الريع،

[1]Bradford L.Dillman,**The Private Sector in Algeria:The Politics of Rent Seeking and Failed,** Boulder,Co:Westview Press,2000,p.16.

واتصالهـــــــم بالأعضاء الفاعلين في أجهزة الدولة،و باعتبار أنهم كانوا أنفسهم أعضاء في هذه الأجهزة. [1]

و تعد النخبة الحاكمة قلب الدولة و سلاحا للقطاع الخاص. وقد حررت هذه الفئـــة المستفيدة من الإصلاحات الإقتصادية، من القيود المفروضة على نشاطاتهم الخاصة، ولكن لم يسمح لهم بالتوسع الإقتصادي أكثر وقد عارض هؤلاء الخواص، و كذا الشبكات الريعية، كل إصلاح إقتصادي ليبرالـــي حقيقي، ومن ثم يشكل هؤلاء أكبر معرقل كبير لكل إصلاح ليبرالي من شأنه السماح للقطاع الخاص من أن يلعب دورا في الإقتصاد. [2]

د- غياب المجتمع المدني:

إن إلغاء المسار الديمقراطي في 11جانفي 1992م، ودخول الجيش الحيـــــاة السياسية، و إعلان حالة الطوارئ، قد أثر على مسار الديمقراطي، بل أدى إلى تضييق الحريات العامـــــة، و إلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية و الجمعيات والنقابات، و أدى بالمقابل إلى تقوية قوة الدولة على حساب المجتمع المدني، و إن كان قائما فهو شكلي و تابع للدولة. فما هو دور هذه الجمعيات في التفتح الديمقراطي؟

فمن جهة أخرى فان الجمعيات اعتبرت كمحاور متميز مع الحكومة، فشاركت في لجان عديدة و بصفة نشيطة و في مختلف التشاورات و الإستشارات لإصلاح الإدارة، كما أن النقابة العمالية وأرباب العمل عملت جنبا لجنب مع الحكومة فيما يتعلق بعالم الشغـــل و الإصلاحات الإقتصادية. فرئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف أنشا المجلس الاستشاري لضمان مشاركة الجمعيات

وما يميز القليل جدا من هذه الجمعيات هو تمتعها بالإستقلالية التامة عن الدولة،وتمكنت من أن تفرض نفسها نوعا ما بالرغم من المحيط العام غير الملائم للنشاط الجمعوي، بعيدا عن تدخل و رقابة الدولة من الناحية المادية و المالية، و هو ما ينطبق على الرابطة الجزائريـــــة للدفاع عن حقوق الإنسان، و جمعية تجمع عمل شباب RAJ،

[1] Layachi Azzedine,**The Private Sector in Algerian Economy:Obstacles and Potentials for a Productive Role**, Mediterranean Politics,London, Vol.6, No.2, Summer 2001,p..36-37 .
[2] ,op.cit,p.37.

و هذا لإرتباطها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمارس ضغوطا دولية على الجزائر لكي لا تعرقل عمل هذه الجمعيات.

ومن جهة أخرى فان مختلف الجمعيات في حركيتها أصبحت تخضع لمجموعة مــــن العراقيل التي عرقلت من نشاطها و المتمثلة في:

1- حالة الطوارئ في فيفري1992، الذي ضيق من عمل الجمعيات . و في هذا يـــرى الباحث الفرنسي في العلوم السياسية "جون لوكا"، أنه من الناحية القانونية فان المجتمع المدنــــي يكون في هذه الحالة ضعيفا ، و نفس الأمر في حالات الحروب أين المجتمع يقتصر فقط على الجمعيات الخيرية، ويعيد هذا إلى الذهن وضعية الجزائر بعد الإستقلال، إذ بموجب المادة 54 من دستور1963 تم توقيف الدستور إلى غاية دستور1976[1]

2- في أن الدولة تعلن إحترامها لمبادئ الدستور و للقانون ولحرية حركية ونشـــــــاط الجمعيات و لكن في الممارسة تقوم بالتضييق و الحد من عملها. فالسلطة تمارس ضغوطـــات إدارية و قضائية على النقابات المستقلة التي تعبر على رأي القاعدة،على غرار ما حدث لنقابي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذين وضعوا تحت الرقابة القضائية في إضـــــــراب 2005. و أكثر من هذا، فالسلطة رفضت منح وصل التسجيل لنقابتين، كما أن هناك إعـــادة النظر في حق الإضراب الذي هو حق دستوري و قانوني ممنوح للعمال كما تنص عليه المادة 90-02 ، فالعدالة قررت عدم شرعية الإضراب الذي تنادي به النقابات المستقلة لاسيمـــا إذا كان مفتوحا.

3- فضلا عن إختراق هذه الجمعيات من خلال فرض الرقابة المالية عليها وربـــــط المساعدات المالية بالتعبير عن الولاء للدولة ، و استبدال قادتها الذين يتبنون لمبدأ الإستقلاليـــة عن السلطة بآخرين، موالين لها ، و بشكل يجعل تقريبا غالبية الجمعيات تعبر عن تأييدها لكل المبادرات التي من عند الدولة والسلطة. وبالرغم من أن هناك

[1] Leca Jean,**"L'etat d'urgence ,un tracteur inhibiteur "**, Journal El watan ,vendredi 1-samedi 2 juin 2007,p.2.

إرادات لإنشاء الجمعيـــات المستقلة إلا أن هذه تجابه برفض الإدارة التي تفرض عليها ضرورة الرقابة المالية.

4- كما أن هناك محاولات فاشلة من قبل الدولة لإضعاف دور هذه الجمعيات ذي البعد الدولي، من خلال خلق جمعيات منافسة لها كإنشاء الجمعية الوطنية الإستشارية لترقية حقـــوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

5- خلق إنشقاقات بداخلها بشكل شل عمل الجمعيات، و هو إجراء مس معظم الجمعيات الوطنية التي تنشط في المجالات الإستراتيجية، فعملت الدولة على إسترجاع المجال الذي فقدته بفعل أحداث أكتوبر 1988، لصالح النقابات المستقلـــة والإتحادات المهنية والجمعيات.

فهذه العراقيل حددت من نشاط الجمعيات، و ما صراع بين الدولة والمجتمع المدني حول قضايا حقوق الإنسان، و قانون الأسرة، و التعليم، و الحقوق الثقافية، و قضية الهوية لدليل على تشدد الثقافة السياسية التسلطية للنخبة الحاكمة في النظام السياسي القائم والتي تلجـــأ إلى المناورات السياسية للإبقاء على إمتيازاتها [1].

[1]op.cit.,p.29.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على تغير الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير في فترة التعددية الحزبية

في هذا الجزء من الدراسة يستعرض الباحث مجموعة العوامل الداخلية والخارجية والتي اثرت في الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية مقارنة مع تلك الثقافة السياسية التي كانت سائدة في فترة الأحادية الحزبية والتي استعرضت مكوناتها ومظاهرها في الفصل الثاني من الدراسة .

المطلب الأول : تغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكم

ارتبطت فترة الأحادية الحزبية باعتبار حزب جبهة التحرير الوطني جزءا لا يتجزأ من نظام الحكم وحتى في الفترات التي عرفت إعطاء الأولوية لبناء الدولة على حساب أهمية الحزب لم يسمح بوجود أحزاب بديلة داخل نظام الحكم ، لكن فترة ما بعد الأحادية الحزبية ارتبطت بتغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكم حيث كان من النتائج المهمة للإصلاحات السياسية في الجزائر هي الفصل بين حزب جبهة التحرير الوطني ومؤسسات الدولة ، وقد تمثلت نتائج هذا الفصل في التساؤل حول مصير الجبهة التي مارست الإقصاء اتجاه باقي التيارات السياسية ... وتجدر الإشارة إلى أن خسارة جبهة التحرير الوطني لم تكن نتيجة للدستور الجديد لان هذا الأخير كان مسبوقا ببيان صادر عن الرئاسة بشأن الإصلاحات اعتبر خطورة هامة في طريقها لأنه الذي تضمن إنهاء احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات [1] .

ويمكن القول أن حزب جبهة التحرير الوطني قد خرج من مربع السلطة نهائيا بعد أحداث جانفي 1992 فقد استقال رئيس الجمهورية الذي ظل إلى هذا التاريخ يحتفظ بعضويته في الحزب وتم حل المجلس الشعبي الوطني الذي انبثق عن انتخابات أحادية ولقد تعرض الحزب خارج السلطة لجملة من الإجراءات قصد بها التضييق عليه والسعي إلى تفكيكه ومنها تجريده من مقراته والمطالبة بإعادة الجبهة إلى المتحف ، وتكالب التيار الاستئصالي بشكل مكشوف على الجبهة وتحميلها تبعات الفشل المسجل في المسار

[1] ثناء فؤاد عبد الله .**أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر**."مجلة السياسة الدولية". العدد 9. 1989، ص191

الديمقراطي للجزائر، وكذلك المضايقة الإعلامية حيث جردت جبهة التحرير من جريدتي الشعب والمجاهد اليوميتين وعلقت يومية الحوار التي أنشاها الحزب في ظل التعددية، يضاف إلى ذلك السعي إلى إنشاء جبهة موازية تتيح تهميش حزب جبهة التحرير الوطني وقد تبنى هذه المحاولة أفراد من المنظمة الوطنية للمجاهدين التي أعلن أمينها العام عن ميلاد جبهة التحرير المتجددة كما أقام أعضاء من اللجنة المركزية للحزب بتوجيه نداء تحريض لباقي أعضاء اللجنة المركزية والأطر النقابية بتبني موقف محدد من قيادتهم الحالية [1].

وقد كان لتغير دور حزب جبهة التحرير داخل نظام الحكم أثرا بارزا على توجهاته السياسية ويظهر ذلك من خلال تعامله مع الأزمة السياسية الحاصلة ولتوضيح موقف الجبهة من الأزمة نعود إلى اللائحة الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب في دورتها الطارئة جانفي 1994 والتي طلبت من المكتب السياسي :- ألا يشارك في تزكية أي إجماع صوري يكرس إقصاء أية قوة سياسية فاعلة أو يهدف إلى تعميق الهوة بين الجزائريين . - لا يزكي أية سلطة فعلية ولا يوظف رصيد الحزب في إضفاء الشرعية الوهمية عليها لكنه يبقى مستعدا للتعامل مع أي سلطة تحرص حرصا حقيقا على إخراج البلاد من الأزمة والعودة بها إلى الشرعية والأوضاع الطبيعية - ألا يرشح مناضليه لمسؤوليات يزكون فيها عن طريق غير الشعب - يتحمل حزب جبهة التحرير الوطني قسطه كاملا من المسؤولية في تنفيذ السياسة التي يحصل حولها إجماع حقيقي وتمثل استجابة صحيحة لتطلعات الشعب [2].

إن التخلي عن نظام الحزب الواحد وغيره من الأمور الأخرى قد أتاح إمكانية إرساء سبل جديدة للدخول في وسط النُخبة الذي يمكن بلوغه بواسطة المجال السياسي. وبعبارة أخرى، صار على ما يبدو من الممكن حشد بعض أنواع رؤوس الأموال التي كان يصعب تقديرها تحت النظام القديم، من أجل الشروع في عملية الارتقاء الواعدة. ومن بين رؤوس الأموال التي يبدو أنه قد تم استغلالها إلى حد ما، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال امتلاك

---

[1] عيسى جرادي . **الأحزاب السياسية في الجزائر** . الجزائر : منشورات قرطبة . 2007. ص ص 107-108.

[2] نفس المرجع ص 109.

شبكة ثرية من العلاقات الاجتماعية نتيجة لممارسة إحدى المهن الحرة، أو امتلاك ثروة هائلة نسبياً، أو كذلك إعادة إحياء تاريخ سياسي تعرض للقمع والاحتجاب خلف منطق الحزب الواحد، أو الإيفاء إلى أشكال متنوعة من الارتباط بالإسلام مثل تلك التي تتصل بالحركة الإسلامية المعاصرة، أو التمسك بالهياكل الدينية التقليدية...إلخ.

ونحن نعلم جيداً أنه عقب فترة انتشاء، ظهر خلالها عدد كبير من الأحزاب، سرعان ما انخفض بشدة عدد تلك التي تمكنت من الحفاظ على وجودها الرسمي. ولا نمتلك للأسف أية تحليلات للمدلولات الاجتماعية لظاهرة ظهور العديد من الأحزاب عند بداية التسعينيات، ثم انخفاض عددها بشكل سريع. إلا أنها قد أدت في نهاية الأمر إلى بث روح جديدة أو إحداث اتساع محدود للغاية داخل طبقة ووسط نُخبة السياسيين الجزائريين. لكن كل الظواهر تشير إلى غلبة الاتجاهات المحافظة لنُخبة السياسيين على الاتجاهات المُجددة، ولا سيما فيما يخص إفراز عناصر جديدة من داخل الكيان الاجتماعي لهذه النُخبة .[1]

المطلب الثاني: تأثيرات العولمة على الثقافات السياسية داخل الدول

على الرغم من أن تحديد العلاقة بين ظاهرة العولمة وتحولات فكرة الدولة ليس هو المحور الأساسي للدراسة ولكنه مهم من الناحية المنهجية حيث يدعم المحور الرئيسي المرتبط بمناقشة تأثيرات العولمة في اتجاه انتشار الثقافات السياسية الديمقراطية ولذا يتم اعتماده كإطار تحليلي مساعد ، وبالمجمل فان نهاية الحرب الباردة ارتبطت بانتشار فكرة العولمة إلى الحد الذي تبلورت فيه كظاهرة عالمية ، ونقول انتشار وليس ظهور لأن الاستخدام الأول لمصطلح العولمة لم يرتبط بنهاية الحرب الباردة ، « وإنما يعود إلى سنوات السبعينات من القرن العشرين عندما اصدر مارشال لوهان كتابه "حرب في القرية الكونية" ثم تبعه بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر "أمريكا والعصر الالكتروني" وحيث أوضح الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه آنذاك على صعيد

[1] Haddab Mustapha, **Les intellectuels et le statut des langues en Algérie**, thèse d'État, Paris VII,1993.p25 .

العلاقات الدولية وبالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم » [1] .وبالعودة إلى مفهوم العولمة يقرر"بيتر تايلور" و"فلنت كولن" أن مفهوم العولمة:

هو أحد المفاهيم المتعددة الأوجه التي تستعصى على التعريف الدقيق ففي كل مرة يقارب ذلك المفهوم يتعين النظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدامه وبصورة عامة يمكن تحديد ثمانية أبعاد لظاهرة العولمة: العولمة المالية وتصف السوق العالمية الآنية للنتاجات المالية المتعامل بها في المدن المالية عبر العالم ؛ والعولمة التكنولوجية وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها انضغاط الزمان والمكان والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم ، والعولمة الاقتصادية وتصف نظم الإنتاج المتكاملة الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمال عبر العالم على اتساعه،والعولمة الثقافية: وتشير إلى استهلاك النتاجات الكونية عبر العالم ،والعولمة السياسية: والتي تمثل انتشار الأجندة اللبيرالية الجديدة العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء،والعولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات الدولية في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة ، والعولمة السوسيولوجية: وهي ذلك الخيال الجديد الذي يشرف ظهور مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز المجتمعات القومية [2].

وعلى تعددية الأطروحات التي تناولت تأثير ظاهرة العولمة على فكرة الدولة القومية وبالتالي الثقافات السياسية السائدة داخلها ننقل عن "حسين معلوم" هذا الاقتباس المطول الذي يحلل بدقة طبيعة هذا التأثير من حيث ثلاث محددات أساسية: تراجع حواجز التمايز، انهيار حواجز الاتصال، تقلص حواجز الاختيار:[3]

---

[1] محمد عبد القادر حاتم. **العولمة مالها وما عليها**.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005. ص16

[2] انظر:بيتر تايلور. كولن فلنت . **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي. الدولة القومية. المحليات**.ترجمة عبد السلام رضوان . إسحاق عبيد. الجزء الأول. الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2002 .ص ص19-20.

[3] حسين معلوم. **المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في حواجز الدولة: إشكاليات وتداعيات**. القاهرة: دار ناشري للنشر. 2005 .ص12–13.

أولا: تراجع حواجز التمايز: والمتعلقة بمقومات الدولة أي الشعب والأرض والسيادة وما أدى إليه من تغيير تبدو ملامحه بوضوح في العلاقات التفاعلية بين هذه المقومات ، إذ لما كانت الدولة تشير إلى علاقة متميزة بين الأرض والجماعة(الشعب) وبين الجماعة ومؤسسة الحكم ، وبين هذه المؤسسة (كممثل للسيادة) والأرض ولما كانت تلك العلاقة أو العلاقات التفاعلية هي شرط التمايز مع الخارج الذي يعد مصدرا لنشوء عصبية عميقة تسمح للدولة بانجاز سياسات كبرى فان تراجع حواجز التمايز الناشئ عن معطيات العولمة ساهم في الفقدان النسبي لهذا التمايز والذي يعد في الحقيقة تعبيرا عن مقدرة الدولة في بسط سيادتها على إقليمها .

ويكفي أن نلاحظ ضمن المؤشرات الدالة على ذلك أن العالم الذي نعيشه يتحول إلى ما يشبه الكيان الاقتصادي الموحد الذي لا يمكن أن نفصل بين أجزائه ولا يمكن أن يعزل طرف نفسه بعيدا عن أثر متغيرات تحدث في طرف آخر وهو ما يعني أنه بقدر ما أصبحت معظم القضايا تتحدد – بدرجة ما– في إطار عالمي وأن ثمة مجالات لم يعد بمقدور الدولة التحكم فيها بقدر ما تراجعت سيادة الدولة بالمعنى التقليدي ، وضمن المؤشرات نفسها يمكن ملاحظة أن هناك ثقافة عالمية ناشئة أخذت في التشكل تتجاوز كافة الحدود الثقافية القومية والمحلية الأخرى ، وقد يصف البعض هذه الثقافة بأنها ثقافة استهلاكية أو غير ذلك ولكن مهما كان الوصف المعطى فانه لا ينفي الحقيقة .

ثانيا–انهيا حواجز الاتصال: أي انهيار حواجز الاتصال بين مختلف مناطق العالم ، وما أدى إليه من انكشاف ما بداخل الدول أمام تقنية المعلومات والاتصالات المرئية إذ يبدو بوضوح ضعف قدرات النخب الحاكمة على إخفاء حقيقة التطورات والممارسات التي تجري داخل بلدانهم مما يعني ليس فقط أنه لم يعد في مقدور هذه النخب ممارسة أفعال من شأنها تشويه صورتهم في الخارج في ظل وجود احتمال خلق رأي عام عالمي مضاد لهم ، كما يستطيع المواطنون في هذه البلدان أن يعرفوا ما يجري داخلها عبر أجهزة الإعلام الأجنبية وكنتيجة لذلك فان المواطن أصبحت له إمكانية مستقلة على المعرفة تتجاوز بكثير تلك المعرفة التي كانت تفرضها الدولة عليه وهو ما يسمح له إضافة إلى

أشياء عدة مقارنة أداء دولته وانجازاتها بأداء وانجازات الدول الأخرى ومن هنا تتبدى أهمية الآثار التي سوف تواجهها الدول من جراء ثورة الاتصالات.

إذ أن انهيار حواجز الاتصال (والتي تعبر في حقيقته عن الحدود السياسية للدولة) بهذا الشكل ساهم في تعميق نقل الخبرات السياسية وغير السياسية بين الشعوب ، وهو الأمر الذي يفسح المجال أمام بعض الشعوب وخاصة تلك الأقل تقدما ، لتقارن بين أوضاعها وأوضاع شعوب تمارس حقوقها في إدارة شؤون أوطانها وهذا ما يطلق عليه "جيمس روزنو" أزمة السلطة التي تبدو أهم مؤشراتها في أن الحكام والمحكومين يحصلون على نفس المعلومات في نفس الوقت.

ثالثا- تقلص حواجز الاختيار : أي تقلص حواجز الاختيار سياسيا واقتصاديا وما أدى إليه من تقييد حرية الدولة في ما يخص توجهاتها فالدولة لم تعد حرة في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل وبغير شبكات التجارة العالمية وأسواق المال العالمية لم يعد من الممكن أو متاحا أن تختار الدولة نظام اقتصاديا مركزيا يعتمد على سلطة الدولة، و كما لم يعد ممكنا أن تختار الدولة نظاما سياسيا لا يحترم أو في الحد الأدنى يراعي مسألة حقوق الإنسان داخلها وبغير شبكات الاتصالات العالمية وحركات ومنظمات حقوق الإنسان الرسمية وغير الرسمية فان ما كان يخص دولة بعينها أصبح أمر يخص العالم بأسره .

فلقد ارتبطت العولمة في جزء أساسي منها بانتشار نماذج الحكم الغربية اقتصاديا وسياسيا ، وإذا كانت العولمة تطرح إشكاليات معيارية بالنسبة إلى الدولة القومية في حد ذاتها فإنها على صعيد آخر تطرح إشكاليات إضافية بالنسبة للدول غير الغربية ، ويمكن في هذا السياق الاستفادة من التحليل الذي قدمه "برتراند بادي" في أطروحته حول الدولة المستوردة(بفتح الراء) وهو يرى:

أن النماذج الغربية تنتشر على نطاق واسع وتتعولم أساسا من جهة اعتمادا على منطق القوة والهيمنة، ومن جهة ثانية لأنه يتم استيرادها أو الاحتياج إليها وطلبها ثم دمجها من جانب مجتمعات الاستيراد والتلقي ناتج عن تلبيته لإستراتجيتها و بالتالي فهي تستورد بناءا على دوافع تحركها منافع وأمال وتطلعات وفي سياق استكمال آلياتها لانجاز

احتواءها للمجتمعات المستوردة تسعى العولمة لتجديد بناء فكرة التعبئة أي إعادة هيكلة الثقافات والمعارف وأنظمة القيم بما يتلاءم وسرعة الزمن المأمول منه انجاز مهمة الاحتواء.

و لكن ذلك بالمقابل يطرح الكثير من الإشكاليات التي تخص المجتمع الدولي بأكمله إذ إن التطور المطرد لآليات العولمة سوف يؤدي إلى فقدان النظام الدولي لمعناه وفي ظل هذا الاحتمال تكون الفوضى الدولية مزدوجة : فهي تنبع من نتائج منهج الاستيراد التي تزعزع الاستقرار كما تتفاقم بسبب امتداد المنازعة الداخلية إلى المسرح العالمي ، وحين يفضي فشل الدولة المستوردة إلى أزمة في الإنتاج الوطني و المواطن ة فانه يحبذ زيادة التدفقات العابرة للوطن وبهذا المعنى ازدهار علاقات دولية تأخذ شكلا شبه رسمي وعندئذ تتفادى مؤسسات الدولة وتتجاهل عن عمد ادعاء هذه المؤسسات باحتكارها للوظيفة الدبلوماسية والعسكرية.

لقد بدأ مبدأ السيادة في الدولة المستورة هزيلا حين قامت النظريات السياسية المستوردة بتطبيقها على نظم سياسية ظرفية لم تكن ثقافتها تتوافق دائما والتكوين الثقافي للقانون الدستوري الغربي والتي كشف سير عملها الحقيقي عن علامات التبعية والموالاة ، وينهار هذا المبدأ تماما حين يمكننا إثبات أن الإنتاج الإعلامي للدول غير الغربية لا يستطيع منافسة ذلك الإنتاج الوارد من الخارج [1].

ويظهر من خلال الطرح السابق أن ظاهرة العولمة من خلال تأثيراتها المختلفة على الدولة القومية قد ساهمت في انتشار الثقافات السياسية الديمقراطية على مستوى الأفراد كما على مستوى الأنظمة السياسية كما على مستوى المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.

---

[1] انظر:برتراند بادي. **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**.ترجمة لطيف فرج، القاهرة: دار العالم الثالث.1997 .ص15.

المبحث الثالث: تقييم تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية

يمكن تقييم تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني و تفكيك الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية بالنسبة أولا للبيئة السياسية غير الحزبية والثانية للبيئة السياسية الحزبية ، وهما في المجمل يدلان على مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بانتقال الحالة الدستورية من الأحادية إلى التعددية الحزبية.

المطلب الأول: تحليل الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني

يمكن تحليل الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية من خلا مسألتين أساسيتين الأولى: مسألة الديمقراطية والثانية مسألة الهوية ، وهما المسألتين اللتين شكلتا محورا هام للثقافة السياسة لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية، ويظهر من خلالها تكيف الخطاب السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني مع اتجاهات الجديدة نحو التعددية الحزبية.

أولا- مسألة الديمقراطية:

لقد باشر حزب جبهة التحرير الوطني إلى غاية جانفي 1992 حضوره في الحكم وحاول رئيس الحكومة الثانية في ظل التعددية أن يحتفظ به حزبا حاكما وأن يوطد دعائمه ضمن مربع السلطة ولو كان ذلك عبر قانون انتخابات أحادي تبين لاحقا أن حزب جبهة التحرير الوطني كان ضحيته المباشرة[1].

وهذا في الحقيقة هو الذي جعل موقف الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مترددا في البداية اتجاه مسألة الديمقراطية والتعددية الحزبية والتي كرسها

[1] عيسى جرادي .مرجع سابق ص 101.

دستور 1989 وقد ظهر ذلك من خلال تقديم بعض التحفظات على مسألة التعددية الحزبية وذلك يشمل الفترة ما بين 1988-1992 :[1]

أ- يندرج انفتاح الحزب على كل التيارات في إطار منطق استمرارية جبهة التحرير الوطني ولذلك فان تحول الحزب إلى جبهة عريضة تضم اتجاهات سياسية مختلفة مثلما كان عليه الحال أثناء فترة الكفاح المسلح هو البديل عن التعددية الحزبية التي يطالب بها البعض.

ب- لا تمس هذه الإصلاحات الجانب العقائدي الأيديولوجي للجبهة بمعنى عدم التخلي عن الاشتراكية مبادئ الميثاق الوطني بل تتعلق تلك الإصلاحات بالجوانب التنظيمية وأساليب العمل السياسي أي تحرير المنظمات الجماهيرية والمهنية من وصاية وسيطرة الجبهة عليها في التسيير وبالتالي تصبح بإمكان لهذه المنظمات انتخاب قيادتها بحرية .

لكن انتخابات جانفي 1992 والتي كرست منطق خروج جبهة التحرير الوطني من دائرة السلطة قد أثرت كثيرا في الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني اتجاه مسألة الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات الحرة حيث ينقل بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ليوم 01 جانفي 1992 نظرة الحزب إلى هذه المسائل من خلال :[2]

1 -يسجل حزب جبهة التحرير الوطني طموح الشعب الجزائري في تغيير عميق للمنظومة السياسية وتحولات جذرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار دستور فبراير 1989.

2 -يذكر بان جبهة التحرير الوطني حريصة على احترام إرادة الشعب ومساندة المسار الديمقراطي ويعتبر المكتب السياسي أن أي مسعى آخر يهدف إلى إيقاف المسار الديمقراطي تحت أي ذريعة يعد خيارا خطيرا يحمل في طياته تهديدا حقيقيا للتطور المادي للمجتمع واستقرار البلاد.

---

[1] مصطفى بلعور . **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية** ".مجلة الباحث "العدد04 2006 ص 100

[2] بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني . 01 جانفي 1992

3 –يرى المكتب السياسي بغض النظر عن النتائج المسجلة وبالرغم من جو القلق والخوف الذي انتاب بعض فئات المجتمع نتيجة الأطروحا ت المتطرفة انه يجب الحذر والابتعاد عن النزوات الرامية إلى التخلي عن المسار الديمقراطي .

4 –تؤكد جبهة التحرير الوطني قناعتها في أن السبيل الأمثل إلى إقامة مجتمع تعددي يكمن في الدفاع عن الدستور وعن النظام الجمهوري ومؤسساته وعن الحريات الفردية والجماعية .

5 –أن التشكيلات السياسية التي تحصلت على تزكية الناخبين تتحمل مسؤولية كبرى في إدارة التغيير بحكمة وتبصر .

6 –أن جبهة التحرير تؤكد عزمها على مواصلة العمل من أجل ترسيخ مبادئ وقيم نوفمبر واحترام حرية الاختيار والاضطلاع برسالته من خلال الممارسة الديمقراطية.

بصورة عامة فقد ظلت عملية التغيير رهينة ازدواجية خطابين إصلاحي ومحافظ في أدبيات جبهة التحرير الوطني ، حتى لا تتعارض الأفكار مع توجهات النظام السياسي السائد منذ إعلان الاستقلال وحتى لا تتحول الديمقراطية التعددية إلى مواقف تنازعية تتعارض وتوجه النخبة السياسية الممارسة للسلطة لان عملية تحديث المجتمع والدولة في نظر جبهة التحرير الوطني لا بد أن تربط بقضية حيوية وهي عدم التعارض مع مسألة السلطة وطبيعة نظام الحكم والمؤسسات كما أن عملية التغيير وبناء الديمقراطية يقتضي إصلاحا تدرجيا في أساليب التسيير وهذا في نظر الجبهة يحقق ويعيد المصداقية للدولة وهيبتها .

وظلت جبهة التحرير الوطني برصيدها التاريخي تؤكد في أدبياتها على أنها المؤهل الوحيد الذي يعتني بالمناخ السياسي وهو ما أشارت إليه جل الكتابات والتصريحات بان الحفاظ على الوحدة الوطنية هو احد الشروط الأساسية للممارسة الديمقراطية ورفض أي حزب على أساس ديني أو جهوي برغم من توفر إشارات على الإقرار بالتعددية الحزبية، وإذا كان دعاة الإصلاحات السياسية يؤيدون صراحة ضرورة الانتقال الفعلي إلى عهد الديمقراطية ووضع حد نهائي للعهد الأحادي وإقامة نظام ديمقراطي مبني على الاحترام

الكلي للإرادة الشعبية ، فان الحزب نفسه متمسك بالسلطة ولأسباب تاريخية لا يريد سوى الديمقراطية الصورية التي لا تنقله إلى المعارضة الحقيقية وهي المواقف والقناعات والمصالح التي أظهرت بجلاء رفض الديمقراطية الكاملة.[1]

ويمكن تلخيص مفهوم الديمقراطية عند جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية في المحددات التالية :[2]

- أن الديمقراطية في مفهوم حزب جبهة التحرير الوطني هي امتداد للتقاليد العريقة في المجتمع الجزائري وتطوير لصيغ المشاركة الشعبية التي تميزت بها الحركة الوطنية وثورة التحرير ومرحلة التشييد الوطني بعد الاستقلال
- الديمقراطية تجسد مبدأ سلطة الشعب وتتميز بطابعها التعددي الذي يتيح للمجتمع الجزائري للأفراد والجماعات منظمة وفقا للقانون حرية الاختيار والتفكير والتعبير والإعلام وإنشاء الجمعيات والاجتماع وكل الحريات التي تضمن المساهمة الفعلية لأفراد الشعب في ممارسة مواطنته الكاملة .
- تتطلب الممارسة النزيهة للديمقراطية التخلي بصفة نهائية عن الوصاية على الشعب والنظرة التحقيرية له والانتقاص من كفاءته في تحديد اختياراته والابتعاد الكلي عن محاولات تغليطه لفائدة السلوكيات التسلطية والتحكمية .

ب- مسألة الهوية الوطنية :

بالنسبة إلى الطرح الداعي إلى إبعاد عناصر الهويۃ الوطنية من الممارسةالسياسية فان الحزب يرفض استخدام هذه العناصر لتقسيم الشعب ونشر التعصب لكنه في المقابل يعارض فكرة منع الأحزاب من إدراجها في برامجها كما تنبذ الجبهة أي طرح يجعل العلاقة تنازعية بين العروبة والأمازيغية والإسلام فالطرح يجب أن يكون تكامليا والحل يكمن في إيجاد الصيغ التي تجعل هذه الأبعاد متكاملة لأنه لدى الشعب لم تطرح أبدا بصيغة تنازعية والدليل على هذا هو صمود الشعب أما كل محاولات الغزو وحملات التنصير ومحاولات الفرنسة وقد تكفل نص مشروع تقرير لجنة المنطلقات الفكرية

---

[1] علي بن طاهر . مرجع سابق ص ص 128-136.

[2] وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني . مارس 1998 ص 26.

والسياسية والموحد للمؤتمر السابع بإبراز تصورات الجبهة للهوية والانتماء الحضاري للجزائر فالهوية الجزائرية لا يمكن تحديدها بمرسوم أو صياغتها وفقا لإرادة فئة أو جماعة مهما كان تأثيرها في مجرى الأحداث ، فالهوية الوطنية تشكلت بصفة تدرجية عبر قرون طويلة وهي متعددة الأبعاد منسجمة المضمون يتألف منها كيان فريد للأمة إسلامي عربي أمازيغي [1].

وقد تكرس موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة الهوية في فترة ما بعد الأحادية على أساس أن المجتمع الجزائري لم يشهد في تاريخه الإسلامي صراعا لغويا على الإطلاق والشعب الجزائري شعب واحد واحتفاظ مناطق من الوطن باستعمال لغاتها الأصلية في حياتها اليومية لا يقلل من انتمائها إلى الحضارة العربية الإسلامية وانصهارها في الهوية الوطنية ذات الأبعاد الثلاث الإسلام والعروبة والأمازيغية [2].

المطلب الثاني : الثقافة السياسة للبيئة الحزبية

يتم في هذا الجزء من الدراسة استكشاف مدى ضمور الثقافة السياسية الديمقراطية داخل البيئة الحزبية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية رغم أن الخطاب السياسي الموجه للبيئة الحزبية يدافع عن مفهوم الديمقراطية إلى أقصى الحدود.

ويشير الهيكل التنظيمي للحزب من خلال المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في جانفي 2005 إلى وجود نظام ديمقراطي يسود العلاقة بين القيادة و المناضلين داخل الحزب ومن ذلك:[3]

- لكل مناضل في جبهة التحرير الوطني الحق في الترشح للانتخابات في الهيئات القيادية للحزب .
- تقوم الهيئات الحزبية المختصة بتشكيل لجان الترشيح على كل المستويات من مناضلين غير مرشحين يختارون لنزاهتهم ومصداقيتهم وإخلاصهم واقدميتهم في الحزب.

---

[1] وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني مارس 1998 . مرجع سابق .ص 22.

[2] نفس المرجع ص 23.

[3] وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني . جانفي 2005.ص ص ص 10-13.

- تناقش القرارات من طرف الهيئات النظامية قبل اتخاذها على أساس الأغلبية مع احترام رأي الأقلية وتدوينه.
- لكل مناضل في الحزب الحق في الترشح في الهيئات الحزبية والمجالس المحلية والوطنية والمشاركة في اتخاذ القرارات وفي وضع برنامج الحزب والمساهمة في تقييم عمل الهيئات التنفيذية للحزب والمجالس المنتخبة وممارسة النقد بحرية وموضوعية داخل الأطر النظامية للحزب.

ويمكن استيضاح الصورة العامة للثقافة السياسية للبيئة الحزبية لجبهة التحرير الوطني في مرحلة التعددية الحزبية من خلال ثلاث مؤشرات أساسية:

أولا – نمط القيادة : فحزب جبهة التحرير الوطني لم يعرف النمط القيادي الكاريزمي من خلال تجربته الحزبية إذ لم ترتبط القيادة بقائد واحد ،إلا أن طبيعة قيادته خلال فترة التعددية المعاصرة بينت وجود النمط الاوليغارشي بالرغم من عدم وجود ثبات في مؤسسة القيادة وعدم شخصنة السلطة فيه ويرجع ذلك إلى أن النخبة السياسية داخل حزب جبهة التحرير تفككت بعد مجيء مشروع التعددية عام 1989 اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدوث انقسامات داخله. [1]

ويخالف حزب جبهة التحرير عن باقي الأحزاب الأخرى في كونه مرتبط بعلاقات وظيفية مع السلطة المركزية في الدولة ولذلك فان القيادة تتأثر بطبيعة هذه العلاقات ويبرز هذا التأثر وجود نخبة نافذة تحاول دائما إرجاع الحزب إلى منطق الولا ء للسلطة، كلما خرج عن هذا الإطار وحاول إحداث تداول قيادات جديدة تكون كفيلة بإرجاعه إلى هذا الخط وهذه النخبة دائمة التغير بفعل العلاقات والمؤثرات الخارجية للحزب وهذا يبين وجود نخبة حزبية داخل جبهة التحرير غير مرتبطة بقائد كاريزمي حيث تتولى هذه النخبة وظيفة القيادة وتتأثر بطبيعة العلاقات السلطوية خارج الحزب.

ثانيا – أساليب الوصول إلى السلطة : عرف حزب جبهة التحرير الوطني تداول أربع أمناء عامون على قيادته منذ إقرار التعددية الحزبية إلا أن الطريقة التي وصل بها هؤلاء

[1] الصيداوي رياض .**تفكك النخب الحاكمة في الجزائر** ." مجلة شؤون الأوسط "عدد 98 أوت 200 بيروت : مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوشق ص 57.

القادة إلى هذا المنصب تشير إلى وجود نمط غير ديمقراطي في أسلوب التداول على منصب القيادة فوصول عبد الحميد مهري إلى منصب الأمانة العامة نهاية عام 1988 كان عن طريق الإطاحة بالتيار المحافظ في النخبة الحزبية الذي رفض إصلاحات الرئيس الشاذلي بن جديد كما تولي بوعلام بن حمودة منصب القيادة عام 1996 بعد الإطاحة بمهري وأنصاره بطريقة غير ديمقراطية حيث ان بعض أطراف النخبة الحزبية تولوا مهمة "الانقلاب العلمي" اوالمؤامرة العلمية ضد القيادة القديمة بعد أن عرف الحزب في تلك الفترة معارضة شديدة للسلطة المركزية كما تمت الإطاحة ببن حمودة فيما بعد من منصب القيادة عندما أصبح يعبر عن غضبه من السلطة الحاكم ة التي لا تستشير حزبه ولا تشركه في القرارات ولا في الخيارات السياسية والاقتصادية وخلفه علي بن فليس إلى غاية إلغاء المؤتمر الثامن المنعقد عام 2003 حيث عرف الحزب أزمة داخلية انعكست فيما بعد على القيادة وقد استطاعت الحركة التصحيحية ممثلة في هيئة التنفيذ والتنسيق الإطاحة بالأمين العام علي بن فليس واختيار عبد العزيز بلخادم أمينا عاما في مؤتمر الحزب عام 2005.[1]

ثالثا- ارتباط التداول على القيادة بالأزمات الحزبية الداخلية: رغم أن كل والوثائق السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية تشير إلى انتظام عملية التداول على السلطة إلا أن ذلك مخالف لواقع الممارسة الحزبية حيث أن التداول على منصب القيادة ارتبط بخلافات داخلية عرفها الحزب ولم يحدث بشكل نظامي وفقا للمواثيق القانونية بل سبقته أزمات تنظيمية تمثل في خلافات سياسية بين أطراف النخبة الحزبية ذاتها.[2]

ومع ذلك فان الحالة الواقعية للتنظيم الداخلي للحزب لا تدل على انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في البناء الديمقراطي للحزب وذلك يظهر من خلال[3]:

---

[1] محمد خير الدين. **الافالان: مؤتمر العودة إلى أحضان السلطة.**" الخبر الأسبوعي" .العدد 308 22- 28 جانفي 2008. ص 12.

[2] **نفس المرجع ص** 13.

[3] بن عمير جمال الدين .**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** . مذكرة ماجستير فيالتنظيم السياسي و الاداري. الجزائر : كلية العلوم السياسية الإعلام .2006 ص 217.

-أن طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية والأعضاء في المستويات التنظيمية الأخرى قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي وان كانت هناك بعض المظاهر الشكلية حول الممارسة الديمقراطية إلا أنها محدودة وضعيفة

-أن هذه العلاقة تنحصر بالنسبة إلى حزب جبهة التحرير الوطني على كونها علاقة غير متكافئة كما أنها أيضا تجسد علاقة هيمنة القيادة على أدوار الأعضاء المنوطة بهم وتكريس ظاهرة الولاء للقيادة .

-تكريس الاوليغارشي للقيادة رغم إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي مثل مبدأ الجماعية والمشاركة .

-تغلب الأسلوب غير الديمقراطي على عملية التداول على القيادة ومنها أسلوب التعيين وعدم وجود تعددية الترشيحات والدور المحدود للأعضاء في تجديد النخبة الحزبية.

خلاصة الفصل الثالث

إن خلاصة هذا الفصل تشكل في الحقيقة استكشافا لمجموعة الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة فتغير دور الحزب داخل نظام الحكم من اعتباره أداة رئيسية للحكم في فترة الأحادية الحزبية إلى انتقاله إلى دور المعارضة لم يؤثر على انتقال نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني من ثقافة سياسية مهيمنة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية وذلك نظرا لتأثر الحزب بعوامل خارجية لها علاقة بتفاعلات نظام الحكم الجزائري والتي ساهمت دون حدوث هذا الانتقال.

كذلك فانه يظهر من خلال هذا الجزء من الدراسة أن الانتقال من الأحادية إلى التعددية كان اقرب ما يكون إلى مفهوم التعددية الحزبية منه إلى مفهوم التعددية السياسية وبذلك فان السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي تشكل تبعا لنوعية هذا الانتقال وهو ما اثر في اتجاه انتقال صوري لنمط الثقافة السياسية لهذا الحزب من ثقافة سياسية مهيمنة رسختها فترة الأحادية الحزبية إلى نمط ثقافة سياسية ديمقراطية كهدف مأمول وليس كهدف محقق.

يضاف إلى العاملين السابقين أن الأصول التاريخية للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني والتي رسخت ثقافته السياسية باعتبارها ثقافة سياسية مهيمنة في فترة الأحادية الحزبية تبدو من العمق الذي ينفي تأثرها بانتقال رمزي من الأحادية الحزبية إلى وضع التعددية السياسية، وبذلك فقد اجتمعت هذه العوامل الثلاث للحيلولة دون حدوث قطيعة في نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني كما كان يتصور نظريا .

خـــاتمــــــة

لطالما كان استعراض التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني محل دراسات أكاديمية عديدة والتي تناولته من زوايا مختلفة ، فالبعض ركز بصورة حصرية على الجانب التاريخي سواء ما تعلق بجبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية أثناء الثورة أو ما تعلق بحزب جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي عرف تطورات عديدة خاصة فيما يتعلق بدوره داخل نظام الحكم .

لكن الجانب المغيب في هذه الدراسات هو تحليل السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال انطلاقا من اتخاذ مفهوم الثقافة السياسية كخلفية نظرية في ذلك وهو ما ركزت عليه هذه الدراسة حيث كان موضوعها الرئيسي هو دراسة مدى تأثر الثقافة السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بانتقال الحالة الدستورية الجزائرية من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية مع طرح فرضيات مختلفة تبدو متضاربة في مضامينه نظرا لوجود متغيرات عديدة يمكن أن تفسر مبدئيا الإشكالية المعالجة وقد تم استعراض الموضوع من خلال ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: يتم فيها انجاز إطار معرفي لمفهوم الثقافة السياسية من خلال استكشاف السياق التاريخي والسياق المعرفي لتشكل مفهوم الثقافة السياسية ، يضاف إلى ذلك مقارنة هذا المفهوم بالمفاهيم المشابهة ، أيضا التوقف عند أبعاد مفهوم الثقافة السياسية أنواع هذه الثقافة وكذلك آليات التثقيف السياسي.

المرحلة الثانية : تم فيها تفكيك الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة الأحادية الحزبية من خلال تحديد المصادر التاريخية لهذه الثقافة وكذلك التطور السياسي للحزب خلال هذه الفترة وكذلك تطور الثقافة السياسية للحزب في ذات الفترة .

المرحلة الثالثة : تم فيها استكشاف الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية من خلال استعراض السياق السياسي الذي تم فيه هذا التحول من الأحادية إلى التعددية وكذلك تحليل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال هذه الفترة من خلال البيئة الحزبية وغير الحزب.

من خلال الاستعراض السابق تم التوصل إلى مجوعة من النتائج كمحصلة لهذه الدراسة :

أولا- أن مفهوم الثقافة السياسية هو من الأكثر المفاهيم السياسية عمقا في دراسة السلوك السياسي سواء كان ذلك للإفراد أو الأنظمة السياسية أو المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.

ثانيا – أن المصادر التاريخية للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ارتبطت بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وكذلك في تأثيرات الموروث الاستعماري وأيضا في رصيد الثقافة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية .

ثالثا- أن التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية كان من خلال ثلاث مراحل تتعلق الأولى بطرح الحزب كطرف في الصراع على السلطة والثانية بأولوية بناء الدولة على الحزب والثالثة التداخل بين الحزب والدولة .

رابعا- أن تطور الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الأحادية الحزبية كان مرتبطا بالتطور السياسي للحزب ،ففي الفترة الأولى كان المضمون الأساسي لهذه الثقافة هو كيفية ممارسة السلطة والثاني هو كيفية بناء دولة عصرية والثالث هو مسألة الهوية الوطنية .

خامسا – أن الانتقال من الاحادية الحزبية إلى التعددية كان أقرب ما يكون إلى المفهوم الدستوري منه ألي المفهوم السياسي حيث ظلت هناك مظاهر للثقافة السياسية المهيمنة سائدة في ممارسة الحكم .

سادسا- أن السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية كان مرتبطا بتغير دوره داخل نظام الحكم وكذلك في معطيات السياسة الخارجية التي تشير إلى ظاهرة العولمة ودورها في انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية .

سابعا- أن الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير سواء في البيئة الحزبية أو خارجها أي من خلال الخطاب السياسي آو الهيكل التنظيمي داخل الحزب لم تشر إلى ترسخ ثقافة سياسية ديمقراطية.

ثامنا– أن القناعة المرسخة بالدور التاريخ ي لحزب جبهة التحرير الوطني غطت على فكرة الشرعية الدستورية في مقابل التمسك بالشرعية الثوريـة والتي تكرس ثقافة سياسية مهيمنة.

تاسعا – أن السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة ما بعد الأحادية كان سلوكا هجينا حيث تمثل في عدم الصدام مع السلطة الحاكمة في ذات الوقت في التنديد الموسمي بممارساتها التسلطية وهو ما عكس مجرد تكييف للثقافة السياسية المهيمنة التي سادت خلال فترة الأحادية الحزبية وليس إحداث قطيعة معها.

الملاحـــــــق

ملحق رقم (01)

بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني

(01 جانفي 1992)

ملحق رقم (02)

خطاب الأمين العام الدكتور بوعلام بن حمودة بمناسبة انعقاد المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني 01-02-03 مارس 1998

ملحق رقم (03)

لائحة المنطلقات الفكرية والسياسية

ملحق رقم (04)

النظام الداخلي للحزب حسب المؤتمر الثامن المنعقد بين 30 جانفي و 01 فيفري 2005

الملحق رقم 01

بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني 01 جانفي 1992

على ضوء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 و بعد تحليلها و تقييمها مع أمناء المحافظات، فإن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني :

1- يسجل بإرتياح وعي الشعب الجزائري الذي مكن من إجراء هذه الإستشارة الإنتخابية في ظل الهدوء و الأمن، على الرغم من النقائص و القصور و التجاوزات العديدة المسجلة.

2-يسجل طموح الشعب الجزائري في تغيير عميق للمنظومة السياسية و تحولات جذرية في المجال الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي في إطار دستور فبراير 1989.

3- يذكر بأن جبهة التحرير الوطني حريصة على إحترام إرادة الشعب و مساندة المسار الديمقراطي لا سيما بالمشاركة في الدور الثاني لهذه الإنتخابات التشريعية.

و يعتبر المكتب السياسي أن أي مسعى آخر يهدف إلى إيقاف المسار الديمقراطي تحت أي ذريعة يعد خيارا خطيرا يحمل في طياته تهديدا حقيقيا للتطور المادي للمجتمع و لإستقرار البلاد.

4- يرى المكتب السياسي بغض النظر عن النتائج المسجلة و بالرغم من جو القلق و الخوف الذي أنتاب بعض فئات المجتمع نتيجة الطروحات المتطرفة، أنه يجب الحذر و الإبتعاد عن النزوات الرامية إلى التخلي عن المسار الديمقراطي.

5- تؤكد جبهة التحرير الوطني قناعتها في أن السبيل الأمثل لإقامة مجتمع تعددي يكمن في الدفاع عن الدستور و عن النظام الجمهوري و مؤسساته و عن الحريات الفردية و الجماعية و الوحدة و الوطن و ثوابت الأمة.

المصدر: بورادة حسين. الإصلاحات السياسية في الجزائر. د م ن.1996. ص ص 207-208.

6- أن جبهة التحرير الوطني تؤكد عزمها على مواصلة العمل من أجل ترسيخ مبادئ وقيم نوفمبر و إحترام حرية الإختيار و الإضطلاع برسالتها بالممارسة الديمقراطية.

7- تشيد بجهود المناضلين و المحبين و كل المواطنين الذين أظهروا تعلقهم بجبهة التحرير الوطني و تمسكهم بمبادئها رغم الخطب و الهجمات و الطعنات التي سددت إليها.

و يرى المكتب السياسي :

8- أن التشكيلات التي تحصلت على تزكية الناخبين تتحمل مسؤولية كبرى في إدارة التغيير بحكمة و تبصر.

9- يتوجه المكتب السياسي بنداء إلى كل المواطنين و الجمعيات المهنية و الإجتماعية و النقابية للتجند من أجل الدفاع على جزائر مستقرة و الوقوف في وجه كل محاولة للإنحراف أو العنف تهدف إلى المساس بالدستور.

10- يدعو المكتب السياسي كل المناضلين و المؤيدين و المواطنين و المواطنات إلى تكثيف جهودهم و العمل على توسيع دعمهم و مؤازرتهم لجبهة التحرير الوطني و إنجاح الدور الثاني للإنتخابات.

الأربعاء 25 جمادي الثانية 1412 الموافق لـ 1 جانفي 1992م

المكتب السياسي

الملحق رقم 02

المصدر: حزب جبهة التحرير الوطني، وثائق المؤتمر السابع، قصر الأمم، 01، 02 ، 03 مارس 1998، ص ص 1-11.

الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الدّكتور بوعلام بن حمّودة الأمين العامّ للجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ بمناسبة انعقاد المؤتمر السّابع لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ يوم 1مارس 1998

أيّها الضيوف الكرام

أيتها الأخوات المندوبات

أيّها الإخوة المندوبون

* باسم أعضاء المؤتمر السّابع لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ نترحّم على أرواح الشّهداء الأبرار الّذين ضحّوا بحياتهم في سبيل تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسيّ الغاشم وفي سبيل استرجاع استقلالها وكرامتها وعزّتها.

* كما نترحّم على أرواح الجزائريّات والجزائريين من الفئات الاجتماعيّة المختلفة ومن مصالح الأمن ومن الدّرك الوطنيّ ومن الجيش الوطنيّ الشّعبي الّذين كانوا ضحايا العنف الإرهابيّ أو كانوا شهداء الواجب. وباللأسف الشّديد ارتُكبت الجرائم الوحشيّة ومازالت تُرتكب باسم مفهوم غالط للإسلام والإسلام بَريء من ذلك كلّ البراءة.

* ونترحّم على أرواح المناضلات والمناضلين الذين فارقوا الحياة منذ المؤتمر السّادس بوفاة طبيعيّة أو بوفاة على يد الإجرام.

* نحيّي الأخوات والإخوة الضّيوف ونشكرهم على تلبيتهم للدّعوة الموَجّهة إليهم لحضور افتتاح المؤتمر السّابع الذي اخترنا له كشعار « جبهة التّحرير الوطنيّ أعطيناك عهدا ».

* كما نوجّه تحيّتنا الصّادقة إلى كلّ المندوبات وكلّ المندوبين الّذين يمثّلون الأوفياء من مجاهدي حرب التّحرير ومن الفلاّحين والعُمّال والنّساء والشّبّان والطّلبة وأبناء الشّهداء وأبناء المجاهدين والموظّفين والجامعيّين والمعلّمين والتّجار ومن فئات أخرى من المواطنين الّذين لم تُغرهم الوعود المعسولة ولم يخضعوا للضّغوط المتنوّعة فبَقوا مُتشبّثين بحزبهم وبأفكاره وبرنامجه، هذا الحزب العتيد الّذي كوّن ومازال يكوّن امتداداً مباشراً للحركة الوطنيّة الّتي خاضت أشرَس حرب للتحرير ودفعت أكبر ثمن لانتزاع الاستقلال ثمّ خاضت

معركة البناء والتشييد التي جعلت من الجزائر مثالاً للتنمية الوطنيّة ومثالاً للكرامة في العلاقات الخارجيّة ؛ يواصل حزب جبهة التّحرير الوطنيّ مسيرته ويخوض الآن معركة أخرى أهدافها: ترسيخ الدّيمقراطيّة الحقيقيّة في إطار قيمنا الوطنيّة وتحرير المبادرة الاقتصاديّة والتّجاريّة واستئناف التّنمية الشّاملة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة بين الأفراد وبين الفئات وبين الجهات والتّفتّح الثّقافيّ في إطار الثّوابت الوطنيّة وهويّتنا المتكوّنة من أجزاء لا تتجزّأ ولم تتجزّأ سابقًا: الإسلام والعروبة والأمازيغيّة ؛ ومن أهدافها أيضا استرجاع كرامة الجزائر في علاقاتها مع البلدان الأخرى ؛ فبالرّغم من المحاولات المختلفة التي سعت إلى إطفاء نوره، مازال حزب جبهة التّحرير الوطنيّ يكوّن الحركة السّياسيّة الأولى في الجزائر وذلك بإرادة الشّعب الّذي عبّر عنها عن طريق صناديق الاقتراع في 5 جوان 1997 وفي 23 أكتوبر 1997، مؤكّدا بهذا الموقف التفافه السّابق حول جبهة التّحرير الوطنيّ.

* إن الصّورة الّتي نراها جميعًا اليوم، في هذه القاعة، صورة تعكس التّواصل بين الأجيال وتجسّد الوفاء والصّمود أمام المشاكل والإغراءات والضّغوط وتُجسّم من خلال أجيال المناضلين المتلاحقة التّصميم على مواصلة رسالة أوّل نوفمبر 1954 المقدّسة وذلك على يد جيل الثّورة الّذي يتناقص بفعل الزّمن وأجيال أخرى من المناضلين وهم يتكاثرون.

* إنّ الأحداث الّتي عاشتها الجزائر منذ أكتوبر 1988، ومازالت تعيش آثارها المأسويّة إلى الآن، بيّنت بكلّ وضوح أنّ عمليّة الإقصاء المدبّر لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ من الحكم كان خطأً سياسيًا جسيمًا إذْ لم يكن مُقرّرًا من طرف الشّعب بصفة شرعيّة.

* فبالرّغم من وجود مشاكل اجتماعيّة كان يعانيها الشّعب نتيجة انهيار أسعار البترول والبيروقراطيّة واللامبالاة والانحرافات في سلوك بعض المسؤولين، إن إقصاء حزب جبهة التّحرير الوطنيّ كان مصطنعًا ومفتعلاً لتغيير نظام الحكم والنّظام الاقتصادي عن طريق الشّارع لا عن طريق حوار واسع وعن طريق مؤسّسات مُنتخَبة.

* فوقعت تجاوُزات وانزلاقات مازالت الجزائر تدفع ثمنها الغالي إلى الآن.

* فالتّغييرات السّياسيّة الّتي أُدخلت إثرَ أحداث أكتوبر 1988 لم تمرّ على استشارة اللّجنة المركزيّة ولم تَحظَ بدراسة عميقة ولا بِرُزنامة تَكفُل لها النّجاح وتُجنّبها التّقلُّبات.

* فَفَقَدَ الشّعب الجزائري ثِقته في الحُكّام وفَقَد الأمل في مستقبل أولاده وفي مستقبَل بلده.

* إنّ بعض التّغييرات كانت محتومة نظرًا إلى ما طرأ من تحوُّل في العالم وبالخصوص في المخيّم الاشتراكي وفي المخيّم الغربي الّذي أصبح يُؤثّر مباشرة بتفوّقه التّكنولوجي ووسائله الإعلاميّة، إلاّ أن التّسرُّع قد فتح المجال لحركات سياسيّة البعض منها يبُثّ مفهومًا غالطًا للإسلام وينادي للجهاد في بلد مسلم وضدّ المسلمين والبعض الآخر ينشر مفهومًا لائكيًا للديمقراطيّة، مفهومًا غريبًا عن شعبنا ولا يتلاءم مع ديننا الحنيف وتيّار ثالث يريد القطيعة مع الماضي بوضع الحضارة الإسلاميّة العربيّة بين قوسَين ويتجاهل كنوز التّجربة الثّوريّة وتجربة البناء والتّشييد.

* فلم يَتنبّه النّظام آنذاك للخطر النّاجم عن تَطرُّف الطّرح بل راح يُغلق أو يحتلّ مَقرّات حزب جبهة التّحرير الوطنيّ تاركًا المجال للشّتم والافتراء والخُطَب التّهديديّة تفعل فعلها الهدّام شيئًا فشيئًا، ولم يأخذ المسؤولون آنذاك الاحتياطات اللاّزمة لضمان نزاهة انتخابات 1990 و 1991 فوقع التّزوير لا من طرف الإدارة (كما وقع فيما بعد) بل من طرف حزب اعتبر التّزوير حَلالاً بل واجبًا في حين قام بعض المسؤولين السّياسيّين بتشجيع الأحرار على حساب حزب جبهة التّحرير الوطنيّ.

* وهناك مَن اعتبر تحرير المبادرة الاقتصاديّة مرادفًا للرّبح الفاحش ومرادفًا لتكسير كلّ ماهو قطاع عامّ بدون التّمييز بين القطاعات النّاجحة والقطاعات المفلسة وهناك من اعتَبر تحرير المبادرة الاقتصاديّة مُرادفًا لتخلّي الدّولة عن الاهتمام بالأشغال الكبرى الّتي تلعب دوراً أساسيًا في امتصاص البطالة ومرادفًا لترك الفئات المحرومة تتخبّط في مشاكلها في حين أنّ العدالة الاجتماعيّة مكمّل أساسيّ لِكل مجهود تنمويّ ولكُلّ تفتّح اقتصادي.

* فنتيجةً للإقصاء المصطنَع لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ من الحكم ونتيجةً للتّسرُّع وانعدام الحوار الواسع قبل إدخال تغييرات أساسيّة ونتيجةً لانتشار العنف الإرهابيّ الّذي اختار اللّجوء إلى السّلاح والوحشيّة للوصول إلى السُّلطة، تحوّل الأمن الّذي كانت تتمتّع به الجزائر إلى «لا أمن» وتحولت الأسعار المعقولة والمدعّمة لبَعض الموادّ الأساسيّة إلى أسعار مجنونة وتحولّ الطبّ المجّاني إلى مشاهد قوافل الفقراء الّذين يتسوّلون في الشّوارع لإيجاد مَن يتصدّق عليهم بنَصيب من المال لشراء الدّواء وتحولّ طالب السّكَن إلى طالب المُستحيل وأصبحت المناطق الجبليّة والسّهبيّة والجَنوبيّة تنتظر مَن يخفّف عليها أسعار الموادّ الضّروريّة للحياة وأسعار استخراج المياه وأسعار الكهرباء والغاز وتحول إعجاب الخارج بالجزائر إلى نظرة سَلبيّة لا يستطيع أن يتحمّلها من يُسافِر إلى البُلدان الأخرى.

* فأمام الفوضى السّياسيّة وعدم التّحكُّم في الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأمام الآثار النّاتجة عن التّسرُّع في اتخاذ القرار والانفراد به وأمام انتشار العنف، حاول حزب جبهة التّحرير الوطنيّ (وهو معترف بحتميّة التّعدُّديّة السّياسيّة) أن يُقدّم حُلولاً للحوار الشّامل والكامل ومخطّطًا للرجوع إلى الشّعب وذلك لبعث المُؤسّسات المنتخَبة وفَضّل ألاّ يشارك في مُؤسّسات انتقاليّة غير منتخَبة وقَد تأزّمت علاقاته مع السُّلطة بعد اجتماع بعض قياديّي الأحزاب الجزائريّة (ومن بينها حزبنا) في الخارج بمساعي مُؤسّسة مسيحيّة عالميّة، وقد حاول البَعض من قياديّي حزب جبهة التّحرير الوطنيّ الإقناع بضرورة عقد ندوة وطنيّة بالجزائر. فوافق رئيس الدّولة المجاهد اليامين زروال على الفكرة وصرّح بأنّه يرحّب بكلّ اقتراح سياسيّ يصدر من الجزائر ومن طرف أحزاب سياسيّة تندّد بالعنف، فلم نتمكّن من عقد هذه النّدوة بسبب مُماطلة البَعض وتهاوُن البعض الآخَر.

* فاستُؤنِفَ الحوار في ظرف سياسيّ آخر لأن الشّعب الجزائري انتخب المجاهد اليامين زروال كرئيس للجمهوريّة بعد تنافُس مع مُرَشَّحين آخرين ؛ والجَدير بالتّذكير أن لجان المساندة الّتي قامت بالحملة كانت مُتألّفة أساسًا من مناضلي حزب جبهة التّحرير الوطنيّ، فتحمّل حزب جبهة التّحرير الوطنيّ مسؤوليّته وشارك في الحوار بأفكاره واقتراحاته لأنّ الهدف الأساسي للحوار كان الرّجوع إلى الشّعب (بَعد إدخال بعض

التّعديلات الضّروريّة على دستور 1989) قَصدَ انتخاب ممثّليه ديمقراطيًا في المؤسّسات الشّرعيّة.

* لم تَحظَ اقتراحات حزبنا بالقبول مئة بالمئة لكنّ مشاركتنا أعادت حزبنا إلى السّاحة السّياسيّة بقُوّة وأعطته المكانة اللاّئقة به بحيث حصّل على ثقة أغلبيّة الأحزاب ليرأس عدداً من اللّجان وليحتفظ بشعاره الّذي حاول البعض تجريده منه ؛ وهنا، وللتاريخ لقد فصل رئيس الجمهوريّة وبعد موافقة أغلبيّة الأحزاب لصالح إبقاء الاسم المُقدّس لحزبنا «حزب جبهة التّحرير الوطنيّ» أي حزب يواصل رسالة جبهة التّحرير الوطنيّ بمحتواه الفكري وأهدافها النّبيلة مع مراعاة ضرورة التّطوير الملائم للعصر ولتطلّعات الشّعب.

* وقد دعّمت ندوة الوفاق الوطنيّ مركز الحزب واطّلع كلّ الحاضرين والرّأي العا[م] على مَواقفنا وعلى صدق نوايانا بالنسبة إلى التّعدديّة الحتميّة وعلى استعدادنا للمنافسة بالأفكار وبالبرامج وبجَيش من المناضلين والمناضلات.

* كان حزب جبهة التّحرير الوطنيّ يُطالب بالنّزاهة في الحكم إذا تعلّق الأمر بثلاثين سنة من نظام الحزب الواحد وكان يُكرّر أن الاختيارات في جميع الميادين كانت صَحيحة وحقّقت إنجازات هامّة ووزّعت الثّروة الوطنيّة على كلّ الفئات وعلى كلّ الجهات وصنّعت البلاد وخَرّجت جيوشًا من الأساتذة والمتخصّصين والمعلّمين وكنّا نقول إنّ بعض الأشخاص الّذين أخطؤوا في التّسيير وإنّ حزب جبهة التّحرير بَريء وكان ينبّه دائمًا للانحرافات فا[...] يقتنع بعض النّاس بهذه الحجَج فانعقدت النّدوة الاقتصاديّة الوطنيّة بدعوة من السّيّد رئيس الجمهوريّة وقُدّم تقرير كامل شامل يُحلّل جميع المراحل فأتى بالأرقام وبالأحكام التّي بيّنت أنّنا كُنّا على صَواب وأن إنجازات هامّة حُقّقت عبر المراحل قبل سنة 1990 و ولاسيّما في فترة رئاسة الرّئيس هواري بومدين رحمه الله ؛ وهذا الحكم لاينفي طبعًا ضرورة تصحيح بعض الأشياء.

* وما يُؤكّد أنّنا كُنّا على صواب هو أنّ الوضعيّة لم تتحسّن بَعدَ عشر سنين و[...] الشّعب أعاد إلينا الثّقة في الانتخابات التّشريعيّة وفي الانتخابات المحليّة الأخيرة.

* فالتّحرك السّياسيّ في اتّجاه القواعد النّضالية واتّجاه الشّعب، بمناسبة حملة تعديل الدّستور والانتخابات، أبرَز عدّة مظاهر أثّرت على السّاحة السّياسيّة ومازالت تؤثّر على المدى المتوسّط :

1) إن حزب جبهة التّحرير الوطنيّ استطاع أن يستقطب عدداً هائلا من الشّابّات والشّبان المقتنعين بأفكاره وببرنامجه،

2) إن حزب جبهة التّحرير الوطنيّ تَواجَد بمرشّحيه في الأغلبيّة السّاحقة من البَلديّات في حين لم تستطع أحزاب أخرى أن تتجاوز نصف عدد البَلديّات أو حتى العُشُر (بالنّسبة إلى البعض) فتحولّت بعض الأحزاب بالفعل إلى أحزاب إقليميّة في حين ذهَبت إلى المتحف أحزاب أخرى كانت قد وضعتنا في المتحف ونحن أحياء ولنا أخلاف تتكاثر، وقد قدّم حزبنا 20.000 مرشّح للانتخابات.

3) إن حزب جبهة التّحرير الوطنيّ حَصّل على أغلبيّة أصوات النّاخبين والكُلّ يعلم ذلك ومثال لمديّة لَخير دَليل على ذلك (إذْ تحولّ عدد البلديّات الجبهويّة من 10 إلى 52 وتحولّ عدد المنتخَبين الولائيين الجبهويّين من 8 إلى 17 بفضل مساهمة حقوقيين مناضلين في تكوين الملفّ ومتابعته وبفضل تطبيق مبدإ استقلاليّة القضاء.

* وقد قَدّمنا احتجاجات على عدم احترام مبدإ حياد الإدارة وعدم احترام تعليمات رئيس الجمهوريّة.

* وقد فضّلنا اللّجوء إلى الطّرُق الشّرعيّة لأنّنا لا نرضى باستعمال العنف لاسترجاع حقّ أو للوصول إلى السُّلطة ولأنّنا اكتشفنا أنّ هناك نوايا لضرب المؤسّسات وللرّجوع إلى الوراء، إلى مرحلة انتقاليّة أخرى لا نعرف نهايتها ولا نعرف أخطارها ومن بين أخطارها التّدَخُّل الأجنبيّ.

* لقد فَضّلنا أن نعمل داخل المؤسّسات على تحسين سَيرها وفَضّلنا ألّا نضيف أزمة

على أزمة لأنّ الشّعب الجزائري يريد الهدوء، يريد الاستقرار، يريد الجِدّ، يريد النّزاهة وينتظر بفَراغ الصّبْر تخفيف المعاناة التي يَعرفها منذ سنوات !

* إنّ أكبر انتصار لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ هو أنّه أبطَل نتائج كلّ التّحاليل التي كانت تتوَقّع فَشَله في الانتخابات والتي كانت صادرة من بعض المسؤولين الإداريّين ومن الأحزاب المنافسة ومن الجرائد الوطنيّة والأجنبيّة ومن بعض القياديين في حزبنا ؛ إنّ كان أكبر انتصار لأنّنا خضنا معركة بجنب المناضلين الصّادقين ضدّ كل القوى المختلفة : إدارة متحيّزة، إعلام معاد، أحزاب مستهدفة حزبنا أساسًا وحزب مُصطنَع لإضعاف حزبنا وبعض القياديين الفوضويّين ذوي المطامح الشّخصيّة.

* نحن في عهد التّعدديّة فمن لم يَرضَ بخطّ الحزب أو ببَرنامجه فله كلّ الحريّة للالتحاق بتيّارات أخرى أو لإنشاء حزب يَشفي به غَليلَ مطامحه الشّخصيّة ويحقّق فيه أحلامه السّياسيّة ؛ فعلى هذا المؤتمر السّابع أن يجعل حَدًا نهائيًا لهذه التّصرُّفات ولمثل هذه الخِيانات وذلك عن طريق تعديل النُّصوص وعن طريق الانتخابات.

* أيمكن أن يعَدّ من القياديّين أو من المناضلين الصّادقين مَن يطلب من القاعدة (وهو لا يعرفها) أن تثور على القيادة متجاهلاً أنّ المؤتمر وحده هو الّذي يغيّر القيادة أحمدُ اللّه الّذي قدّرني على زيارة 48 ولاية في ظرف عام ونصف فَشعرتُ بالاهتمامات والرّغبات الحَقيقيّة للقاعدة فهي طالبت ومازالت تُطالب بوحدة الصّفّ وبالجدّ وبفتح الباب للشّبّان وبالتّخلّص من الانتهازيّين ومّمن لَطّخوا سمعة الحزب.

* أيمكن أن يُعَدّ من القياديّين ومن المناضلين الصّادقين مَن يَشُكّ في قدرة الحزب على المنافسة في الانتخابات التّشريعيّة ويَنشر بَيانًا عَشيّة تلك الانتخابات ولايشارك في الحملة الانتخابيّة؟وقد ذهَب البعض منهم إلى شَنّ حملة ضدّ مرشّحي حزبنا.

* فقد آن الأوان لمن أخطأ في تحليله وفي موقفه أن يعترف بالفَشَل الذّريع لا

الانتفاضة التي دعا إليها تَحَوَّلت إلى استيقاظة ولأنّ الانكسار الّذي تَوَقّعه تحوّل إلى انتصار.

* أيمكن أن يُعَدّ من القياديّين أو المناضلين الصّادقين مَن يُغَذّي يوميًا بعض الصّحُف بأخبار كاذبة أو مُشَوَّهة وبأسرار المداولات متناسيًا أن القانون الأساسيّ يُلزم المُناضلين مَهما تكن درجتهم في سُلَم المسؤوليّات بالمحافظة في كلّ الظّروف على أسرار الحِزب وعلى احترام السُّلّم النّظاميّ.

* أيُعَدّ من القياديّين أو من المناضلين الصّادقين مَن ينام عن النّضال سَنوات ثمّ يستيقظ فَجأة عَشيّة الانتخابات وعَشيّة المُؤتمر ؟

* أتقبلون أن يتقدّم مناضل في قائمة منافِسة لقائمة حزب جبهة التّحرير الوطنيّ ثمّ يَفشل ثمّ يعود إلى الجبهة كأنّه لم يحدث شَيء ؟

فهاكم أربعة صُوَر حقيقيّة للمناضلين والمناضلات فلا تنسوها:

ا) مناضلة تقول لزوجها « طَلّقني إذا طَلّقتَ الجبهة »

ب) شابٌ ينخرط في حزب جبهة التّحرير الوطنيّ فَيُسأل لِماذا دخلتَ في الجبهة فيجيب « لِأنّني أحبّ الجبهة فقط »

ت) مُناضل يَتَسلّح للدِّفاع عن نفسه فَيَقُول له مسؤول إداريّ «اختَر مابين حزب جبهة التّحرير الوطنيّ وسلاحك » فيَقول «أختار حزب جبهة التّحرير الوطنيّ فَخُذ سلاحك ولو تعرّضتُ بعد ذلك للقتل»

ث) مُناضل تُعرَض عليه مسؤوليّة سامية في الدّولة فلا يقبلها لأنّه يُفَضّل مصلحة الحزب وصداقيّة الحزب على ترقيته الشّخصيّة؛

ج) مناضل تفرض عليه وظيفته تجميد نشاطه الحزبيّ ولكنّه يبقى جَبهويّ الفكر وجبهويّ السّلوك.

كنت أتمنّى أن أعيش حتى المؤتمر لِأقول جملة مُفيدة فأقولها اليوم «مَن رَقّته الجبهة بغير حقّ، حان الوقتُ أن تُسقِطه بِحَقّ».

* آن الأوان أن يعود كلّ واحد إلى الاتصال بالقاعدة مهما تكن المسؤوليّة الّتي تَسلّمها في الماضي أو يتسلّمها في المستقبل ؛ يكفي التّكبُّر والتّكلّف فالبعض ينتظر «الزُّرناجيّة» أو «القَلّال» لِيلتحق نظاميًا بالهياكل.

* إنّ النّضال داخل الهياكل وفي كلّ مكان ؛ يوجد مناضلون في الحكومة وفي المجلس الشّعبيّ الوطنيّ وفي مجلس الأمّة وفي المجالس الولائيّة والبلديّة وفي قطاعات عديدة من النّشاط الوطنيّ ؛ فواجب الحزب أن ينظّم الاتّصال المستمرّ بهؤلاء المناضلين وفي ظلّ احترام القانون، فإن كتلة الجبهة في المجلس الشّعبيّ الوطنيّ كتلة محترَمة ولها وَزن وكتلة الجبهة في مجلس الأمّة بالرّغم من قلّتها لها وزن ونتمنى أن يَرتفع عددها بعد المصادقة على تقرير لجنة التّحقيق؛ رئاسة المجلس الشّعبيّ الولائيّ في العاصمة عادت إلى حزب جبهة التّحرير الوطنيّ بالرّغم من المناورات.

* إنّ قرار الحزب بالمشاركة في الحكومة الائتلافيّة كان اختياراً مدروسًا وواقعيًا لأن الشّعب أراد أن تعود جبهة التّحرير إلى الحكم ولأنّنا فَضّلنا أن نُؤثّر في القرارات بدلاً من أن نبقى مُتفرّجين نُصدر من حين إلى آخر بيانات تُقرأ في يومها وتُنسى في غَدها !

* ولعلمكم فإن الوُزراء المناضلين في حزبنا لهم كلمة مسموعة في مستوى الحكومة ولهم قدرة على عمل إيجابيّ لصالح الجزائر ولصالح المواطنين في قطاعاتهم.

* وكُلّ واحد يعرف أنّ قرار المشاركة اتُّخذ في جوان 1997 فإذا كان خَطأ كما يدّعي مناضلو الصّالونات فلماذا أعطانا الشّعب في أكتوبر 1997 خمسمئة ألف صوت زيادة على نتائج جوان بِغضّ النّظر عن التّزوير الّذي حَرَمنا من أصوات أخرى ؟

* وقد اقترحنا على رئيس الحكومة لقاءات دوريّة بين مسؤولي أحزاب الائتلاف الحكوميّ فقَبِل ذلك وقد تمّ لقاءان من هذا النّوع مما يسمح لحزبنا بأن يبلّغ أفكاره واقتراحاته وتخوّفاته واحتجاجاته في بعض الأحيان.

* فهكذا أصبح حزبنا المُخاطَب الأساسيّ في المجال السّياسيّ والمجال الحكوميّ والمجال المؤسّساتيّ وطنيًا ومَحَليًا.

* فإذا وقع تعتيم في السّابق فإن الصّحف الّتي استطعنا أن نصدرها على يد بعض المناضلين ستوصل صوت الجبهة ونشاطها واقتراحاتها وانتقاداتها إلى كلّ مكان استعدادًا للمعارك السّياسيّة القادمة.

* وستُسمع مواقف حزبنا بالنّسبة إلى العديد من القضايا الخطيرة في العلاقات الدّوليّة ؛ ولقد أصدرنا كثيرًا من المواقف إلّا أنّ بعض الصّحف تفضّل بيع حيّز لنشرها، ولقد أصدرنا أخيرًا بيانًا باسم المكتب السّياسيّ فيما يخصّ التّهديدات الأمريكيّة بالحرب ضدّ العراق وأشرنا إلى الانحراف الخطير الّذي وقع في تطبيق القانون الدوليّ الّذي أصبح انتقائيًا أي يُطبّق على المسلمين وعلى العرب وعلى العالم الثّالث ولا يطبّق على الآخرين كما أشرنا إلى الانحراف الخطير الّذي يتمثّل في أن تحلّ حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة محلّ مجلس الأمن وفي أن تحوّل خلافًا تأويليًا لقرار مجلس الأمن إلى خلاف ثنائي بين أمريكا والعراق.

* إلاّ أن الصّحافة لم تنشر هذا البيان المهمّ باستثناء بعضها. وقد أشار البيان أيضا إلى عمل بعض الدّول على تغيير نظام الحكم السّياسيّ والاقتصاديّ في محلّ الشّعوب الّتي يعنيها الأمر وهذا ما يحدث بالفعل ضدّ العراق وضدّ ليبيا، أمّا التّأييد المطلق لإسرائيل ضدّ الفلسطينيين وضدّ العرب فحدّث ولا حرَج ؛ فلماذا الصّمت عن احتلال الأراضي العربيّة من طرف إسرائيل ولماذا الصّمت عن جرائمها ضدّ حقوق الإنسان وحقوق الشّعوب !

* فقد حان الوقت لبلدان العالم الثّالث أن تستيقظ من سُباتها ومن دهشتها وأ
تترك الشّعور بالنّقص وأن ترفض بشدّة الهيمنة الّتي خَلَفت الاستعمار وأن تقاوم محاول
التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة الّذي يَمنعه نظام الأمم المتّحدة ؛ فحزب جبهة التّحرير الوطن
سيدافع بكلّ قوّة عن مبدإ عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة بأيّة صفة كانت. وأمامك
نَصّ دقيق لتكييف السّياسة الخارجيّة مع المستجدّات بدون الرّجوع عن المبادئ الأساسيّ
الّتي دافعت عنها الجزائر تحت القيادة الرّشيدة للرّئيس الرّاحل هواري بومدين رحمه الل
فاستحقّت بها الاحترام.

* ومن واجب أعضاء المؤتمر السّابع أن يُنجحوه ونجاحه متوقّف على نُكران الذّا
وترك المسائل الشّخصيّة أو التّهجّمات الشّخصيّة.

* أمامكم نصوص ثريّة في جميع الميادين، نصوص قلّما نجدها عند تيارات أخرى
إنها نتاج التّجربة الطّويلة المكتسبة ؛ إنها نِتاج احتكاكها بالدّروس المرّة الّتي عِشناها من
1988.

* عليكم بالحرص على الانضباط مستقبَلاً وعليكم بالاعتماد على النّفس في تموي
الحزب ليضمن استقلاليّته ويكون في مأمن من التّقلبات الإداريّة ؛ والوقاية منها تكمن ف
شراء المقرّات الأساسيّة وهذا ممكن نَظرًا إلى عدد المناضلين ؛ والباب مفتوح في القانو
الّذي يسمح بالوصول إلى اشتراك فرديّ سنويّ قدرهُ خمسة آلاف دينار تقريبًا وإلى تبرّ
فرديّ سنويّ قدره خمسمئة ألف دينار تقريبا بالنسبة إلى القادرين على ذلك طبعًا.

* إنّ عدد أعضاء اللّجنة المركزيّة قليل بالمقارنة مع عدد أعضاء المؤتمر ؛ فالإنسا
إذا لم يجد نَفسه في هذه الهَيئة فهذا لا يعني نهاية النّضال بل استئناف نضال على شك
جديد وفي ميادين عديدة ومختلفة.

* بالرّغم من الأمواج الهائلة والأخطار المحدقة ، استطعتُ أن أوصل السّفينة الّت
كلفني الإخوة بقيادتها (بدون أن أطلب ذلك وبدون أن أناوِر من أجل ذلك)، استطعت أ

الملحق رقم 03

أوصل السّفينة إلى شاطئ قصر الأمم، إلى قاعة انعقاد المؤتمر السّابع الّذي له من الآن فصاعداً كلّ السّيادة لتقرير المراحل الآتية الّتي تعيد حزبنا إلى الحكم عن طريق الشّعب والّتي ستؤكّد لصالحه النّصر الّذي حُرِم منه.

* إنّ أنظار المناضلات والمناضلين متّجهة إليكم فلا تُخيّبوا آمالهم.

يحي حزب جبهة التّحرير الوطنيّ في خدمة الجزائر

وفي خدمة الشّعب

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

حزب جبهة التحرير الوطني

المؤتمر السابع

لائحة

المنطلقات الفكرية والسياسية

قصر الأمم 1، 2، 3 مارس 1998

المصدر: نفس المصدر السابق، ص ص 13-27.

إن المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بنادي الصنوبر أيام 1، 2، 3 مارس 1998.

* استنادا إلى المنطلقات الأساسية التي قامت عليها فلسفةُ جبهة التحرير الوطني أثناء ثورة التحرير المجيدة بكل ما فيها من قيم ومبادئ وأهداف،

* استنادا إلى مواثيق جبهة التحرير الوطني ونصوصها الأساسية التي جاءت في كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع، وظروفه الواقعية تمثل اجتهادا فكريا وجهدا نظريا يرسم المعالم الكبرى لمسيرة الأمة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية،

* وبناء على أن الثوابت الوطنية للأمة والمرتكزات الكبرى لهويتها الجماعية وكيانها الحضاري، هي الأساس الذي يمثّل نقطةَ اللقاء بين كلِّ الوطنيين العاملين على تحقيق مستقبلها الأمثل،

* ونظرا إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني كان ومازال يؤمن بتطبيق مبادئ الديمقراطية الحقة، الأمر الذي مكّنَهُ من التكيّف المستمر مع التطورات المتعاقبة التي بلغت أوجها الحالي بظهور تعددية حزبية جعلته يسجل نضاله الفكري وعمله السياسي ضمن هذا الإطار،

فإن المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني يصادق على اللائحة الآتية :

إن المرحلة التي تجتازُها البلاد اليوم، وماتتميزُ به من صراع سياسي شديد على القيم الوطنية، والمبادئ الديمقراطية، وطبيعة بنيةِ الدولة الجزائرية من ناحية، والظروف الصّعبة والتحديات التي يُواجهها حزب جبهة التحرير الوطني في غمرة تجديد بنائه لتكييف نضاله مع المعطيات السياسية الحديثة من ناحية أخرى، تتطلب إقامة عدد من العلامات البارزة على طريق نضاله في الفترة القادمة، يستمدها أساسا من الروح المنتظمة لكل مواثيقه ونصوصه الأساسية السابقة، ومن المجهود الفكري الذي يبذلُه باستمرار من أجل استيعاب المستجدات على الساحة الوطنية، والتفاعل مع متطلبات الواقع الاجتماعي الذي فرضتْهُ التحولاتُ الجديدة.

أولا: القيمُ الوطنية وطبيعةُ الدولة الجزائرية

* تميز الشعب الجزائري منذ فجر تاريخه بمجموعة من الخصائص جعلت منه مجتمعًا محبًا للحرية، غيورا على كرامته، متمسكا بقيم التضامن والتآزر، لاسيما أثناء الشدائد والملمّات. وقد أرسى فيما بين أفراده قواعد ثابتة للتشاور في المسائل الحيوية المصيرية جعلتْهُ أكثرَ تلاحماً في وقت مبكّرٍ من تاريخه العريق.

* وقد تشكلت الملامحُ الكبرى للكيان الوطني مع ظهور الدولة النوميدية منذ أواخر المائة الثالثة قبل الميلاد، وازدادت تلك الملامحُ بروزاً في ظل مبادئ الكفاح الذي خاضه الشعب لتخليص المنطقة كلّها من الهيمنة الاستعمارية التي أثقلت كاهلَ المجتمع الجزائري من جراء ممارسات الاحتلال الروماني. ولم تتوقف مقاومةُ الشعب، وانتفاضاتُه ضد الغزاة المتعاقبين خلال قرون طويلة.

* ثم جاء الإسلام إلى الديار المغاربية في بداية القرن الأول للهجرة برسالة سماويةأساسها: العدل والمساواة، والتراحم، وتساوي الجميع أمام القانون، والتحرر من كل قيود الخضوع، والعبودية والهيمنة.

* ولقد كان الدينُ الإسلامي بمثابة الوعاء الشامل الذي انصهرتْ فيه العبقريةُ الجزائريةُ بكل ماتحمله طبيعةُ المجتمع الجزائري من قيم الشهامة، والأنفة، وعزة النفس،

إن المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بنادي الصنوبر أيام 1، 2، 3 مارس 1998.

* استنادا إلى المنطلقات الأساسية التي قامت عليها فلسفةُ جبهة التحرير الوطني أثناء ثورة التحرير المجيدة بكل ما فيها من قيم ومبادئ وأهداف،

* استنادا إلى مواثيق جبهة التحرير الوطني ونصوصها الأساسية التي جاءت في كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع، وظروفه الواقعية تمثل اجتهادا فكريا وجهدا نظريا يرسم المعالم الكبرى لمسيرة الأمة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية،

* وبناء على أن الثوابت الوطنية للأمة والمرتكزات الكبرى لهويتها الجماعية وكيانها الحضاري، هي الأساس الذي يمثّل نقطةَ اللقاء بين كلّ الوطنيين العاملين على تحقيق مستقبلها الأمثل،

* ونظرا إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني كان ومازال يؤمن بتطبيق مبادئ الديمقراطية الحقة، الأمر الذي مكّنَهُ من التكيّف المستمر مع التطورات المتعاقبة التي بلغت أوجها الحالي بظهور تعددية حزبية جعلته يسجل نضاله الفكري وعمله السياسي ضمن هذا الإطار،

فإن المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني يصادق على اللائحة الآتية :

إن المرحلة التي تجتازُها البلاد اليوم، وماتتميزُ به من صراع سياسي شديد على القيم الوطنية، والمبادئ الديمقراطية، وطبيعة بنيةِ الدولة الجزائرية من ناحية، والظروف الصّعبة والتحديات التي يُواجهها حزب جبهة التحرير الوطني في غمرة تجديد بنائه لتكييف نضاله مع المعطيات السياسية الحديثة من ناحية أخرى، تتطلب إقامة عدد من العلامات البارزة على طريق نضاله في الفترة القادمة، يستمدها أساسا من الروح المنتظمة لكل مواثيقه ونصوصه الأساسية السابقة، ومن المجهود الفكري الذي يبذلُه باستمرار من أجل استيعاب المستجدات على الساحة الوطنية، والتفاعل مع متطلبات الواقع الاجتماعي الذي فرضتْهُ التحولاتُ الجديدة.

أولا: القيمُ الوطنية وطبيعةُ الدولة الجزائرية

* تميز الشعب الجزائري منذ فجر تاريخه بمجموعة من الخصائص جعلت منه مجتمعًا محبًا للحرية، غيورا على كرامته، متمسكا بقيم التضامن والتآزر، لاسيما أثناء الشدائد والملمّات. وقد أرسى فيما بين أفراده قواعد ثابتة للتشاور في المسائل الحيوية المصيرية جعلتْهُ أكثرَ تلاحماً في وقت مبكّرٍ من تاريخه العريق.

* وقد تشكلت الملامحُ الكبرى للكيان الوطني مع ظهور الدولة النوميدية منذ أواخر المائة الثالثة قبل الميلاد، وازدادت تلك الملامحُ بروزاً في ظل مبادئ الكفاح الذي خاضه الشعب لتخليص المنطقة كلّها من الهيمنة الاستعمارية التي أثقلت كاهلَ المجتمع الجزائري من جراء ممارسات الاحتلال الروماني. ولم تتوقف مقاومةُ الشعب، وانتفاضاتُه ضد الغزاة المتعاقبين خلال قرون طويلة.

* ثم جاء الإسلام إلى الديار المغاربية في بداية القرن الأول للهجرة برسالة سماويةأساسها: العدل والمساواة، والتراحم، وتساوي الجميع أمام القانون، والتحرر من كل قيود الخضوع، والعبودية والهيمنة.

* ولقد كان الدينُ الإسلامي بمثابة الوعاء الشامل الذي انصهرتْ فيه العبقريةُ الجزائريةُ بكل ماتحملُه طبيعةُ المجتمع الجزائري من قيم الشهامة، والأنفة، وعزة النفس،

وإباء الضيم، والتعلق بالحرية......، فلاقت هذه الفضائلُ التاريخيةُ صورتَها في نفوس الفاتحين العرب، فتشكّلت من كل ذلك الشخصيةُ الوطنية التي تغذّت بقيم الجهاد، وارتوت من مَعين المثل الإسلامية، وقد اتخذت من اللغة العربية، لغة القرآن، لسانا لها عبّرت به عن إبداعها الثقافي، وعن مساهمتها الفكرية، واندماجها كلية في الحضارة العربية الإسلامية التي ظلت، مدة قرون طويلة، تشعّ منها أنوار المعارف والعلوم، فتجلى الظلام عن دروب القرون الوسطى حيث كان يخيّمُ الانحطاط والجهل والشعوذة خارج العالم الإسلامي.

* وإذا كان الاحتلال الفرنسي يمثل أكبر نكسة في مسيرة الشعب الجزائري ومأساة حافلة بالبؤس والشقاء، لما ارتكبه المستعمر الباغي من جرائم وفظائع، لا يمكن أن تنساه الذاكرة الجماعية للأمة ولما دبّره من مكائدَ ومخططات التشويه والمسخ لعقيدة وشخصيّة الشعب الجزائري وثقافته ولغته الوطنية وهو مالم تَنمَحِ إلى الآن كل آثاره الوخيمة.

* إلّا أنّ الشّعب الجزائري بالرّغم من كلّ هذا لم يستسلم أويستكنْ لهذه الحال بل سارع وفي العديد من المحاولات في انتفاضات شعبية للتّخلص والتّحرّر، فكان ميلادُ جبهة التّحرير الوطنيّ التي فجّرت لدى الأمة الجزائرية تلك الطاقة الثورية العارمة التي مكنتها من تسجيلِ أروع ملاحم البطولة والتضحية في التاريخ المعاصر من خلال ثورة نوفمبر الخالدة.

* وقد تُوِّج ذلك الجهاد الطويل والتضحيات الجسامُ بإعادة بعث الدولة الجزائرية على أسس عصرية متينة راسخة، تجمع بين الماضي العريق بكل أبعاده، وكلّ ثوابته وحلقاته المتتابعة المنسوجة، وبين قيم العصر ومتطلبات الحداثة.

* ومن هنا يتعيّن على حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الحقبة الجديدة من تاريخ الشعب الجزائري مواصلة رسالته في ترسيخ أسس ودعائم الدولة الوطنية الحديثة بتعبئة كل فئات وشرائح المجتمع، هذه الدولة التي تُعَدّ من أهمّ مكاسب المقاومة الشعبية ونضالات الحركة الوطنية.

* وقد تأكد هذا الدور الرئيسي لحزب جبهة التحرير الوطني بمؤسساته الشعبية

والسياسية والعسكرية في الدفاع عن الوطن . أرضًا وشعبا وفي صيانة قيَمه وحماية عناصر انتمائه العربي الإسلامي عقيدةً وثقافةً ولغةً، ذلك الانتماءُ الذي ينبع من أعماق تاريخنا وخصوصياتنا الوطنية في نطاق روابطنا المغاربية وضمن الإطار العام الذي نشترك فيه مع كل الشعوب العربية والإسلامية والإفريقية.

* كما كان وما زال للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ووارث قيمه النبيلة دورٌ أساسي ورائدٌ في الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني والحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها الترابية.

ثانيا: تطوّر الحزب وتكييف نضاله

* لقد كانت الحركة الوطنية في طليعة القوى التحريرية في الجزائر التي استوعبت جوهر الصراع الطويل مع المحتل الغاشم، وأرست الدعائم الصلبة لمواجهته والتغلب عليه في النهاية وكانت جبهة التحرير الوطني صانعة نوفمبر المجيد أهمّ وأعظم الحركات التي أنجبتها الحركةُ الوطنية وتوّجَت بها كفاحها الطويل والمرير ضد الاستعمار.

* إلّا أن الظروف الصعبة والتراكمات التي أفرزتها التركة الثقيلة التي ورثتْها البلاد غداة الاستقلال والصراع على كرسي السلطة عقّدت من مهمة جبهة التحرير الوطني في الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها التاريخية تجاه الوطن والشعب، وتحقيقِ أهدافها المسطّرة في كل مواثيقها بدءا ببيان فاتح نوفمبر 1954 مرورا بميثاق الصومام 1956 وميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 وميثاقي 1976 و1986.

* كل هذه المواثيق رَسَمت وحددت برامجَ جبهة التحرير الوطني على الصعيد الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تجسيدا للمغزى والمضمون الحقيقي للاستقلال الوطني، تحقيقا لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين كل الجزائريين والجزائريات في ظل الرفاهية والازدهار والأمن والطمأنينة.

* تلك هي صورة الجزائر التي رسمت معالمها وضَحّت من أجلها جحافلُ شهدائنا الأبرار.

* وبالرغم من كل تلك الصعوبات والعوائق التي أشير إليها آنفا فإن جبهة التحريرالوطني استطاعت أن تصمُد أمام كلِّ الأعاصيرِ والهزات وتتكيَّفَ مع الواقع والمستجدات بعد أن تحولت إلى حزب مع حفاظها على المبادئ التي بُنِيَت على أساسها، والأهداف الثورية المعبِّرة عن طموحات وتطلعات الجماهير الشعبية.

* بيد أن الخارطةَ السياسيةَ للوطن وموازينَ القوة المتحكمة فيها قد أدّيا إلى تحجيم دورها وحصره في نطاق ضيّق أدّى بها في النهاية إلى اعتبارها مطيّة للوصول إلى مختلف مراتب السلطة.

* وقد استمر التعامل معها على هذا النحو إلى غاية صدور دستور 1989 الذي غيَّر الخارطة السياسية للبلاد بإقراره للتعددية .

* تلك التعددية التي اتسمت بالارتجال، واتُّخِذَت هي الأخرى مطيةً لتحقيق أغراض بعيدة كل البعد عن روح الديموقراطية الحقّة المعبِّرة عن تطلعات الجماهير الشعبية وحقّها في المشاركة الفعلية في تسيير شؤون البلاد.

* وقد أدّى ذلك الارتجال وسوء القصد في التعامل مع المعنى النبيل والمثل الأعلى للديموقراطية إلى بروز مشاكل عديدة ماتزال البلاد تعاني شرَّها.

* وإنه لمن الإجحاف في حقّ حزبنا ومناضليه ألّا نتعرض «ولو باختصار» إلى تلك المؤامرة الدنيئة التي استهدفت ضرب الجماهير الشعبية بإجهاض مشروعها الاجتماعي ونسف مكتسباتها التي حققتها في ظل توجهات جبهة التحرير الوطني وإيقاف مسيرتها الوطنية والثورية... تلك المؤامرة التي كشفت عنها أحداث أكتوبر 1988 الأليمة.

* هذه الأحداث التي كان من أسبابها الظاهرية تدهور القدرة الشرائية للمواطن وتفشي الانحرافات والآفات الاجتماعية التي كانت الفتيلَ لإشعال نار تلك الأحداث.

* لقد تأكد بالفعل أن حوادث أكتوبر كانت بفعل فاعل حاك في الظلام خيوطها ودبَّر أمورَها لغاية ثم تجاوزته، وفقد زمام السيطرة عليها، وإلّا كيف تم التأويلُ السريع لشعاراتها ومطالبها، وكيف تم تفسير المظاهرات العنيفة للشباب بأنّها تطالب بالتعددية

الحزبية مع أنَّ شعار المطالبة بتعدُّد الأحزاب لم يُرفَع قط طيلة هذه الأحداث.

* وهكذا مورست سياسةُ الإقصاء ضد المناضلين بمنعهم من إبداء أي رأي مخالف بحجة «الحفاظ على وحدة الفكر» ورُفِعَ شعارُ القطيعة الذي أراد من ورائه المغرضون أن يقطعوا العروة الوثقى التي نسجتها التّضحياتُ الجسامُ بين مراحل مسيرة جبهة التحرير الوطني منذ انطلاقة ثورة فاتح نوفمبر 1954 المجيدة ولكلٍّ طائفة منهم ذرائعها في تلك القطيعة، وكل تلك الذرائع على تعددها وتنوّعها تصُبّ في ساقية واحدة هي عزل تلك المراحل بعضها عن بعض، وضرب خاصية «التواصل» الذي تميزت بها مسيرةُ جبهة التحرير الوطني، وطبيعةُ التكامل فيما بين أحقابها.

* فشعار «القطيعة» الذي رُفِع في مطلع هذه العشرية مؤامرةٌ مدبرةٌ استهدفت تدميرَ مرتكزات جبهة التحرير الوطني وتبديد مكتسبات الشعب المتمثلة في الإنجازات الكبرى، وفي الرصيد الفكري والمعنوي الذي تراكم عبر العشريات الماضية.

* ومن هنا فإنّ فهم الحزب لمطلب القطيعة يتناقض تماما مع فهم المغرضين وغاياتهم من وراء محاولات التبديد والتشتيت التي تستهدف التشكيك والنسف لكُلّ ما أنجزه شعبنا خلال الثورة التحريرية ومرحلة البناء الوطني.

* إن فهم حزب جبهة التحريرالوطني «للقطيعة» هو الفهم السليم الذي يقتضيه منطق الحياة وتتطلبه طبيعة التطور الشامل في مسيرة المجتمعات بدافع البحث عن الأرقى والأفضل، إنها في المظهر والجوهر قطيعة مع السلبيات، ومع الممارسات الخاطئة ومع الذهنيات المتحجرة وأنماط السلوك التي تتنافى ومطمح التقدم والرقي وسيادة الأمن والعدالة، وليست «قطيعة» مع المراحل المجيدة من مسيرة الوطن في ظل جبهة التحريرالوطني، أو مع الأجيال المتعاقبة والمتعايشة التي ساهمت بقسطها الوافر في إنجاز تلك المهام الكبرى في بناء الوطن وإرساء أسس ودعائم الديموقراطية الحقّة، وإعطائها المضمون السياسي والاقتصادي والثقافي الملموس.

* وفي ظل هذه الحوادث والأجواء وتحت وطأتها الثقيلة انعقد «المؤتمر السادس» وكان إحساس المناضلين صادقًا حين خافوا على مصّير جبهة التحريرالوطني، ذلك أنهم رأوا سيوف الجميع مسلولةً عليه لا كَجهاز أخطأ أو انحرف ولكن كرمز وبرنامج تدور في فلكه

كلّ الثوابت والقيم الوطنية.

* إن الرصيد الفكري الضخم لحزب جبهة التحرير الوطني ومخزونَه النضالي الكبير وطابعَه الشعبي العميق، يجعل منه اليوم واحداً من أقدر التنظيمات السياسية في البلاد على القيام بدور رائد في إرساء قواعد جديدة للممارسة السياسية في ساحة تعددية بهدف بناء دولة ديموقراطية حقيقية.

* إن مستقبل حزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي فاعل وقوة نضال في المجتمع مرتبطٌ بمدى فعالية مناضليه الأوفياء لمبادئه وبرنامجه السّياسي لاسيّما في مثل هذه الظروف التي تتعرض فيها القيم الوطنيةُ للمساومة والمزايدة والتشكيك.

* ولئن كانت ظروفُ الثورة المسلحة قد اقتضت أن تكون جبهة التحرير الوطني ساحةَ لقاء لكل العناصر الوطنية المؤمنة بتحرير الوطن، وإخراج الاستعمار منه. ولئن كانت ظروف الاستقلال والملابسات التي تم فيها تسيير البلاد، قد سمحت للجبهة وهي في شكل تنظيم تجمُّعي أن تتّسع لكل من يعمل في ركن من أركان بناء الدولة الجزائرية، وتنمية المجتمع فإن واقع التنظيم الحزبي في البلاد، وأبعاد التعددية التي أقرها الدستور، لم تعد تسمح مطلقا بأي نوع من الانتماء إلى الحزب لا يكون أساسه الإيمان العميق بسلامة مبادئه، والنضالُ الصارم من أجل بلوغ أهدافه، والتقيدُ تقيداً تاما بالواجبات التي تفرضها قوانينه ولوائحه على المناضلين.

* ومن النتائج الطبيعية لهذا الواقع الجديد في مسيرة الوطن والحزب. أن مناضليه لم يعد من مهامهم تبنّي أية سياسة تعتمدُها السلطة القائمةُ والدفاعُ عنها كما أنه ليس من المعقول أن يعتقد بعض قدماء المناضلين في جبهة التحرير وأعضاءُ قياداتها السابقة من الذين اختاروا مواقع أخرى أن قيامَهم بمسؤوليات ما في أجهزة الدولة يؤهّلهم لإملاء آرائهم وسياساتهم على الحزب بحجة أنهم مازالوا يرون أنفسهم هم أيضاً يمثلون حزب جبهة التحرير الوطني.

* إنّ الأحزاب تكون في المعارضة كما تكون في السلطة، والذي يقرر هذا أو ذاك إنما هو مقدار ما تَحظى به من ثقة لدى الشعب ويبقى دورُ المناضل هو أن يَصْدُقَ في

الالتزام بمبادئ حزبه وأن يصمد أمام إغراءات الحكم، مهما كانت، لاسيّما في مثل هذه الفترة العسيرة التي تجتازها البلاد، والتي لن يُخرِجَهَا منها إلّا منطقُ التسامح، والتشاور، والحوار والاحتكام إلى إرادة الشعب الحرة وجعل مصلحة الوطن هي العليا.

* إن جبهة التحرير التي صنعت أمجاد الجزائر وحققت الأمل الأكبر للجماهير حين قادتها إلى النصر، قد فقدت في كثير من الأحيان فعّاليّتها عندما تسلّل إلى صفوفها الانتهازيون.

* ولم تتمكن من التخلص من هؤلاء الذين جاؤوا للمتاجرة بها والارتزاق منها لا للدفاع عن قيمها ومبادئها وبرامجها والنضال في صفوفها من أجل انتصارها .

* وينبغي أن تكون من أولويّاتها في هذه المرحلة بوصفها قوة جمع وتوحيد وساحة لقاء للطاقات الحية في المجتمع أن تقوم بعملية تجديد ذاتي واسع النطاق تشمل تنظيمَ هياكلها وتشكيلاتها البشرية، وصلاحيات هيآتها وطرائق عملها ونضالها في القواعد والقيادات وإبراز الكفاءات المخلصة والنزيهة وتعبئة صفوف الأمة بكل فئاتها وشرائحها وفي طليعتها الشباب.

* إن جبهة التحرير الوطني وجدت نفسها منذ بداية الاستقلال مربوطةً بعجلة الحكم والنظام القائم وكان عليها أن تتحمّل طوال مسيرتها أعباء ضريبة أن تكون دائما مَدينةً للحاكم بوجودها ونشاطها وليس العكس كما يقتضي المنطق السليم للأمور.

* وكان لعدم مرور الجبهة بعد الاستقلال بمرحلة ضرورية للأحزاب وهي مرحلة المعارضة ومنافسة الغير أثر خطير تمثل في عدم قدرتها على القيام بعملية الفرز الدائمة في صفوفها.

* إنّ الحُكم كان ينظر دائما إلى الجبهة على أنها مَحضنة تفرّخ فيها أفكاره أو أفكار الجماعة الخفية التي تخطط وتُنَظّر له، ولم يقبل أبداً أن تكون هذه الجبهةُ مصدرَ وحيه.

* إنّ الإصلاح الذي كان يُرفَع شعارُه بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يوم أن كان

يُزعم أن الحكومة هي حكومتُها كان ينبغي أن يشملَ كلَّ مرافق الدولة ومؤسساتها.

* ذلك أن الأدوات التي كانت سببًا من أسباب الفساد والإفساد وأوصلت البلاد إلى الوضع الذي تعرفه، لا تستطيع أبدا أن تتحوّل بصفة سحرية إلى أداة إصلاح.

* وهكذا حُوِّل شعار الكفاءة إلى مكافأة والالتزامُ بالمبادئ والقيم إلى نوع من الولاء لمراكز القوى والعناصر النافذة في الحكم.

ثالثا – الهويّة الوطنيّة والانتماء

* ظلت بلاد الشمال الإفريقي خلال قرون طويلة ساحة لقاء وتفاعل بين سكان المنطقة، والثقافات، والحضارات المتعاقبة عليها، والتي كان منشؤها: القارةُ الإفريقية، وبلدانُ الشرق الأوسط، وضفافُ البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.

* لقد بدأت تتشكل سماتُ الكيان الجزائري في إطار جغرافي أخذت ترتسم ملامح شكله العام في نطاق الدولة النوميدية منذ أواخر المائة الثالثة قبل الميلاد، بقيادة زعماء أمازيغ في تلك الحقبة المشهودة من مقاومتهم البطولية للاحتلال الروماني.

* إن الهُوية الجزائريةَ لا يمكن تحديدُها بمرسوم، أوصياغتُها وفقا لإرادة فئة أو جماعة مهما كان تأثيرُها في مجرى الأحداث. وإنما هي خلاصةٌ لتجربة تاريخية طويلة، وتراكم للعناصر الحضارية الحاسمة في مسيرة الأمة. وهي قاعدة صلبة بناها الشعب جيلًا بعد جيل، وأقام عليها كيانَه الوطني الذي لم تستطع كلُّ مخططات الاستعمار الفرنسي، ومحاولاته المتكررة أن تُفرِّغَهُ من محتواه.

* فالهوية الوطنية تشكلت بصفة تدريجية عبر قرون طويلة. وهي متعددةُ الأبعاد، منسجمة المضمون، يتألف منها كيان فريد للأمة: إسلامي – عربي – أمازيغي. وهذا الكيان هو ذاتٌ واحدة انصهرت فيها كلُّ تلك الأبعاد، وتداخلت فيما بينها بحيث يستحيل فصل بعضها عن بعض.

* وعندما استقر الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، ودخل المغاربة الأمازيغُ في دين الله أفواجا، تحولت طاقتُهم المشهود لها في ميادين الكفاح إلى رافد قوي للدعوة الإسلامية،

فرفعوا راية الجهاد وعبروا بها، لأول مرة، إلى القارة الأوروبية. وقد تم انصهار العناصر الأمازيغية والعربية، وتشكلت من مجموع ذلك شخصيةٌ مكتملةُ السِّمات، تتخذ من الإسلام عقيدةً في الحياة، ونظاما اجتماعيا متكاملَ الحلقات، ومرجعًا أخلاقيا للسلوكات والتصرفات بعيدا عن التّطرّف والعنف والمزايدات، وتعتمد الثقافةَ العربيةَ الإسلاميةَ إطارا حضاريا تساهم فيه بعبقريتها المتميزة، وتسعى إلى إثرائه بتجاربها الأصيلة.

* إن البعد الأمازيغي، وهو شقيقُ البعدين الآخرين، حقيقةٌ تاريخية، ورافدٌ هام من روافد شخصيتنا الوطنية، نعتزُّ به كاعتزازنا بالإسلام والعروبة، ونراه جزءا معبرا عن واقع انتمائنا لا ينبغي حَجْبُه وتغييبُه، ولا المبالغةُ في إبرازه كعنصر للتفريق والتمايز.

* لقد انتشرت اللغة العربية، بعد الفتح، جنبًا إلى جنب مع انتشار الإسلام. ولم يثبت في التاريخ أبدا أن العرب فرضوا لغتهم في البلاد المفتوحة، أو أجبروا أهلها على استعمالها، خلافًا لما تشهد به حوادث التاريخ المشهورة من محاولات الاستعمار الغربي قديمِه وحديثِه. والدليل القاطع على ذلك أن كل الدول الإسلامية التي قامت في بلاد المغرب العربي الإسلامي(مستقلة بشكل أو بآخر عن الخلافة المركزية) من دولة تيهرت الرستمية، إلى دولة تلمسان الزيانية، مرورا بشقيقاتها الفاطمية، والزيرية، والحمادية، والمرابطية، والموحدية، قد اتخذت من اللّغة العربية بمحض إرادتها لغةً رسمية للعمل والتعامل في كل مجالات النشاط الإداري، والسياسي، والديني، والعلمي.....

* إن المجتمع الجزائري لم يشهد في تاريخه الإسلامي صراعا لغويا على الإطلاق. وقد كان مفهوما ومقبولا لدى الجميع أن يتحدث الناس فيما بينهم اللهجات المحليةَ الشائعةَ في وسطهم، من عامية وبربرية مختلفة، ولكن الذي كان محل إجماع هو أن العربية الفصحى لغة القرآن، دون غيرها، هي لغة العبادة، والتعليم، والتأليف، والمراسلة، والتخاطب الرسمي، والتدوين، والتوثيق، وكلِّ مناحي الإبداع الفكري والثقافي.

* وقد طُرحت قضيةُ الأمازيغية على الساحة الوطنية منذ مدة ، وقد اتخذ الطرح صيَغًا متعددة، واختلفت الآراء والمواقفُ، تبعًا لاختلاف الدوافع والأهداف وبلغ هذا الاختلاف عند بعض الأطراف حدودا قصوى في التطرّف جعل القضية ضحية النقيضين،

وحجب عن أذهان الكثير من المتطرفين تلك الصيغة التي تضعُ القضية في إطارها الطبيعي وتنظر إليها باعتبارها أحدَ عناصر تراث الأمة لا يستطيع أن يَحْيى منفصلا عنها ولا يكتسب معناه إلا في سياق ذلك التراث.

* وقد طُرحت هذه القضية طرحا سياسيا ، فأفرز هذا الطرح للقضية تطرُفا. اكتسى عند بعض الأطراف حدة. و استُخْدِم للمزايدة عند البعض الآخر.

فنظر هؤلاء إلى البنية الثقافية و الاجتماعية و الحضارية للأمة في مسارها التاريخي، على أنها ثنائية و ليست تلاحمية و تكاملية . و عولجت القضية في إطار التعارض و المواجهة بل «المصادمة» و ليس في إطار العناية برافد من روافد تاريخنا وحضارتنا.

* وقد أدى هذا إلى غياب الموضوعية حتى أوشك أن ينحرف بالقضية عن مسارها الوطني والحضاري للمجتمع الجزائري الذي التزم بهذا المسار و اعتز به طيلة أربعة عشر قرنا كاملة .

* إن الطرح الحضاري و الوظيفي للقضية هو الذي كان ينبغي أن يشكل الرأي العام في الجزائر بخصوصها ؛ ذلك أن هذا الطرح هو وحده الذي يستطيع أن يوحد الرأيَ حول المسيرة التاريخية للمجتمع الجزائري باعتبارها نسيجا متماسكا متكاملا و متلاحما، تتنازل العناصر الداخلية في ذلك النسيج عن خصوصيتها ، في سبيل هوية الأمة وكيان الجماعة .

* إن التراث الأمازيغي عاش كما نعرف في ظلال الثقافة العربية الإسلامية فرعا في شجرة وارفة حانية فلم يشعر أحدهما بالغربة في جوار الآخر كما لم يخطر ببال عالِم أوفقيه أو أديب أن يكتب أو يدوّن بغير الحرف العربي و لم يستنجد واحد منهم بالحرف اللاّتيني أو الهندي او غيرهما كما يدعو إلى ذلك (اليوم) أهل الطرح السياسوي للقضية.

* و من هنا فإن طرح حزب جبهة التحرير الوطني لقضية الأمازيغية يرتكز على هذه النظرة الحضارية لماضي و حاضر و مستقبل المجتمع الجزائري و لمسيرته التاريخية التي لم تعرف أيَّ ضرب من ضروب التطرف و الانغلاق في أحد النقيضين .

* و الخلاصة يجب أن نفكَّ هذه القضية من قيود الساسة و السياسة و من النظرة

الضيقة للمصلحة العليا للأمة و للمصير المشترك لكل أفرادها .

* إن الجزائر أرضُ الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و أرض عربية و بلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها المجيدة .

* إن الإطار الذي تُقام ضمنه الدولة الجزائرية يقتضي أن يكون الإسلامُ فيها مصدرا أساسيا للتشريع .

* إن الامتداد العربي الطبيعي للجزائر يستلزم فيها مواصلةَ النضال في سبيل تحقيق وحدة أقطار المغرب العربي الذي هو حجر الزاوية في بناء الوحدة العربية المنشودة.

رابعا - الدولة

* الدولة الجزائرية قائمةٌ على النظام الجمهوري، وعلى مبادئ الديمقراطية التعددية. مهمتها الأساسية: صيانةُ وحدة الشعب والوطن، وسلامة التراب الوطني وحفظ مقوّمات الهوية الجماعية للأمة، والسّهر على مجمل مصالحها المعنوية والمادية، وإحقاق الحق والعدل بين أفرادها.

* إن الدولة الجزائرية تقوم على أساس المبادئ الإسلامية طبقا لما هو وارد في بيان الفاتح من نوفمبر، وتعملُ على النهوض المستمر بالمجتمع الجزائري بما يتماشى مع مبادئ عقيدته الإسلامية، ويحقّق له الازدهار في إطار قيم أصالته الحضارية، العربية-الإسلامية.

* إن الدولةَ الجزائرية هي دولةٌ تكون السيادةُ فيها للشعب الذي هو مصدرٌ لكل سلطة.

* تنبع مشروعيةُ الحكم في الدولة الجزائرية من إرادة الشعب، ولا يمكن أن تستند السلطة فيها إلى مشروعية أخرى كيفما كانت لدى الأفراد، أو الجماعات، أو المؤسسات.

* فالدولة الجزائرية دولة المؤسسات المتقيّدة بوظائفها الدستورية، التي تؤدي وظائفَها طبقا للقانون.

* تضمن الدولة الجزائرية حقوقَ الإنسان، وعدم انتهاك حرمة هذه الحقوق، وتحظرُ

ممارسة أيّ عنف بدنيّ أو معنويّ، كما تضمن حقّه في الدفاع أمام القضاء، والتمتع بالحريات الفردية والجماعية وحقه في حرية الرأي، والتعبير، والاجتماع، والتنقل، والانتخاب.

* ذلك أن الدولة الجزائرية هي دولة مؤسسات حرّة منتخَبة، وذات طابع شعبي ومضمون اجتماعي. وهي لذلك تسهر على إقامة العدل، وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتوفير مايلزم من المرافق والخدمات لترقية المجتمع، وتحقيق تنميته المنسجمة، والاستجابة لحاجاته المتزايدة في ميادين التربية والتكوين والصحة والشغل والسكن بصفة خاصة.

وتحرِصُ الدولة بشكل خاص على توفير الرعاية الكاملة للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف.

خامسا - الديمقراطية

* إن الديمقراطية في مفهوم حزب جبهة التحرير الوطني، هي امتداد للتقاليد العريقة في المجتمع الجزائري، وتطويرٌ لصيغ المشاركة الشعبية التي تميزت بها الحركة الوطنية، وثورةُ التحرير، ومرحلة التشييد الوطني بعد الاستقلال.

* الديمقراطية تجسد مبدأ سلطة الشعب، وتتميز بطابعها التعددي الذي يتيح للمجتمع الجزائري (أفراداً، وجماعات منظمة وفقا للقانون) حرية الاختيار، والتفكير، والتعبير، والإعلام، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع..... وكل الحريات التي تضمن المساهمة الفعلية لأفراد الشعب في ممارسة مواطنتهم الكاملة.

* إن التنظيمات الحزبية والجمعوية شكلٌ من أشكال التعبير الديمقراطي التعددي تُتيح للمجتمع المساهمة الفعلية في تسيير شؤونه، وتسلتزم أن تتمكّن من استخدام الوسائل العمومية اللّازمة لنشاطها وفقا للقانون.

* فالحقّ في الإعلام النّزيه الموضوعي جزء لا يتجزأ من المنهج الديمقراطي، وممارسة التعددية السياسية الحقة.

* ومن مقتضيات الديمقراطية: حكم الأغلبية، واحترام رأي الأقليّة، وتمكينها من

عَرضه، والدفاعِ عنه في إطار القانون، والتّداولُ على السّلطة عن طريق الشّعب.

* إن المؤسسات المنتخبة المتقيدة بوظائفها الدستورية، الحريصة على الالتزام بقوانينها المنشئة والمنَظّمة لها، ضامن أساسي للممارسة الديمقراطية.

* كما أن الاستقلاليةَ التامةَ لجهاز القضاء جزء لايتجزأً من مفهوم الدولة الديمقراطية والسهر على تنقيته من الشوائب دعمًا لمصداقيته.أما حياد الإدارة فهو واجب دستوريّ يجب احترامُه.

* وتتطلب الممارسةُ النزيهة للديمقراطية التّخلي بصفة نهائية، عن الوصاية على الشعب، والنظرة التحقيرية له، والانتقاص من كفاءته في تحديد اختياراته، والابتعاد الكلي عن محاولات تغليطه لفائدة السلوكات التسلطيّة والتحكمية.

* إنّ الديمقراطية المطبّقة تطبيقًا نزيهًا هي الكفيلة بالقضاء على رواسب التصرفات العشائرية، والتكتلات المصلحية.

* وحزب جبهة التحرير الوطني مدعو إلى ضرورة السهر على إشاعة روح الممارسة الديمقراطية في صفوفه وجعلها وسيلةً أساسيةً في حياة هيئاته المختلفة ليؤكد بذلك أن الديمقراطية بالنسبة له ليست مجرد خيار ظرفي بل هي قناعةٌ متجذرةٌ وإرادة ثابتةٌ لتحقيق مشروعِ نوفمبر المجيد.

سادسا- العدالة الاجتماعية

* إن إقامةَ العدالة الاجتماعية يُعَدُّ أساسي لثورة نوفمبر، وهدفٌ جليلٌ من أهدافها، يتعيَّن على الدولة أن تضطلع بمهام تجسيده في الواقع.

* ويتطلب الأمرُ ضرورةَ تحقيق تنمية وطنية شاملة، ومتوازنة، ومندمجة، تكون في صالح الجماهير، وتكفل الحفاظَ على الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية وتصون مستقبل الأجيال.

* فيجب العمل على جعل التنمية قادرة على تحقيق رقي المواطن وازدهار شخصيته،

الملحق رقم 04

المصدر: حزب جبهة التحرير الوطني، النظام الداخلي للحزب، المؤتمر الثامن من 30، 31، جانفي و01 فيفري 2005.

حزب جبهة التحرير الوطني

النظام الداخلي للحزب

المؤتمر الثامن

المنعقد أيام 20، 21 و22 ذي الحجة 1425

الموافق لـ 30-31 جانفي و01 فيفري 2005

القاعة البيضاوية بمركب 05 جويلية

الجزائر العاصمة

النظام الداخلي للحزب

الفهـــرس

الباب الأول
أحكام عامة

المادة 1 : يحدد هذا النظام الداخلي الإجراءات التطبيقية للقانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ويوضحه، وهو تطبيق له بخاصة المواد منه : 8، 11، 12، 14، 16، 18، 19، 20، 23، 27، 42، 50، 55، 57، 58، 64، 67، 68، 71، 72، 73، 75، 80، 81 التي تنص صراحة على الإحالة على النظام الداخلي للحزب وكذا المواد 37- 43- 46 التي تحتاج إلى توضيح.

المادة 2 : يحدد هذا النظام الداخلي القواعد والأحكام التي تحكم وتضبط نظام وسير وعمل هياكل وهيئات الحزب، كما ينظم ويضبط قواعد الانضباط فيها.

الفصل الأول

شروط وكيفيات الانضمام للحزب

المادة 3 : إن الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني من اختصاص الهيئات القاعدية.

المادة 4 : يقبل المترشح للانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني وفقا للشروط المحددة في المادة 8 من القانون الأساسي للحزب.

المادة 5 : يقبل طلب الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني من طرف مكتب القسمة حسب الإجراءات التالية:

- يضبط لكل مرشح للانخراط ملف فردي ،
- يحفظ لدى القسمة ويسلم للمعني وصل بذلك،
- كل طلب انخراط في حزب جبهة التحرير الوطني لا يتلقى صاحبه ردا في أجل أقصاه شهر، له الحق في رفع تظلم إلى مكتب المحافظة،
- يجب على مكتب المحافظة أن يصدر قرارا في الطعن في مدة أقصاها شهر،
- يحق للمعني بالقرار أن يطعن أمام الهيئة التنفيذية،
- يبلغ مكتب القسمة للمعني قبول طلبه أو رفضه في أجل أقصاه شهر،
- كل رفض لطلب الانخراط يجب أن يرفق بتعليل واضح، ولمن رفض طلبه الحق في أن يرفع طعنا إلى الهيئة المسؤولة الموالية مباشرة،
- يودع الطعن في مدة أقصاها شهر ابتداء من تاريخ تلقي المعني قرار الرفض.

المادة 6 : يمكن للمعني في حالة رفض طعنه أو عدم إجابته رفع طعن في مدة أقصاها شهر إلى أمانة الهيئة التنفيذية التي يجب أن تصدر قرارها النهائي في أجل أقصاه شهران (02).

المادة 7 : يعلن المنخرط أمام مكتب القسمة الالتزام التالي: بصفتي مناضلا في حزب جبهة التحرير الوطني، أتعهد بالدفاع عن مبادئ الحزب، وألتزم بالقانون الأساسي والنظام الداخلي والخط السياسي للحزب، وأناضل بدون تحفظ من أجل إنجاح برنامجه.

المادة 8 : يمنح لكل منخرط في الحزب بطاقة مناضل صالحة لمدة عام، تسلم له عند تسديد الاشتراك السنوي الذي تحدده الأمانة التنفيذية.

الباب الأول
الفصل الثاني – الواجبات والحقوق

المادة 9 : يخضع جميع المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني لنفس الواجبات ويتمتعون بنفس الحقوق.

المادة 10 : من واجبات المناضل:

- يجب على كل مناضل أن يستوعب مضمون القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، و يتقيد بهما ويحترمهما،
- الالتزام بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب،
- حضور الاجتماعات،
- دفع الاشتراكات وتسديد المساهمات المقررة بانتظام ،
- العمل على تطبيق برنامج الحزب والالتزام بخطه السياسي.

- العمل على تطبيق قرارات القيادة وتعليماتها واحترام السلم النظامي للحزب،
- نبذ كل مظاهر التفرقة المبنية على أساس جنسي جهوي– عرقي – فئوي أو نخبوي،
- الحفاظ على أسرار الحزب ووثائقه وعدم التحدث باسمه إلا بتفويض من الهيئات المختصة،
- دعم والدفاع عن وحدة الوطن والشعب وتنمية الروح الوطنية بين الجزائريين والجزائريات،
- النضال من أجل تقوية الانسجام وروح التضامن بين مناضلي الحزب،
- الدفاع عن مبادئ الحزب ومصالحه في جميع المواقع وفي كل الظروف والحالات.

المادة 11 : لكل مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني الحق في:

- الانتخاب والترشح في هيآت الحزب وفق أحكام القانون الأساسي والشروط المحددة في النظام الداخلي للحزب،
- الترشح للمجالس المنتخبة المحلية والوطنية عن طريق الهيآت الحزبية،
- المشاركة في اتخاذ القرارات وفي وضع برنامج الحزب،
- المساهمة في تقييم عمل الهيئات التنفيذية للحزب والمجالس المنتخبة وممارسة النقد بحرية وموضوعية داخل الأطر النظامية للحزب،

- الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة مناضلين آخرين في الحزب أمام الهيئات المكلفة بالنظر في نشاطه وسلوكه،
- التعبير عن آرائه في صحافة الحزب،
- الاستقالة من منصب مسؤولية أو من العضوية في الحزب.

الباب الثاني
قواعد العمل الحزبي وإجراءات الترشح والتصويت
الفصل الأول – قواعد العمل الحزبي

المادة 12: طبقا للمادة 12 من القانون الأساسي للحزب يخضع العمل السياسي في حزب جبهة التحرير الوطني للقواعد التالية:

1- يعتبر اجتماع الهيئة في جميع المستويات نظاميا وقانونيا إذا توفر فيه النصاب بـ (50 % زائد واحد) فإذا تعذر تحقيق هذا الشرط يؤجل الاجتماع إلى اليوم الموالي بالنسبة للهيئات المركزية وإلى أجل أقصاه أسبوعا بالنسبة للهيئات القاعدية، وعندئذ يكون الاجتماع قانونيا مهما كانت نسبة الحضور.
2- لا يشترط توفر النصاب القانوني في اجتماعات الأفواج ولجان العمل وكل الاجتماعات الأخرى التي ليست لها صفة المداولة.
3- تناقش القرارات من طرف الهيئات النظامية قبل اتخاذها على أساس الأغلبية مع احترام رأي الأقلية وتدوينه.

4- يتم التصويت على المسائل الإجرائية واللوائح والقرارات برفع الأيدي.
5- تقدم الهيئات المنتخبة حصائل عملها بصفة دورية مع تطبيق مبدأي المراقبة والمساءلة عليها وتجديد الثقة لها أو سحبها منها.
6- تبادل واحتكاك الأفكار في الأطر النظامية على أساس المنطلقات الفكرية والنصوص الأساسية للحزب.
7- الحوار وحرية التعبير داخل الأطر النظامية وفي إطار الاحترام المتبادل وأخلاقيات الحزب وقواعد الانضباط.
8- التزام الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات العليا والعمل بتعليماتها وتوجيهاتها.
9- حق الهيئات القاعدية في إبداء الرأي حول قرارات الهيئات العليا للحزب وتعليماتها في الأطر النظامية للحزب.
10-عدم الجمع بين مسؤوليتين تنفيذ يتين للحزب.

الباب الثاني
الفصل الثاني– الترشح والتصويت

المادة 13 : لكل مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني الحق في:

1- الترشح للانتخابات في الهيئات القيادية للحزب وينتخب فيها طبقا للمادة 14 والمادة 18 من القانون الأساسي،

ويشترط في ممارسة هذا الحق أن تكون للمناضل أقدمية في الانخراط وبدون انقطاع حسب مايلي:
- لمدة ثلاث (03) سنوات على الأقل للمسؤولية في مستوى القسمة،
- لمدة خمس (05) سنوات على الأقل للمسؤولية في مستوى المحافظة أو لمندوبي المؤتمر،
- لمدة سبع (07) سنوات على الأقل للعضوية في المجلس الوطني للحزب،
- لمدة عشر(10) سنوات على الأقل للعضوية في الهيئة التنفيذية.

2- أن يترشح للمجالس المنتخبة إذا كانت له أقدمية النضال.
- لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للانتخابات البلدية،
- لمدة خمسة (05) بالنسبة للانتخابات الولائية،
- لمدة سبع (07) سنوات بالنسبة للانتخابات البرلمانية .

على أن تكون هذه الأقدمية في الحزب دون انقطاع.

المادة 14 : يخضع كل ترشح للهيئات القيادية في الحزب أو المجالس المنتخبة إلى الإجراءات التالية:

1- تقوم الهيئات الحزبية المختصة بتشكيل لجان الترشيح على كل المستويات من مناضلين غير مرشحين يختارون لنزاهتهم ومصداقيتهم وإخلاصهم وأقدميتهم في الحزب.

2- تضع الهيئات القيادية النظام الداخلي وبرنامج لجان الترشح وطرق سير عملها.
3- تضع لجان الترشح نظاما داخليا تضبط فيه برنامجها وطرق تسيير عملها.
4- تضبط قوائم المترشحين طبقا للمقاييس والشروط والتوجهات التي تحددها الهيئات العليا للحزب
5- تخضع عملية فرز وترتيب وتصنيف طلبات الترشح لمقاييس الكفاءة والتجربة والتدرج في المسؤوليات والأقدمية في النضال والسمعة الطيبة والاستقامة.
6- تضبط قوائم الترشيحات للمجالس المنتخبة بعد إجراء استشارات واسعة وتحريات دقيقة.
7- تخضع كل عملية انتخاب للإشراف المباشر للهيئات العليا ومتابعتها في كل مراحلها.

المادة 15 : تتم الترشيحات للهيئات القاعدية في الحزب وللمجالس المنتخبة بإحدى الطرق التالية:

- يترشح المناضل بنفسه،
- يرشح المناضل من طرف مناضلين آخرين،
- يرشح المناضل من طرف الهيئات العليا للحزب.

المادة 16 : يتم التصويت على المترشحين لكل انتخاب وفي كل المستويات برفع الأيدي إذا أمكن الحصول على الإجماع أو على الأغلبية المطلقة وإذا تعذر ذلك فعن طريق القائمة الواحدة المتضمنة لعدد من المترشحين يفوق عدد المناصب المطلوبة على أن لا يتعدى ضعف العدد المطلوب ويكون ذلك بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية.

ويتم ترتيب المترشيحن حسب عدد الأصوات التي تحصلوا عليها ويعلن عن فوز الأوائل.

الباب الثالث
الانضباط
الفصل الأول: القواعد العامة

المادة 17 : الغاية من الأحكام الخاصة بالانضباط هي مجازاة الاستحقاق بالمكافأة والخطأ بالعقاب.

المادة 18 : الانضباط واحد بالنسبة لجميع أعضاء الحزب الذين يمتثلون له طواعية.

المادة 19 : الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام الداخلي للحزب، ذات طابع معنوي ونظامي، وهي تهدف إلى:

- جعل المناضل الذي يخالف مبادئ وقوانين الحزب، يدرك ويعي الضرر الذي يُلحقه بالحزب ويبادر إلى احترامها والتقيد بها.
- الحفاظ على الحزب وهيئاته من خطر العناصر المنحرفة والمندسة والتي لا تتقيد ببرنامج الحزب و تعمل خارج أطره النظامية.
- تطهير صفوف الحزب من الانتهازيين، والوصوليين، ومن عديمي القناعات السياسية، ومن ذوي السلوكات والممارسات السيئة.

- فرض الانضباط الحزبي واحترام النصوص الحزبية، والانسجام والتضامن فيما بين المناضلين.

المادة 20 : لا يُعاقب، ولا يُقصى، ولا يُوقف أي مناضل، إلا بعد الاستماع إليه من طرف لجنة الانضباط ومنحه فرصة الإطلاع على ملفه والدفاع عن نفسه.

المادة 21 : كل عمل يسيئ إلى سمعة الحزب ومناضليه، وكل انحراف سياسي أو مخالفة لقواعد العمل الحزبي، يستوجب العقاب حسب الترتيبات الواردة في هذا النظام.

الباب الثالث

الفصل الثاني – الاستحقاق والمكافأة

المادة 22 : يكافأ المناضل الذي يتحلى بـ:

1- احترام أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب بصفة دائمة والعمل بهما.
2- نكران الذات والتفاني في خدمة الصالح العام.
3- السلوك الحسن والطاعة النظامية والسياسية.
4- السيرة المثلى والخلق الحسن والسمعة الطيبة.
5- التجرد من الذاتية والنزعة الجهوية والمحسوبية والعشائرية.
6- المجهود المستمر في رفع المستوى السياسي والفكري وتحسين الأداء النضالي.
7- بذل الجهد المستمر في النضال السياسي والنشاط الحزبي.

8- القدرة على التجنيد وتأطير المناضلين والمحبين إلى الحزب.
9- القدرة على التأثير في المحيط وتبليغ رسالة الحزب وبرنامجه.
10- المساهمة في تمويل خزينة الحزب عن طريق التبرعات والهيبات.

المادة 23 : المكافأة التي يُجازى بها المستحقون هي:

1- التنويه في سجل القسمة، وهو من اختصاص مكتب القسمة وباقتراح من مكتب الخلية.
2- التنويه في سجل المحافظة، وهو من اختصاص مكتب المحافظة، وباقتراح من مكتب القسمة.
3- الإشادة في سجل المركزية وهي من اختصاص الهيئة التنفيذية وأمانتها وباقتراح من مكتب المحافظة.
4- التهنئة مع نشرها في صحافة الحزب ونشرته الداخلية، بتوجيه من الهيئات المركزية المعنية.

تؤخذ هذه المكافآت بعين الاعتبار في تقييم المناضل في حالات الترقية والترشح للمناصب القيادية والانتخابية.

المادة 24 : يُشفع اقتراح المكافأة بتقرير يتضمن ملخصا عن نشاط المناضل الذي يؤهله للمكافأة المقترحة.

المادة 25: تُسجل وتُحفظ جميع المجازات في الملفات الفردية للمناضلين في المستوى القاعدي والمركزي.

الباب الثالث

الفصل الثالث – الأخطاء والعقوبات

المادة 26 : الأخطاء التي يُعاقب عليها بمقتضى أحكام هذا النظام الداخلي هي: بسيطة – وسافرة – وجسيمة.

المادة 27 : يعد خطأ بسيطا:

- التأخر عن الاجتماعات بدون عذر،
- التأخر غير العمدي في تنفيذ التعليمات،
- الخروج عن موضوع الاجتماع وعدم احترام جدول أعماله.

المادة 28 : يعد خطأ سافرا:

- انتهاك المراتب السلّمية،
- التهاون في تبليغ التعليمات والتقارير،
- التأخر العمدي في تنفيذ التعليمات،
- سوء تطبيق التعليمات،
- إهمال أداء الواجب المنصوص عليه في القانون،
- التأخر في دفع الاشتراكات أو المساهمات،
- عدم احترام المناضل والمسئول.

المادة 29 : تُعدّ أخطاء جسيمة:

1- انتهاك أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.
2- اتخاذ أو تبني المواقف المعادية للحزب والمنافية مع برنامجه وخطه السياسي.

3- إجراء اتصالات أو تحالفات مع قوى سياسية أخرى بدون ترخيص.
4- الطعن في قرارات الهيئات والقيادات خارج الأطر النظامية للحزب.
5- نشر البيانات والإدلاء بالتصريحات بدون ترخيص.
6- وضع التقارير المزّيفة والتصريحات الكاذبة.
7- القدح والتهجم على الحزب ومناضليه ومسؤوليه.
8- الانتساب السري أو العلني إلى تنظيم سياسي آخر.
9- ممارسة التفرقة الجهوية والمحسوبية والعصبية.
10- التعسف في استعمال السلطة واستغلال النفوذ.
11- كل السلوكات والممارسات التي تسيئ إلى سمعة الحزب ومناضليه.
12- رفض تنفيذ التعليمات والتوجيهات أو تحريفها.
13- إفشاء أسرار الحزب.
14- إختلاس أموال الحزب والمساس بممتلكاته.
15- التحريض على التمرد والعصيان والتحرش بالهيئات والمسؤولين.
16- عرقلة أشغال الجلسات والاجتماعات.
17- عدم إلتزام نواب الحزب ومنتخبيه ببرنامج الحزب، وبتعليمات وتوجيهات هيئاته القيادية.
18- كل التجاوزات والانحرافات السياسية والنظامية، وكل الممارسات والتصرفات اللاانضباطية الصادرة عن نواب الحزب ومنتخبيه وعن كل الإطارات السّامية المنتمية إلى الحزب التي تتولى مهام قيادية في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

19- تكرار الغيابات وتعاقبها ثلاث مرات عن حضور الاجتماعات والجلسات النظامية، بدون مبرر قانوني.
20- الامتناع عن المثول أمام لجنة الانضباط

المادة 30 : العقوبات المقررة للأخطاء البسيطة هي:
- التنبيه الشفوي أو الكتابي،
- التوبيخ غير المسجل في ملف المعني،
- الإنذار الأول.

المادة 31 : العقوبات المقررة للأخطاء السافرة هي:
- التوبيخ مع التسجيل في ملف المعني،
- التوبيخ مع التسجيل في ملف المعني ورفع تقرير في الشأن إلى الهيئات العليا،
- الإنذار الثاني، مع حفظه في ملف المعني.

المادة 32 : العقوبات المقررة للأخطاء الجسيمة هي:
- التوبيخ مع التسجيل في ملف المعني وتبليغ الهيئات العليا، والهيئة التي ينتمي إليها المخالف، وفقدان الحق في الترشّح والتصويت لمدة ستة(6) أشهر،
- التوبيخ مع التسجيل في ملف المعني وإبلاغ الهيئات العليا، والهيئة التي ينتمي إليها المعني، وفقدان حق الترشّح والترشيح لمدة ستة (6) أشهر مع نشر هذه العقوبة في النشرة الداخلية للحزب،
- التوقيف لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنة مع التسجيل في ملف المعني ونشر العقوبة في النشرة

الداخلية للحزب، وحل توقيف يؤدي إلى تجريد المعني من المهام والمسؤولية في هيئات الحزب،
- سحب الثقة من العنصر المنتخب في المجالس المنتخبة وتجريده من المسؤولية المخولة له،
- الفصل الكلي من الحزب مع نشر القرار في صحافة الحزب ونشرته الداخلية.

المادة 33 : تكرار الخطأ يؤدي إلى التدرج في تصنيفه من بسيط إلى سافر إلى جسيم.

المادة 34 : الأخطاء البسيطة والسافرة والجسيمة من اختصاص لجان الانضباط الدائمة في مستوى القسمة والمحافظة والمركزية..

المادة 35 : تختص لجنة الانضباط الدائمة للقسمة بالبت في جميع القضايا الانضباطية المتعلقة بالمناضلين غير المنتخبين في الهيآت الحزبية والمجالس المنتخبة المحلية.

المادة 36 : تختص لجنة الانضباط الدائمة للمحافظة بالبت في جميع القضايا الانضباطية والأخطاء المنسوبة للمناضلين المنتخبين في الهيآت الحزبية القاعدية والمجالس المنتخبة المحلية.

المادة 37 : تبتّ لجنة الانضباط المركزية في جميع الأخطاء الجسيمة المنسوبة إلى أعضاء مكتب المحافظة وأمينها، ونواب الحزب في البرلمان، ورؤساء المجالس الشعبية الولائية، وأعضاء الهيئة التنفيذية والمجلس الوطني،

وكل الإطارات السامية المنتمية إلى الحزب والتي تتولى مهام قيادية في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

المادة 38 : تنطق بالقرار لجنة الانضباط المختصة، ويُخطر المخالف به من قبل الهيئة التي ينتمي إليها ويصبح القرار ساري المفعول بعد استنفاذ كلّ الشروط وإمكانية الطعن.

المادة 39 : يخضع تشكيل لجنة الانضباط المركزية لأحكام هذا النظام الداخلي ولأحكام النظام الداخلي للهيئة التنفيذية.

المادة 40 : تعمل لِجان الانضباط وفقا لأحكام المواد من 22 إلى 28 من القانون الأساسي.

المادة 41 : يعرض كل قرار بالفصل النهائي على لجنة الانضباط المركزية للبت فيه، بالنسبة للمناضلين المنتخبين في الهيئات الحزبية والمجالس المنتخبة، وعلى لجان الانضباط في مستوى المحافظات بالنسبة للمناضلين غير المنتخبين، وإشعار الهيئات المركزية بذلك.

المادة 42 : يُحدّد مسؤول الهيئة المختصة بالنظر في القضية التأديبية المطروحة تاريخ ومكان الاجتماع فور عرضها عليه، يُخطَر المعني بذلك ثمانية أيام من قبل.

المادة 43 : عندما تستدعي الهيئة المختصة لجنة الانضباط الدائمة وتُحيل عليها قضيةً ما، يجب أن يُخْبَر

مسئول الهيئة التي ينتمي إليها المخالف ويحاط علما قبل ثمانية أيام بتاريخ الاجتماع ومكانه.

المادة 44 : لا يجوز الطعن في قضايا الإنضباط لدى الهيئة العليا إلا في حالات الأخطاء الجسيمة، وللمخالف أو الهيئة الحزبية الحق في الطعن في أجل أقصاه شهرا ابتداء من تاريخ إشعاره بالقرار.

يُودع الطعن لدى مسئول الهيئة التي ينتمي إليها المعني مقابل وصل إيداع.

الباب الثالث
الفصل الرابع– لجان الانضباط الدائمة

المادة 45 : تبت الهيئة المختصة بالدرجة الثانية في القضايا المعروضة عليها في أجل أقصاه شهر وتُشعَر الهيئة التي ينتمي إليها المخالف بالقرار الصادر في حقه وذلك في مدة أقصاها خمسة عشر(15) يوما بعد صدور القرار.

المادة 46 : يمكن للأمين العام للهيئة التنفيذية تلقائيا أو بطلب من أي طرف معني أن يحيل أي ملف تأديبي على لجنة الانضباط المركزية للبت في مدى شرعية قرارات اللجان القاعدية بالنظر إلى النصوص الأساسية للحزب، أو في الحالات الآتية:

- عدم تناسب قرار اللجنة الانضباطية القاعدية مع طبيعة وجسامة الأخطاء المرتكبة،

- رفض اللجان الانضباطية القاعدية أو تقاعسها في معالجة القضايا المعروضة عليها.

المادة 47 : يجب أن تُحرّر كلّ لجنة انضباط محضرا عن كل جلسة يوقعه رئيسها وكاتبها.

الباب الرابع

الهيكل التنظيمي للحزب
الفصل الأول – هياكل الحزب وهيئاته وأجهزته

المادة 48 : طبقا للمادة 29 من القانون الأساسي للحزب وأحكام هذا النظام الداخلي يقوم التنظيم الحزبي على الهياكل والهيئات والأجهزة التالية:

1- **في المستوى القاعدي:**

- **الخلية** : وتتكون من الجمعية العامة للخلية – مكتب الخلية – أمين الخلية.
- **القسمة** : وتتكون من الجمعية العامة للقسمة – مكتب القسمة – أمين القسمة.
- **المحافظة** : وتتكون من الجمعية العامة للمحافظة – مكتب المحافظة – أمين المحافظة.

2- **في المستوى الخارجي:** تنظيم المناضلين في الجالية الجزائرية بالمهجر

- **الممثلية** : وتتكون من الجمعية العامة للممثلية – مكتب الممثلية – منسق الممثلية.
- **المقاطعة** : وتتكون من الجمعية العامة للمقاطعة – مكتب المقاطعة – منسق المقاطعة.

المادة 49 : يمكن للأمانة التنفيذية، أن تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات وإجراءات لإقامة أي هيكل قاعدي، حسب ما تقتضيه الظروف والمستجدات، بهدف ضمان جدوى التنظيم وفعاليته دون المساس بمبادئ القانون الأساسي.

الباب الرابع
الفصل الثاني
هياكل الحزب وهيئاته وأجهزته القاعدية
القسم الأول: الخلية

المادة 50 : الخلية هي التنظيم القاعدي والأساسي للحزب، والنواة الأولى في بنائه، وهي المسؤولة على حيوية الحزب، ومدى نشاطه وفعاليته وقدرته على العمل والتعبئة والتأثير في المحيط الاجتماعي والحقل السياسي والجماهيري.

المادة 51 : تتكون الجمعية العامة للخلية من 10 إلى25 عضوا، وتنتخب من بين أعضائها مكتبا لها من ثلاثة مناضلين من بينهم أمين الخلية لمدة ثلاث(03) سنوات، وتجتمع مرة في كل شهرين، وكلما دعت الضرورة.

المادة 52 : تنشأ الخلية على مستوى الأحياء والقرى والمداشر والتجمعات السكانية، وفي حالة عدم توفر عدد

المناضلين المقرر قانونا لإنشاء الخلية يمكن تنظيم المناضلين في نواة وربطها بأقرب خلية لها في انتظار استكمال العدد المطلوب لتكوين الخلية.

المادة 53 : من المهام الأساسية للخلية الاضطلاع بـ:

- تبليغ ونشر وشرح مبادئ الحزب وشعاراته وتوجيهاته،
- تعزيز صلة الجماهير بالحزب وكسب ثقتهم وتأييدهم،
- تجنيد وتعبئة المواطنين للمشاركة في مختلف النشاطات والحملات التي ينظمها الحزب،
- الاتصال الدائم بالمحيط الاجتماعي والمساهمة في مختلف النشاطات الثقافية والرياضية والفكرية والاجتماعية، وتنشيطها في حدود ما يسمح به القانون،
- الإصغاء الدائم لاهتمامات المواطنين، وتبني قضاياهم وانشغالاتهم ورفعها إلى الهيئة الحزبية المعنية،
- تشجيع كل المبادرات الرامية إلى توعية الجماهير ورفع مستواهم الفكري والسياسي، وتنشيط العمل الجواري وتوسيع دائرته،
- اتخاذ المبادرات في برمجة النشاطات والمشاريع الرامية إلى إثراء وتثمين العمل الحزبي التشاركي،
- العمل على كسب محبين ومؤيدين جدد واستقطاب الكفاءات والمؤهلات العلمية والفكرية وإقناعهم بالانضمام إلى الحزب،
- تحفيز وتشجيع ديناميكية تعزيز صفوف الحزب بالإنخراطات المكثفة للعنصر النسوي والشباني،

- توزيع بطاقات المناضلين وجمع الاشتراكات والمساهمات،
- توزيع صحافة الحزب والترويج لها والحث على الاشتراك فيها.

المادة 54 : تحرص الخلية على أن يكون مناضلوها قدوة حسنة في السلوك، وفي حب الوطن، وخدمة الصالح العام، والتواضع، ونكران الذات.

المادة 55 : تسعى الخلية وتحرص على تثمين صلتها بمؤيدي الحزب وأنصاره وتوسيع دائرة العلاقات معهم لتشمل كل الأوساط والفئات.

المادة 56: المؤيد هو المواطن المناصر والمحب للحزب والمتعاطف مع مناضليه والمقتنع بخطه السياسي وتوجيهاته، ويتبنى مواقف الحزب ويساندها، ولا يتأخر في تأييده وتدعيمه أدبيا وماديا كلما طلب منه ذلك.

الباب الرابع
الفصل الثاني
القسم الثاني: القسمة

المادة 57 : القسمة هي هيكل الحزب على مستوى البلدية أو الدائرة الحضرية في المدن الكبرى، وتتشكل من مجموع الخلايا الموجودة بإقليم البلدية أو الدائرة الحضرية.

المادة 58 : يمكن إنشاء أكثر من قسمة في البلدية الواحدة بقرار من الأمين العام و أمانة الهيئة التنفيذية بناء على اقتراح مكتب المحافظة.

المادة 59 : تتكون الجمعية العامة للقسمة من جميع مناضليها.

المادة 60 : طبقا للمادة 61 من القانون الأساسي تنعقد الجمعية العامة للقسمة مرة كل ستة (06) أشهر في دورة عادية، باستدعاء من مكتب القسمة وأمينها، وفي دورة استثنائية عند الضرورة باستدعاء من مكتب القسمة و أمينها، أو بطلب الأغلبية المطلقة (50+1)، أو بقرار من الهيئات العليا للحزب.

المادة 61 : يبلغ تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العامة للقسمة وجدول أعمالها لأعضائها خمسة عشر (15) يوما قبل انعقادها.

المادة 62 : تضطلع الجمعية العامة للقسمة بالصلاحيات والمهام المنصوص عليها في المادة 66 من القانون الأساسي للحزب

المادة 63 : يخضع سير أشغال الجمعية العامة للقسمة للقواعد التالية:

- يدير أشغال الجمعية العامة مكتب القسمة برئاسة أمينها،

- التقيد بجدول أعمالها المصادق عليه من طرفها،
- ضبط قائمة الغيابات في بداية الجلسة،
- تدوين مجريات أشغال ونتائج الجمعية في محضر يُوقعه أمين القسمة،
- تُدرس التقارير والمسائل المطروحة عليها باللغة العربية،
- حرية المناقشة والحوار في إطار مبادئ الحزب ونصوصه،
- احترام الرأي الأخر مع تقديم البدائل،
- التقيد بقواعد الاحترام والانضباط النظامي والسياسي،
- المساهمة الفعلية لجميع أعضاء الجمعية في إثراء أشغالها،
- مسؤولية الأعضاء في إنجاح أشغال الجمعية العامة.

المادة 64 : لا يشارك في أشغال الجمعية العامة للقسمة، ولا في التصويت والمصادقة على المداولات والقرارات، إلا المناضلون الأعضاء القانونيون فيها.

المادة 65 : يبلغ مكتب القسمة نتائج أشغال الجمعية العامة للقسمة إلى مكتب المحافظة في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ انعقادها.

المادة 66 : تضطلع الجمعية العامة للقسمة بالصلاحيات المنصوص عليها في المادة 66 من القانون الأساسي للحزب.

المادة 67 : تنشأ كل قسمة جديدة بقرار من الأمين العام وأمانة الهيئة التنفيذية، بناء على اقتراح معلّل من مكتب المحافظة.

المادة 68 : طبقا لأحكام المادة 68 من القانون الأساسي ينظم مكتب القسمة بين دورتي الجمعية العامة للقسمة اجتماعات عادية لمجلس القسمة الذي يضم أعضاء مكتب القسمة وأمناء الخلايا.

المادة 69 : في هذه الاجتماعات التي يترأسها أمين القسمة، يتم على الخصوص مايلي:

- ضبط الحالة النظامية والوضعية المالية للقسمة،
- دراسة القضايا المطروحة على مستوى البلدية واقتراح ما هو مناسبا لمعالجتها،
- مناقشة التقارير المعروضة وتقييم النشاط العام للقسمة والخلايا وأعضاء المجلس الشعبي البلدي واتخاذ المبادرات اللازمة لتنشيطها،
- دراسة إمكانية تفعيل دور الحزب في مختلف الأوساط بتشجيع العمل الجواري والاحتكاك المباشر مع الحركة الجمعوية والتنظيمات الشعبية،
- دراسة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتابعة المشاريع التنموية على مستوى البلدية أو الدائرة الحضرية،

- يرفع مكتب القسمة تقريرا إلى امين المحافظه حول المواضيع التي تتطرق لها اجتماعات مكتب القسمة وأمناء الخلايا في أجل أقصاه أسبوعا،
- يعد مجلس القسمة تقريرا شاملا يعرض على الجمعية العامة للقسمة في دورتها العادية.

المادة 70: ينشئ مكتب القسمة من بين أعضاء مجلس القسمة الجمعية العامة للقسمة لجنتين دائمتين وهما: لجنة الانضباط ولجنة المالية.

ويمكن إنشاء أفواج عمل يشارك فيها إطارات مناضلة يستعان بها في إنجاز أعمال ودراسات أو تحضير ملفات أو تنظيم ندوات وملتقيات فكرية وسياسية تساهم في إثراء نشاط القسمة وتكوين المناضلين.

المادة 71 : تتشكل كل لجنة من اللجنتين الدائمتين من 03 إلى 05 أعضاء يترأسها عضو من مكتب القسمة.

المادة 72 : تضطلع لجنة الانضباط بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها في القانون الأساسي وهذا النظام الداخلي.

المادة 73 : تضطلع لجنة المالية بـ:
- مراقبة مالية القسمة وأوجه صرفها،
- البحث عن موارد مالية لتمويل الحزب،
- المحافظة على ممتلكات الحزب العقارية والمنقولة،

- السهر على جمع اشتراكات المناضلين ومساهمات المنتخبين،
- تقديم تقارير وحصائل نشاطها لمكتب المحافظة،
- يبلغ مكتب القسمة لأعضاء مجلس القسمة جدول أعمال وتاريخ ومكان الاجتماع أسبوعا على الأقل قبل الموعد.

المادة 74: مكتب القسمة هو الهيئة التنفيذية للقسمة تنتخبه الجمعية العامة للقسمة لمدة خمس (5) سنوات، ويمكن تجديده عند الاقتضاء كليا، أو جزئيا بطلب من الأغلبية المطلقة (1+50) للجمعية العامة للقسمة، أو بقرار من الهيئات العليا، يتكون من 5 إلى 7 أعضاء حسب أهمية القسمة وطبيعة نشاطاتها مع ضمان تمثيل العنصر النسوي فيه.

المادة 75: يجتمع مكتب القسمة برئاسة أمينها مرتين في الشهر وجوبا وكل ما دعت الضرورة ويدون نتائج اجتماعاته في محاضر وتقارير ترفع إلى مكتب المحافظة في أجل لا يتعدى أسبوعا من تاريخ اجتماعه.

المادة 76: يمارس مكتب القسمة الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 69 من القانون الأساسي وهي على الخصوص:

1- تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب،
2- دراسة طلبات الانخراط في الحزب والفصل فيها،
3- تنشيط أعمال الخلايا والتنسيق بينها والحرص على انتظام نشاطاتها،

4- تنشيط الحوار مع المحيط السياسي في إطار برنامج الحزب وتوجيهاته،
5- اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القانون الأساسي وتوجيهات الهيئات العليا،
6- دراسة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المحيط،
7- تنظيم اجتماعات مجلس القسمة
8- إعداد مشاريع التقارير عن نشاط القسمة لعرضها على الجمعية العامة،
9- اتخاذ المبادرات التي تضمن توسيع وتكثيف وجود الحزب في كل القطاعات وخاصة الجامعات والمراكز ذات الأنشطة المتصلة بمختلف فئات المجتمع،
10- الاهتمام بالعنصر النسوي وإدماجه في الحياة السياسية وتمثيله في كل الهيئات،
11- السهر على توجيه منتخبي الحزب في المجلس الشعبي البلدي في إطار توجيهات القيادة،
12- تنظيم منتديات فكرية والتحسس الدائم لانشغالات المناضلين واهتماماتهم ورصدها،
13- التعبير عن هذه الاهتمامات ونقلها إلى الهيئات العليا.

المادة 77: تتفرع مهام مكتب القسمة كالتالي:

- أمانة القسمة،
- التنظيم والمالية والادارة،
- الإعلام والتبليغ والتنشيط،
- النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

- الاتصال بالمحيط الاجتماعي والعمل الجواري،
- الاتصال بالمحيط السياسي والعمل التشاركي (الجواري)،
- متابعة نشاط المجلس الشعبي البلدي.

المادة 78: يقترح أمين القسمة توزيع المهام بين أعضاء مكتب القسمة على الجمعية العامة للقسمة للتزكية.

المادة 79: يمكن للأمين العام وأمانة الهيئة التنفيذية أن يقررا توزيعا آخر ومهاما أخرى حسب ما تقتضيه عند الضرورة أوضاع كل قسمة وتشكيلة مكتبها، تماشيا مع المستجدات وطبيعة كل مرحلة.

المادة 80 : يمكن لكل مكتب قسمة أن يستعين مناضلين أخرين يساعدونه في أداء مهامه في شكل لجان خاصة، أو أفواج عمل، حسب ما تقتضيه طبيعة وأهمية المهمة.

المادة 81 : يضطلع أمين القسمة علاوة عن المهام والصلاحيات المنصوص عليها في القانون الأساسي، بتمثيل الحزب في كل المناسبات ولدى الهيئات والمؤسسات الحزبية والإدارية، على مستوى القسمة، وهو الناطق الرسمي للحزب على مستوى البلدية. ويتولى تسيير وتنشيط وتنسيق نشاطات مكتب القسمة ولجانها.

الباب الرابع
الفصل الثاني
القسم الثالث – المحافظة

المادة 82 : المحافظة هي هيكل الحزب على مستوى الولاية.

المادة 83 : يمكن للأمين العام وأمانة الهيئة التنفيذية إقرار صيغ تنظيمية أخرى في الولايات ذات الخصوصيات لضمان الأداء الجيد، خدمة لمصلحة الحزب.

المادة 84 : الجمعية العامة للمحافظة هي الهيئة العليا للحزب على مستوى الولاية، وتتكون وفقا للمادة 54 من القانون الأساسي للحزب من:
- أمين المحافظة،
- أعضاء المجلس الوطني للحزب المقيمين بالولاية،
- أعضاء البرلمان للدائرة الانتخابية،
- أعضاء مكتب المحافظة،
- أمناء القسمات ومكاتبها،
- أعضاء المجلس الشعبي الولائي،
- رؤساء البلديات التابعة للحزب في تراب الولاية.

المادة 85 : تجتمع الجمعية العامة للمحافظة مرة في السنة في دورة عادية، وفي دورة طارئة كلما دعت الضرورة لذلك، باستدعاء من أمين المحافظة ومكتبها، أو بطلب من

الأغلبية المطلقة (1+50) أو بقرار من الأمين العام أو أمانة الهيئة التنفيذية.

المادة 86 : تنتخب الجمعية العامة للمحافظة أمينا ومكتبا لها يتكون من 5 إلى 11 عضوا لمدة خمس (5) سنوات (بما فيه أمين المحافظة).

المادة 87 : يُبلّغ مكتب المحافظة جدول أعمال وتاريخ ومكان اجتماع الجمعية العامة للمحافظة وكل الوثائق المعدّة، إلى مكاتب القسمات خمسة عشر(15) يوما على الأقل قبل يوم الاجتماع.

المادة 88 : تضطلع الجمعية العامة للمحافظة بالمهام التالية:

- المصادقة على جدول أعمالها،
- مناقشة وإثراء التقارير ومشاريع التوصيات واللوائح والمصادقة عليه،
- تقيم نشاط مكتب المحافظة ومجلسها والبت فيه،
- تسطير البرنامج السنوي في كل المجالات،
- وضع استراتيجية للعمل السياسي والنضال في الولاية،
- انتخاب مكتب المحافظة وأمينها أو إعادة انتخابهما أو تجديد الثقة فيهما.

المادة 89 : تختتم أشغال الجمعية العامة للمحافظة بتقارير ولوائح وتوصيات يرفعها مكتب المحافظة إلى الهيئات المركزية في مدة أقصاها عشرة (10) أيام.

المادة 90 : مكتب المحافظة هو الهيئة التنفيذية للجمعية العامة للمحافظة، وهو مسؤول أمامها، وأعضاؤه مسؤولون أمام أمين المحافظة في ممارسة المهام المسندة إليهم.

المادة 91 : طبقا للمادة 55 من القانون الأساسي للحزب يُنتخب مكتب المحافظة من قبل الجمعية العامة للمحافظة لمدة خمس (5) سنوات، ويمكن تجديده عند الاقتضاء كليا أو جزئيا، بطلب من الأغلبية المطلقة (1+50) عند الضرورة أو بقرار من الأمين العام للحزب أوأمانة الهيئة التنفيذية.

المادة 92 : يتكون مكتب المحافظة وفقا للمادة 55 من القانون الأساسي للحزب من 5 إلى 11 عضوا، بما فيهم العنصر النسوي.

المادة 93 : يجتمع مكتب المحافظة، برئاسة أمين المحافظة، مرة واحدة في الشهر وجوبا، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 94 : يضطلع مكتب المحافظة علاوة على المهام الموكلة إليه في أحكام المادة 56 من القانون الأساسي للحزب بما يلي:

- إعداد الوثائق وحصائل نشاط المحافظة التي تقدم إلى الجمعية العامة للمحافظة،
- حفظ الوثائق والمحفوظات والعروض والتقارير المتعلقة بنشاطات الحزب في الولاية،

- وضع ملخص لتقارير القسمات ورفعها إلى أمانة الهيئة التنفيذية،
- حوصلة تقارير ونتائج أشغال الجمعية العامة للمحافظة ولجنتها ورفعها إلى أمانة الهيئة التنفيذية،
- نشر وشرح قرارات الهيئة التنفيذية وتعليمات وتوجيهات الأمين العام للهيئة التنفيذية، وتبليغها للقسمات ومتابعة تطبيقها،
- تنشيط الحياة السياسية والنظامية للحزب، وتفعيل دوره في المجتمع، وتثمين صلته بمختلف فئاته وشرائحه،
- حث القسمات على تكثيف العمل الجواري والاحتكاك أكثر بالأوساط الشعبية، والحركة الجمعوية وتأطيرها،
- مساعدة المنتخبين المحليين على أداء المهام الموكلة إليهم وتوثيق صلتهم بناخبيهم،
- وضع بطاقية للمناضلين وتحيينها دوريا،
- الحرص على تفعيل وتنشيط عملية الانخراط في الحزب وتشجيع النساء والشباب وفئة المثقفين على الانضمام إليه،
- المساهمة في تنشيط المحيط السياسي والثقافي والاجتماعي على مستوى المحافظة،
- تنظيم الملتقيات والندوات الفكرية والإعلامية والتكوينية للمناضلين والمنتخبين،
- المساهمة في ترسيخ تقاليد الممارسة الديمقراطية والعمل التشاركي في الحقل السياسي.

ويمكن لمكتب المحافظة أن يُنشئ لجاناً مؤقتة أو أفواج عمل لانجاز أعمال ومهام ظرفية أو تحضير دراسات أو ملفات لصالح الحزب.

المادة 95 : علاوة على المهام والصلاحيات المنصوص عليها في المادتين 56، 57 من القانون الأساسي يضطلع أمين المحافظة بمايلي:

- تسيير وتنسيق وتنشيط مكتب المحافظة ولجانها الدائمة،
- تمثيل المحافظة في كل المناسبات لدى الهيئات والمؤسسات الحزبية والإدارية على مستوى الولاية، وهو الناطق الرسمي للحزب على مستوى المحافظة.

المادة 96 : يمكن لأمين المحافظة أن يعين عند الضرورة وبعد استشارة الأمين العام للهيئة التنفيذية وأمانة الهيئة التنفيذية مندوبا أو أكثر من بين أعضاء مكتب لتنسيق نشاطات مجموعة من القسمات على مستوى المحافظة، وهو مسؤول أمام أمين المحافظة.

المادة 97 : تنحصر مهام المندوب في:

- تنسيق ومتابعة نشاط القسمات المعنية،
- شرح وتبليغ التعليمات والتوجيهات،
- الحرص على سير وعمل مجموعة القسمات المعنية وفق نصوص الحزب،
- رفع عروض وتقارير دورية عن نشاط القسمات المعنية.

ويمكن للمندوب تنظيم لقاءات فيما بين مكاتب القسمات المكلف بها بهدف توحيد وتنسيق النشاطات وضبط برامج النشاطات المشتركة.

المادة 98 : يمكن للأمين العام وأمانة الهيئة التنفيذية إسناد مهام أخرى للمندوب حسب ما تقتضيه مصلحة الحزب وطبيعة نشاط المحافظة.

المادة 99 : طبقا للمادة 58 من القانون الأساسي تنشأ على مستوى المحافظة هيئة تنسيقية بين القسمات.

المادة 100 : تتشكل هيئة التنسيق للمحافظة التي يترأسها أمين المحافظة من:
- مكتب المحافظة،
- مكاتب القسمات.

المادة 101 : تعقد هيئة التنسيق للمحافظة اجتماعاتها مرة كل ثلاثة اشهر في دورة عادية وفي دورة طارئة عند الضرورة بطلب من ثلثي أعضائها أو بقرار من أمين المحافظة أو بأمر من الأمين العام للهيئة التنفيذية.

المادة 102 : تنشا على مستوى هيئة التنسيق للمحافظة ثلاثة لجان دائمة وهي:
- لجنة الانضباط،
- لجنة المالية،
- لجنة الرقابة.

وتتكون كل لجنة من خمسة (05) إلى سبعة(07) أعضاء.

المادة 103 : تضطلع هيئة التنسيق للمحافظة على الخصوص بالمهام والصلاحيات الآتية:
- التنسيق بين القسمات في إطار تطبيق برنامج الحزب،
- دراسة المواضيع ذات الصلة بالحزب،
- إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات في القضايا المتعلقة بالنشاط العام للحزب،
- إصدار لوائح وتوصيات خاصة بتنفيذ قرارات الهيئات الوطنية للحزب،
- تقييم نشاط القسمات والمجالس الشعبية البلدية،
- إعداد تقرير عام يرفع للجمعية العامة للمحافظة في دورتها العادية.

المادة 104 : تضطلع لجنة الانضباط بالمهام والصلاحيات وفقا لأحكام القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب.

المادة 105 : تتولى لجنة المالية المهام التالية:
- مراقبة مالية الحزب وأوجه صرفها على مستوى القسمات والمحافظة.
- البحث عن موارد لتمويل ميزانية الحزب.
- المحافظة على ممتلكات الحزب العقارية منها والمنقولة،

- الحرص على جمع اشتراكات المناضلين ومساهمات المنتخبين،
- جمع التبرعات والهبات من لدن أنصار الحزب ومؤيديه،
- حوصلة تقارير لجان المالية للقسمات،
- تقديم تقارير وحصائل نشاطها للجمعية العامة للمحافظة.

المادة 106 : تتولى لجنة الرقابة المهام التالية:
- مساعدة مكتب المحافظة ومكاتب القسمات والخلايا في أداء مهامهما السياسية والتنظيمية،
- المساهمة في نشر الوعي السياسي والنظامي لدى المناضلين،
- مراقبة الهيئات القاعدية للحزب ومتابعة تطبيق قوانين وبرنامج الحزب وتعليمات وتوجيهات القيادة الحزبية،
- المساهمة في حل المنازعات التي قد تحدث بين المناضلين،
- رفع تقارير وعروض وحصائل نشاطاتها دوريا إلى مكتب المحافظة،
- إنجاز المهمات التي يكلّفها بها مكتب المحافظة.

المادة 107 : يترأس كل لجنة عضو من مكتب المحافظة يعينه أمين المحافظة، بمساعدة نائب رئيس، ومقرر يختاران من ضمن أعضاء هيئة التنسيق.

وتجتمع هذه اللجان في جلسات دورية يحدّدها مكتب المحافظة.

الباب الرابع – الفصل الثاني
القسم الرابع – تنظيم الحزب في ولاية الجزائر العاصمة

المادة 108 : يخضع تنظيم الحزب في ولاية الجزائر العاصمة لأحكام المادة 76 من القانون الأساسي للحزب. ويمكن للأمين العام وأمانة الهيئة التنفيذية أن يقررا ما يراه مناسبا من صيغ تنظيمية أخرى، تستجيب لتنظيمات النشاط والعمل الحزبي في العاصمة.

المادة 109 : يمكن إنشاء مقاطعة أو أكثر في المحافظة الواحدة التي تتميز بالخصوصيات التالية:
- شساعة المساحة وبعد المسافات فيها،
- تعدد الدوائر والبلديات وتباعدها،
- التباين الجغرافي والسكاني فيها،
- كثافة النشاطات وتنوعها.

الباب الرابع – الفصل الثاني
القسم الخامس
تنظيم الحزب في الولايات ذات الخصوصية الجغرافية والسكانية

المادة 110 : تتكون المقاطعة من القسمات التي تشترك في خصوصيات جغرافية وسكانية واحدة، وتنشأ المقاطعة بقرار من الأمين العام للهيئة التنفيذية وباقتراح من الجمعية

العامة للمحافظة ومكتبها، مشفوعة بالتعليلات والتبريرات المطلوبة.

المادة 111 : يتابع وينسق نشاطات المقاطعة منسق يعينه الأمين العام للهيئة التنفيذية وأمانتها باقتراح من أمين المحافظة من بين أعضاء مكتب المحافظة، وهو مسؤول أمام أمين المحافظة.

المادة 112 : يشترط في المنسق أن يكون مقيما بإحدى قسمات المقاطعة، وله قدرة على التأطير والتجنيد.

المادة 113 : تنحصر مهام وصلاحيات المنسق فيما يلي:

- متابعة وتنسيق نشاطات قسمات المقاطعة،
- شرح وتبليغ التعليمات والتوجيهات،
- تمثيل الحزب في المناسبات ولدى السلطات الإدارية والتنظيمات السياسية في محيط المقاطعة،
- تنظيم اجتماعات تنسيقية فيما بين قسمات المقاطعة،
- رفع تقارير وحصائل نشاطات مكاتب قسمات المقاطعة،
- متابعة نشاط منتخبي الحزب في البلديات التابعة للمقاطعة،
- متابعة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاريع التنمية في محيط المقاطعة.

الباب الرابع – الفصل الثالث
الهيئات والهياكل والأجهزة الوطنية
القسم الأول– المؤتمر الوطني

المادة 114 : المؤتمر هو الهيئة الوطنية العليا لحزب جبهة التحرير الوطني، ويخضع لأحكام المواد 30-31-32 من القانون الأساسي.

المادة 115 : يترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رئيس الحزب، وفي حالة تعذر ذلك، يترأسها الأمين العام للهيئة التنفيذية ويتم انتخاب مكتب المؤتمر في الجلسة الافتتاحية.

المادة 116 : يترأس أشغال المؤتمر الاستثنائي رئيس الحزب، ويمكن أن ينوبه الأمين العام للهيئة التنفيذية، ويساعده مكتب ينتخبه المؤتمر.

المادة 117 : تحدد الهيئة التنفيذية كيفيات انتخاب المندوبين للمؤتمر طبقا للقانون الأساسي وبناء على لائحة من المجلس الوطني.

المادة 118 : تحدد الهيئة التنفيذية باقتراح من الأمانة الإجراءات الخاصة بتحضير المؤتمر.

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم الثاني – هيئة رئاسة الحزب

المادة 119 : ينتخب المؤتمر رئيسا للحزب الذي يعتبر هيئة عليا له طبقا لأحكام المادة 30 فقرة (05) من القانون الأساسي.

المادة 120 : يتولى رئيس الحزب المهام الأتية:

- يحق له استدعاء مؤتمر الحزب العادي والاستثنائي،
- يحق له أن يترأس دورات المجلس الوطني،
- وبإمكانه أن يترأس المؤتمر الاستثنائي.

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم الثالث – المجلس الوطني

المادة 121 : المجلس الوطني هو الهيئة الوطنية للحزب المسؤولة بين مؤتمرين وهو مسؤول أمام المؤتمر ويخضع لأحكام المواد 15، 16، 21، 32، 34، 35، 36 و37 من القانون الأساسي

المادة 122 : كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام ناخبيها طبقا للمادة 13 من القانون الأساسي.

المادة 123 : يتكون المجلس الوطني من 450 إلى 550 عضوا ينتخبهم المؤتمر في دورة عادية طبقا للمادة 35 من القانون الأساسي.

المادة 124 : يخضع المجلس الوطني لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.

المادة 125 : يشارك أعضاء المجلس الوطني في المؤتمر الوطني والمؤتمرات الاستثنائية طبقا للمادة 32 من القانون الأساسي.

المادة 126 : المجلس الوطني هو هيئة وطنية للحزب مسؤولة بين مؤتمرين وهو مسؤول أمام المؤتمر طبقا للمادة 34 من القانون الأساسي.

المادة 127 : يجتمع المجلس الوطني مرة في السنة في دورة عادية طبقا للمادة 36 من القانون الأساسي.

المادة 128 : يمكن للمجلس الوطني أن يجتمع في دورة استثنائية عند الاقتضاء بطلب من الأمين العام بعد استشارة رئيس الحزب أو من ثلثي أعضاء الهيئة التنفيذية طبقا للمادة 36 من القانون الأساسي أو من الأغلبية المطلقة (1+50) لأعضائه.

المادة 129 : يعد المجلس الوطني النظام الداخلي للحزب ويصادق عليه طبقا للمادة 37 من القانون الأساسي.

المادة 130 : يصادق المجلس الوطني على نظامه الداخلي كما يصادق على جدول أعماله طبقا للمادة 37 من القانون الأساسي.

المادة 131 : المجلس الوطني هو وحده الذي يرشح لمنصب رئاسة الجمهورية طبقا للمادة 21 من القانون الأساسي.

المادة 132 : ينتخب المجلس الوطني مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية طبقا للمادة 37 من القانون الأساسي.

المادة 133 : ينتخب المجلس الوطني الهيئة التنفيذية طبقا للمادة 37 من القانون الأساسي.

المادة 134 : يضع المجلس الوطني معايير محددة مسبقا تخص الترشيح للمجالس المنتخبة في جميع المستويات طبقا للمادة 16 من القانون الأساسي.

المادة 135 : يضع المجلس الوطني للحزب استراتيجية الانتخابات والبرامج الانتخابية طبقا للمادة 15 من القانون الأساسي.

المادة 136 : يمكن للمجلس الوطني تجميد العضوية فيه لكل من:

- تخلى نهائيا عن التزامه النضالي بمحض إرادته،
- صدر في شانه قرار من لجنة الانضباط بتعليق عضويته،

- [illegible]
- حكم عليه قضائيا بعقوبة مخلة بالشرف أو جناية،
- قدم استقالته.

المادة 137 : يناقش المجلس الوطني التقارير السنوية للهيئة التنفيذية في دوراته العادية والاستثنائية ويبدي رأيا فيها طبقا للمادة 12 من القانون الأساسي.

المادة 138 : يحدد المجلس الوطني الأولويات ويسهر على تطبيق البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحزب المصادق عليه من طرف المؤتمر طبقا للمادة 37 من القانون الأساسي.

المادة 139 : بالإضافة إلى المهام التي يضطلع بها المجلس الوطني المذكورة في المادة 37 من القانون الأساسي، يقوم بدراسة واستغلال التقرير السنوي لهيئة التنسيق ويصدر لائحة بشأنه ويمكنه أيضا عند الاقتضاء تحيين أحكام القانون الأساسي بتكييف الهياكل والهيئات مع مراعاة المادتين 30 و82 منه.

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم الرابع – الهيئة التنفيذية

المادة 140 : الهيئة التنفيذية هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني وتخضع لأحكام المواد 38- 39- 40 -41- 42 و43 من القانون الأساسي.

تخضع أشغال الهيئة التنفيذية لنظامها الداخلي

المادة 141 : باقتراح من الأمين العام، تنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضائها اللجان الدائمة الخمسة المذكورة في المادة 43 من القانون الأساسي، ويمكن توسيع العضوية فيها إلى أعضاء من المجلس الوطني للاستفادة من الخبرة والكفاءة.

ويمكن تجديد الثقة فيها كليا أو جزئيا عند الضرورة.

المادة 142 : باقتراح من الأمين العام للهيئة التنفيذية، تزكي كل لجنة دائمة مكتبا لها يتشكل من رئيس ونائب رئيس ومقرر.

المادة 143 : يكون لكل لجنة نظام داخلي تعده وتصادق عليه وتعرضه على الأمين العام.

المادة 144 : يخضع عمل لجنة الانضباط ولجنة المالية المركزيتين لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب ولوائح المؤتمر والمجلس الوطني، ويتسم عملهما بالاستقلالية.

المادة 145 : تتولى اللجنة المالية المركزية الدائمة على الخصوص المهام التالية:

- إعداد مشروع ميزانية الحزب السنوية،
- مراقبة تنفيذها وأوجه صرفها،

- البحث عن موارد لتمويل ميزانية الحزب،
- مراقبة مالية الهياكل والأجهزة الوطنية والمحلية،
- المحافظة على كل ممتلكات الحزب، العقارية منها والمنقولة،
- تقديم تقارير دورية للأمين العام للهيئة التنفيذية،
- تقديم حصيلة نشاطها للهيئة التنفيذية.

المادة 146 : تتولى لجنة الانضباط المركزية على الخصوص المهام التالية:

- المساهمة في إشاعة الوعي النظامي والانضباطي في أوساط المناضلين،
- الحرص على تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب والتقيد بخطه السياسي،
- محاربة الانحرافات السياسية والنظامية للمناضلين،
- دراسة التقارير والطعون والفصل فيها،
- الفصل في المنازعات فيما بين الهيئات القاعدية،
- البت في المنازعات المتعلقة بأعضاء المجلس الوطني وأمناء المحافظات ومكاتبها وأعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة والإطارات السامية من المناضلين الذين يتولون مناصب قيادية في مؤسسات الدولة،
- البت في جميع الأخطاء الجسيمة المنسوبة إلى أعضاء مكتب المحافظة،
- تقديم تقارير دورية وحصيلة أعمالها للأمين العام للهيئة التنفيذية.

المادة 147 : تتولى لجنة الرقابة والتقييم المركزية على الخصوص المهام التالية:

- متابعة ومراقبة نشاطات الهيئات القاعدية بتكليف من الأمين العام،
- الفصل في المنازعات التي قد تحدث في قواعد الحزب بطلب من قطاع التنظيم وبتكليف من الأمين العام،
- تساهم في تنشيط الحياة السياسية على المستوى القاعدي وترقية الأداء النضالي،
- البت في بعض المنازعات بالتنسيق مع قطاع التنظيم،
- رفع تقارير وحصيلة أشغالها إلى الأمين العام للهيئة التنفيذية والهيئة التنفيذية.

المادة 148 : تتولى لجنة المنتخبين على الخصوص المهام التالية:

- وضع بطاقية للمنتخبين
- رصد ومتابعة نشاطات المنتخبين
- الحرص على الالتزام ببرنامج الحزب وتطبيق سياسته
- البت في القضايا المتعلقة بالمنتخبين
- اقتراح وتنظيم وتنشيط لقاءات دورية للمنتخبين
- رفع تقارير وحصيلة أشغالها إلى الأمين العام للهيئة التنفيذية وإلى الهيئة التنفيذية.

المادة 149 : تتولى لجنة التكوين السياسي على الخصوص المهام التالية:

- وضع سياسة في مجال التكوين والتثقيف السياسي والتي تزيد من قدرات المناضلين الفكرية والمعرفية،
- إنشاء قطاع للدراسات الاستشرافية للحزب على المستوى الوطني وتزويده بالإمكانيات البشرية والمادية لمواكبة التطورات والأحداث،
- السهر على متابعة برامج الحكومة في كل المجالات،
- إنشاء بيانات وإحصائيات في جميع الميادين وتحيينها،
- دراسة التجارب الحزبية الدولية للاستفادة منها،
- تنظيم دورات تكوينية وملتقيات علمية،
- تنظيم أرشيف الحزب السمعي والبصري والمكتوب واستغلاله لصالح المناضلين في مختلف المناسبات واللقاءات،
- رفع تقارير وحصيلة أشغال اللجنة إلى الأمين العام وإلى الهيئة التنفيذية،

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم الخامس – الأمين العام

المادة 150 : يخضع الأمين العام للهيئة التنفيذية الناطق الرسمي للحزب على الخصوص لأحكام المواد 44، 45، 46 و81من القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب وعليه فهو:

- يسهر على تطبيق لوائح الهيئة التنفيذية وتوصياتها وقراراتها،

- يوجه وينسق أعمال أمانة الهيئة التنفيذية واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية وأعضاء الحكومة المنتمين للحزب،
- يرأس وينشط هيئة التنسيق،
- يوجه ويتابع نشاط الهيئات القاعدية طبقا لتوصيات وقرارات المجلس الوطني وأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب،
- يمثل الحزب لدى هيئات ومؤسسات الدولة وفي المحيط العام،
- يوزع المهام بين أعضاء أمانة الهيئة التنفيذية،
- يعين أمين سر لأمانة الهيئة التنفيذية،
- يوفر الإمكانيات البشرية والمادية لضمان التسيير العادي للأمانة وللجان الدائمة وللمحافظات والأجهزة التابعة لها،
- يعين الآمر بالصرف وأمين المال على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات،
- يتخذ الإجراءات الضرورية لتكييف هياكل وهيئات الحزب مع أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم السادس – أمانة الهيئة التنفيذية

المادة 151 : تخضع أمانة الهيئة التنفيذية لأحكام المواد 47، 48 و49 من القانون الأساسي.

المادة 152 : تتشكل أمانة الهيئة التنفيذية من 07 إلى 09 أعضاء تزكيهم الهيئة التنفيذية باقتراح من الأمين العام.

المادة 153 : يوزع الأمين العام للهيئة التنفيذية المهام على أعضاء الأمانة للتكفل على الخصوص بالقطاعات التالية:

- التنظيم العام للحزب،
- الإعلام والاتصال والثقافة،
- المالية والادارة،
- العلاقات الخارجية،
- العلاقة مع المنتخبين،
- العلاقة مع الأحزاب والجمعيات،
- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،
- الدراسات والتحاليل والاستشراف،
- الحريات والتشريع وحقوق الإنسان

المادة 154 : تجتمع أمانة الهيئة التنفيذية وجوبا برئاسة الأمين العام، وإن تعذر ذلك فبرئاسة عضو من الأمانة يفوضه الأمين العام مرتين في الشهر، وكلما استدعت الضرورة ذلك.

المادة 155 : تدون نتائج أشغال أمانة الهيئة التنفيذية من طرف أمين سرها.

الباب الرابع – الفصل الثالث
القسم السابع – هيئة التنسيق

المادة 156 : هيئة التنسيق هي هيئة استشارية تخضع لأحكام المادتين 50، 51 من القانون الأساسي.

تعتبر هيئة التنسيق منتدى سنويا للحزب يتم استدعاؤه من طرف الأمين العام الذي يترأس أشغاله.

المادة 157 : تتشكل هيئة التنسيق من:

- أعضاء الهيئة التنفيذية
- أعضاء مكتبي غرفتي البرلمان (المنتمين للحزب)
- مكتبي الكتلة البرلمانية في غرفتي البرلمان
- مكاتب اللجان في غرفتي البرلمان (المنتمين للحزب)
- أعضاء الحكومة (المنتمين للحزب)
- أمناء المحافظات
- رؤساء المجالس الشعبية الولائية (التابعين للحزب)
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية لمقرات الولايات (المنتمين للحزب)
- خبراء مناضلين.

المادة 158 : يقوم المنتدى السنوي للحزب بدراسة الوضع العام في مختلف المجالات ويعدّ تقريرا في هذا الشأن يرفعه الأمين العام للهيئة التنفيذية إلى المجلس الوطني.

الباب الخامس
الموارد المالية للحزب وتسييرها

المادة 159 : تخضع الموارد المالية لحزب جبهة التحرير الوطني لأحكام المواد 77- 78- 79- 80 من القانون الأساسي.

المادة 160 : تتكون مالية الحزب من موارد ونفقات وممتلكات عقارية ومنقولة وتدرج في كل المستويات في ميزانية سنوية وتضبط بشفافية ودقة طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالمحاسبة وفق الترتيبات والإجراءات المعمول بها.

المادة 161 : يعين الأمين العام على المستوى المركزي وعلى مستوى كل محافظة من يكلف بمهمة الآمر بالصرف ومن تسند له مهمة أمين المال.

المادة 165 : يعين أمين المحافظة الآمر بالصرف وأمين المال لكل قسمة.

المادة 163 : لا تقبل أية مساعدة أو أي مساهمة أو أي هبة أو أي وصية مربوطة بشروط ترهن أو تعيق استقلالية قرار الحزب أو تؤدي إلى أهداف أو نتائج خارجة عن نصوص الحزب أو خطه السياسي أو تنافي أخلاقياته وسمعته.

المادة 164 : لا تقبل أية مساهمة أو هبة أو وصية تخرق القانون.

المادة 165 : يخضع الآمر بالصرف وأمين المال، كل فيما يخصه للمسؤولية المدنية والجزائية والانضباطية في تأدية المهام الموكلة إليهما.

المادة 166 : تخضع مالية الحزب وكذا ممتلكاته المنقولة والعقارية إلى الأحكام القانونية والتنظيم الحزبي الخاص بقطاع الشؤون المالية.

المادة 167 : يضطلع الأمين العام للهيئة التنفيذية بإصدار الأوامر التنظيمية والتعليمات وأخذ التدابير الإجرائية والترتيبية لضبط القطاع المالي للحزب وإصلاحه وتحديثه وعصرنة أدواته وطرق ووسائل تسييره في كل المستويات.

الباب السادس
أحكام خاصة

المادة 168 : لا يجوز الجمع بين مسؤوليتين تنفيذيتين في الحزب.

المادة 169 : ترشيح المناضل للمجالس المنتخبة يخضع لمقاييس الكفاءة التجربة والمكانة والسمعة التي يتمتع بها في الأوساط الشعبية، مع مراعاة طبيعة الوظيفة الانتخابية التي يضطلع بها في المجالس المنتخبة.

المادة 170 : يقترح المرشح للمجالس المنتخبة وفقا لأحكام القانون الأساسي من طرف الهيئة التي ينتمي إليها ويعرض هذا الترشيح على الهيئات العليا للمصادقة.

المادة 171 : تكون علاقة الحزب بالمجالس المنتخبة من خلال مناضليه المنتخبين في المجالس البلدية والولائية وبواسطة الكتلة البرلمانية بغرفتي البرلمان.

المادة 172 : تحدد الهيئات العليا للحزب استراتيجية، وكيفيات وترتيبات الترشيحات، والحملات الانتخابية.

المادة 173 : التحالفات مع الأحزاب السياسية (والائتلاف) من صلاحيات الهيئات العليا للحزب.

المادة 174 : عدم تقيد نواب الحزب في المجالس المنتخبة ببرنامج الحزب وخطه السياسي أو اتخاذ مواقف أو مبادرات تسيء إلى الحزب وهيئاته، تعرض صاحبها لعقوبة نزع الثقة والفصل بعد تنبيهه وإنذاره.

المادة 175 : يمنع كل عضو في الحزب لا يمتلك بطاقة المناضل ولم يدفع اشتراكه من حضور اجتماع وجلسات الهيئات في كل المستويات إلا إذا كان هناك تقصير في تبليغها.

المادة 176 : على كل عضو قيادي في مختلف الهيئات الحزبية، وكل من يتولى مسؤوليات سياسية وطنية أن يشترك بالمبلغ المرخص به قانونيا علاوة على مساهمته بتبرعات لفائدة الحزب وذلك حسب قدرته وحسب ما يسمح به القانون.

المادة 177 : من واجب كل مناضل ومناضلة وبالخصوص الإطارات الاشتراك في صحيفة من صحف الحزب ونشرها والترويج لها.

المادة 178 : في حالة شغور منصب المسؤول الأول لكل هيئة من هيئات الحزب، تجتمع الهيئة وجوبا تحت إشراف العضو الأكبر سنا لاستخلاف المعني طبقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.

المادة 179 : يصادق المجلس الوطني على هذا النظام الداخلي للحزب وكل تعديل لأحكامه هو من اختصاصه وصلاحياته.

الباب السابع
أحكام انتقالية

المادة 180 : طبقا لقرارات وتوصيات المؤتمر الثامن للحزب:

- تواصل الاحتفالات بالذكرى الـ 50 لتأسيس جبهة التحرير الوطني طيلة سنة 2005.
- يتم الشروع في تجديد هياكل الحزب القاعدية وتكييفها مع القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.
- يعاد النظر في تنظيم الحزب داخل أوساط الجالية الوطنية بالخارج.
- تنظم صحافة الحزب وتوفر لها إمكانيات العمل.
- تحديث إدارة الحزب.

المـــراجـــع

قائمة المراجـــع

أولا- الكتب

أ- باللغة العربية

1. إبراهيم حسن توفيق. **الدولة والتنمية في مصر. الجوانب والمتغيرات – دراسة من منظور مقارن**.القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية .2000.
2. الموند جابريال وآخرون. **السياسة المقارنة –الإطار النظري**– ترجمة محمد بشير زاهي المغيربي .بنغازي : منشورات جامعة قار يونس 1991.
3. .... بول بنجام . **السياسات المقارنة في وقتنا الراهن** .ترجمة هشام عبدا لله.عمان : ألأهلية للنشر والتوزيع .د س ن.
4. إسماعيل محمد. **الايدولوجيا العددية والقيمة** .بيروت : دار المستقبل العربي.د س ن.
5. الجوهري عبد الهادي وآخرون. د **راسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي** .القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .1986.
6. العزي سويم .**السلوك السياسي في المجتمع العربي** .بغداد ك دار الألفة .1992
7. .... **دراسات في علم السياسة** .الدانمارك : منشورات الاكادمية العربية المفتوحة.2008.
8. الصيداوي رياض . **تفكك النخب الحاكمة في الجزائر** . مجلة شؤون الأوسط عدد 98 اوت 200 بيروت : مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق
9. الأسود الصادق .**دراسات في علم الاجتماع السياسي** .بغداد : منشورات جامعة بغداد .د س ن.
10. أندرسون جيمس. **صنع السياسة العامة**. ترجمة عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة .1999
11. المنوفي كمال .**أصول السياسة المقارنة** .الكويت:دار الربيعان. 1989.
12. الشرقاوي سعاد. **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة .2007.
13. السويدي محمد. **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه** .الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية.1990.

14. الكاظم صالح جواد. العاني علي الغالب. **الأنظمة السياسية** .بغداد : دار الحكمة 1991.

15. العاني حسان محمد شفيق . **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** . بغداد: مطبعة جامعة بغداد.1986.

16. العلوي بن سعيد .اباه ولد السيد . **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** .دمشق : دار الفكر .2006.

17. ألأزرق مغنية . **نشوء الطبقات في الجزائر** .ترجمة سمير كرم. بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية 1980.

18. بيار كوت جون. موني جان بيار . **من أجل علم اجتماع سياسي** . ترجمة محمد هناد .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986.

19. بخوش صادق .**الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية : مقاربة في دراسة الخلفية** .الجزائر : دار غرناطة للنشر والتوزيع .2009.

20. بورادة حسين .**الإصلاحات السياسية في الجزائر**.د م ن.1996.

21. بن خرف الله الطاهر. **النخبة الحاكمة في الجزائر** . الجزء الأول. الجزائر : دار هومة.2007.

22. بيتر تايلور فلنت كولن . **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر – الاقتصاد العالمي الدولة القويمة المحليات** . ترجمة عبد السلام رضوان إسحاق عبيد .الجزء الأول. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2002.

23. بادي برتراند. **الدولة المستوردة .تغريب النظام السياسي** . ترجمة عبد اللطيف فرج .القاهرة : دار العالم الثالث 1997.

24. بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**،الجزائر:دار الهدىد.س.ن.

25. حربي محمد. **جبهة التحريرالوطني الأسطورة والواقع** . ترجمة كميل داغربيروت :مؤسسة الأبحاث العربية 1983.

26. حسن حمدي عبد الرحمان. **العسكريون والحكم في افريقيا** .القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي.1996.

27. حيدوسي غازي. **الجزائر: التحرير الناقص** .ترجمة خليل احمد خليل.بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1997.
28. حاتم عبد القادر حاتم . **العولمة ما لها وما عليها** .القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005.
29. جرادي عيسى. **الأحزاب السياسية في الجزائر** .الجزائر : منشورات دار قرطبة. 2007.
30. داوسن ريتشارد وآخرون . **التنشئة السياسية دراسة تحليلية** .ترجمة مصطفى عبد الله خشيم .بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ،1990.
31. ديفرجيه موريس .**الأحزاب السياسية** . بيروت: دار النهار للنشر، ط2، 1977.
32. رخيلة عامر . **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993.
33. رشدي احمد طعمية . **تحليل المضمون في العلوم الإنسانية : مفهومه – أسسه – استخداماته** .القاهرة: دار الفكر العربي ،2004.
34. ذبيحة زيدان . **جبهة التحرير جذور الأزمة** .الجزائر: 2004.
35. سبيلا محمد. **الايدولوجيا نحو نظرة متكاملة** .بيروت: المركز الثقافي العربي 1992.
36. سعيداني علي . **بيروقراطية الإدارة الجزائرية** .الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1981.
37. سليمان عصام **. مدخل إلى علم السياسة** .بيروت :دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 1989.
38. شريط الأمين. **التعدية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
39. عبد المعطي علي .محمد علي محمد. **السياسة بين النظرية والتطبيق** الإسكندرية :دار الجامعات المصرية .1974.
40. عبد النور ناجي. **مدخل إلى علم السياسة.** عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع 2007.
41. .... **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية** .الجزائر:منشورات جامعة قالمة، 2006.

42. عبد الله ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.
43. عدي الهواري . **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830−1960**. ترجمة جوزيف عبد الله بيروت : دار الحداثة ،1983
44. عيد عاطف. حداد حليم ميشال. **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: تونس الجزائر**. بيروت :1999.
45. عارف محمد نصر, **نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية من المنظور الحضاري للإسلام** . 1992.
46. ميلامناتر جون. **الايدولوجيا مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي** .ترجمة إسماعيل علي سعد .القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.
47. لونيسي ابراهيم. **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية** .الجزائر : دار هومة للصباعة والنشر والتوزيع 2007.
48. فاضلي ادريس . **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
49. كوش دوني . **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** . ترجمة قاسم مقداد . دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002.
50. عبيد هناء. **أزمة التحول الديمقراطـــي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،القاهرة: مركز الدراســـــــات السياسية و الإستراتيجية ، 2004.
51. مجموعة من المؤلفين . **نظرية الثقافة** .ترجمة علي سيد الصاوي .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
52. مجموعة مؤلفين **النظام السياسي والسياسة العامة** .بغداد: مركز الفرات للدراسات والتنمية ،2008.
53. مجموعة مؤلفين **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الثقافية.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية. 1996.

54. ووتربوري جون، **إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط**، في غسان سلامة و آخرون ، **ديمقراطية مـــــن دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1995.

55. وهبان احمد . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العلم الثالث** . الإسكندرية : جامعة الإسكندرية 2000.

ب- باللغة الفرنسية

56 . Badie Bertrand **.culture et politique**. Paris : Ed- Economica.1983.

57. Ben Achenhou Abdelatif. **L'exspirience Algérienne de planification et devlopment**. Alger .o.p.u.1982.

58.Chalabi Elhadi**. La constitution du 23 février enter dictature et démocratie**. Ruvue . N01. 1991.

59.Dahmani Mohamed,Algérie: Légitimité Historique et Continuité Politique ,France,1999.

60.Gerad chaliand. Juliette minces. **Algerie independante**. Paris. Maspro.1972.

61.Haddab Mustaph, Les intellectuels et le statut des langues en Algérie, thèse d’Etat, Paris VII,199.

62.J.P Durand. **chronique politique**. annuaire de Afrique du nord. 1980.

63.Rouzik F **. Chronique algerienne** lannuaire de lafrique.du nord .tome27.paris.1989.

64.Vandenvelde Helene**. La signification des reformes politique et constitutionnelle du point vue de la science politique** .revue algérienne de la sience.n03.

- باللغة الانجليزية

65. Bradford L.Dillman,The Private Sector in Algeria:The Politics of Rent Seeking and Failed,Boulder,Co:Westview Press,2000**.**

66. Camille Bonora-Waisman,France and the Algerian Conflict:Issues in Democracy and Political Stability1988-1995,USA:Ashgate Pub Ltd,2003 .

67. Isabelle Werenfels, Managing Instability in Algeria : Elites and political change Since 1995,UK : Routledge , 2007.

68. Layachi Azzedine , Political Liberalization and the Islamist Movement in Algeria, in Michael Bonner , Megan Reif and Mark Tessler, Islam, Democracy and the State in Algeria : Lessons for the Western Mediterranean and Beyond, UK: Routledge,2005

69. Layachi Azzedine, The Private Sector in Algerian Economy:Obstacles and Potentials for a Productive Role, Mediterranean Politics, London, Vol.6, No.2, Summer 2001.

70. Nachtwey And Anne Banda , Area Studies and Social Science , USA : Indiana university Press,1999.

71. Thomas Carothers,,Marina Ottaway, Uncharted Journey: Promoting Democrac.in the Middle East,USA: Carnegie Endowment,2005.

72. Emma C.Murphy, The State and the Private Sector in North Africa:Seeking Specificity, Mediterranean Politics,London, Vol.6,No.2,Summer 2001.

73. Westerlund David,Questioning The Secular State: The Worldwide Resurgence of Religion in Politics,USA:St.Martin's Press,1996.

ثانيا الدراسات

أ- باللغة العربية

74. ميلاد زكي **الثقافة والسياسية : تجليات العلاقة وأنماطها** .مجلة ثقافتنا العدد التاسع المجلد الثالث 2006.

75. المنوفي كمال **مفهوم الثقافة السياسية دراسة نظرية تأصيلية** . القاهرة المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية 2008.

76. المنوفي كمال. **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي** . مجلة المستقبل العربي العدد135 .1985.

77. عسلية صبحي .. **الرأي العام** .القاهرة المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية 2006.

78. ملحم إسماعيل. **علم النفس السياسي الوجه الأخر لتوظيف العلم** . مجلة الفكر السياسي. العدد الثالث. 1998.

79. عبد اللطيف مها. **معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث** . مجلة دراسات إستراتجية بغداد مركز الدراسات الدولية .العدد04 .1998.

80. الشرقاوي باكينام **. الأحزاب** . القاهرة المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية. 2007.

81. الرشيد احمد الرزوق. **تأثير الموروث الاستعماري في تأصل ظاهرة التسلط في دول ما بعد الاستعمار** .بنغازي جامعة قار يونس 2009.

82. خمري عبد القادر. **مفهوم الدولة عند بومدين** . مجلة الحدث العدد 23 أكتوبر 2002.

83. انتلس جون. ارون ليزرا. **الجزائر في مفترق الطرق** . مجلة التضامن. العدد 16 .1993.
84. شكري عز الدين .**الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب**. مجلة السياسة الدولية العدد .91.1989
85. إدريس بوبكر. **المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغير** . مجلة الإدارة العدد 03 1998.
86. عبد الله ثناء فؤاد. **أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر** . مجلة السياسة الدولية العدد91 .1998.
87. بلعور مصطفى . **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية** . مجلة الباحث العدد 04 .2006.

ب- باللغة الفرنسية

88. Jean Riviro. **Consensus et légitimité**. Pouvoir. No5.Paris.1978.

ثالثا- المقالات

أ- باللغة العربية

89. خير الدين محمد. **الآفلان: مؤتمر العودة إلى أحضان السلطة** . جريدة الخبر الأسبوعي. العدد 308 22- 28 جانفي 2005.

ب- باللغة الفرنسية

90. Leca Jean,"**L'etat d'urgence ,un tracteur inhibiteur** ", Journal El watan ,vendredi 1-samedi 2 juin 2007.

ثالثا- المواثيق والبيانات

91. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني ميثاق الجزائر 1964.
92. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . جبهة التحرير الوطني. ميثاق الجزائر .1976

93. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .جبهة التحرير الوطني . ميثاق الجزائر 1986.
94. وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني. مارس 1998.
95. وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني. جانفي 2005.
96. بيان المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني. 01 جانفي 1992.
97. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.دستور 1976
98. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1989.

رابعا- المذكرات العلمية

99. بلحاج صالح ." **المؤسسات السياسية عند جون لوكا وكلود فاتان** " .رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر معهد الترجمة 1987.
100. بن طاهر علي . " **الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية 1989-1992**". مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام 2001.
101. بن عمير جمال الدين." **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** " . مذكرة ماجستير فيالتنظيم السياسي و الاداري. الجزائر: كلية العلوم السياسية الإعلام 2006 .

خامسا – المواقع الالكترونية .

102. قائد محمد عقلان. **التنشئة السياسية: المفهوم والأهمية والنمط السائد في الجمهورية اليمنية.**

بالموقع: www.almethaq.info/news/article127.htm بتاريخ2008-03-26

الفهرس

مقدمة **الصفحة**

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الثقافة السياسية

الفصل الثالث: الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية

نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية والتعددية الحزبية

الملخص: Abstract

يتعلق موضوع الدراسة بمحاولة معرفة نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال مرحلتين مربهما النظام السياسي الجزائري من خلال تطور الثقافة السياسية لحزب الأفلان في الجزائر من فترة الأحادية إلى فترة التعددية ، حيث عرف الحزب في فترة الأحادية الحزبية تكريسا لثقافة سياسية.

عكست الطابع المهيمن لثقافته السياسية تطوره السياسي خلال هذه الفترة ، في ذات الوقت الذي كان فيه تغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكم الجزائري من أهم نتائج بداية مرحلة التعددية الحزبية ولذا فان دراسة مدى تكيف الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني مع هذه التغيرات هو الذي يشكل الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة وتبعا لذلك فان الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمثل في تفكيك السؤال التالي :

ما مدى تأثير انتقال الحالة الدستورية في الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية على الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ؟

وهذه الإشكالية تتضمن التساؤلات الفرعية التالية :

أ- ماهي طبيعة الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية وما هي دوافع ومظاهر تكريسها؟

ب- ماهو السياق السياسي والدستوري الذي تم فيه الانتقال من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية؟.

ج- ما مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بهذا الانتقال؟

فرضيات الدراسة :

من الناحية المبدئية يمكن تحديد جملة من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تـأثيرا في تغير الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة التعددية الحزبية ، في ذات الوقت الذي توجد فيه مجموعة أخرى من المتغيرات التي يؤدي تحليلها إلى الوصول لنتائج عكسية حيث تؤخذ الحالة الجزائرية كحالـة دراسـة نموذجيـة لقيـاس التحـول الديمقراطي في المنطقة العربية نظرا لما رافق هذه الحالة من تفاعلات سـلمية وعنيفـة وكذلك من حيث الوصول إلى تفسير عقلاني لتغير دور الحزب داخل نظام الحكم مقارنـة مع تجارب أخرى عرفت انفتاحا سياسيا ومع ذلك بقي دور الحزب الحاكم هو نفسه ، ولذا فإنها تتعدد الفرضيات التي من الممكن أن تشكل إجابة مبدئية عن الإشكالية الرئيسية:

- **الفرضية الأولى:** إن العوامل التي ساهمت في تأسيس الثقافة السياسية لحـزب جبهـة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية والتي تتمثل في رصيد الحركـة الوطنيـة والثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وتأثيرات الموروث الاستعماري، هـي عوامـل عميقة بحيث يصعب تأثرها بالانتقال إلى التعددية الحزبية.
- **الفرضية الثانية:** أن تغير دور حزب جبهة التحرير الوطني داخل نظام الحكـم فـي فترة التعددية الحزبية قد شكل عاملا مهما لانتقال الثقافة السياسـية الحزبيـة لجبهـة التحرير الوطني من ثقافة سياسية مهيمنة إلى ثقافة سياسية مشاركة.
- **الفرضية الثالثة:** إن انتقال الحالة السياسية الجزائرية من الأحادية إلـى التعدديـة كـان أقرب إلى التعددية الدستورية منه إلى التعددية السياسية وهذا ما يجعله انتقـال صـوري أكثر منه انتقال حقيقي وبالتالي تنتفي عوامل تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهـة التحريـر الوطني والتي عرفت عنه في فترة الأحادية الحزبية.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، يمثل الأول منها إطارا معرفيا لمفهوم الثقافة السياسية من خلال استكشاف السياق التاريخي والسياق المعرفـي لتشـكل مفهـوم الثقافة السياسية، يضاف إلى ذلك مقارنة هذا المفهوم بالمفاهيم المشابهة، أيضا التوقـف عند أبعاد مفهوم الثقافة السياسية ،أنواع هذه الثقافة وكذلك آليات التثقيف السياسي.

أما الفصل الثاني فيتعلق مضمونه الأساسي بتفكيك الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة الأحادية الحزبية من خلال تحديد المصادر التاريخية لهذه الثقافة وكذلك التطور السياسي للحزب خلال هذه الفترة وكذلك تطور الثقافة السياسية للحزب في ذات الفترة .

أما الفصل الثالث فيتعلق باستكشاف الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية من خلال استعراض السياق السياسي الذي تم فيه هذا التحول من الأحادية إلى التعددية وكذلك تحليل الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال هذه الفترة من خلال البيئة الحزبية وغير الحزبية.

وقد توصل الباحث في هذا الإطار النظري إلى أن تفسير السلوك السياسي يختلف من وضع الأحادية الحزبية إلى وضع التعددية الحزبية، نظرا لامتلاك كلا الوضعين خصائص بنيوية متمايزة تؤثر كل منها بطريقة مختلفة على السلوك السياسي وإن مفهوم الثقافة السياسية بالمقابل يعد إحدى المفاهيم التحليلية الضرورية لفهم هذا التمايز وتأثيره على السلوك السياسي للفئات المختلفة .

ويشير هذا الفصل أيضا إلى أهمية التمييز بين مفهومي التعددية الحزبية والتعددية السياسية فالأولى تتعلق بالإطار الدستوري فقط في حين ترتبط الثانية بالإطار السياسي العام الذي يمارس فيه النشاط السياسي، وهذا التمييز مهم من حيث إدراك فاعلية التحول نحو البيئة التعددية في البلدان المتخلفة وما إذا كان ذلك ينحصر فقط في الجوانب الدستورية أم يتعدى ذلك إلى تحول الأسس العامة لممارسة النشاط السياسي وهو ما سيتم تطبيقه على الحالة الجزائرية في الفصلين اللاحقين.

كما أن استعراض الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية يشير إلى أن مصادر هذه الثقافة لم تتشكل على أساس نمطي بقدر ما كان هناك تعددية ملحوظة في هذه المصادر، حيث تأثرت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري إضافة إلى تأثرها بالثقافة السياسية الموروثة عن السياسة الاستعمارية، وأيضا ما يتعلق بتأثرها بالثقافة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية على اختلاف تياراتها.

وقد رسخت فترة الأحادية الحزبية مفهوم الثقافة السياسية المهيمنة في السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وفي نظام الحكم الجزائري بصورة عامة ولكن وتبعا لتغير وضع الحزب داخل الإطار العام للنشاط السياسي ،فقد كانت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني تعرف تغيرات من وضع إلى أخر دون أن تصل إلى مرحلة القطيعة أي الانتقال إلى نمط الثقافة السياسية الديمقراطية ، ومن الطبيعي إذن التساؤل عما إذا كان التحول من فترة الأحادية الحزبية إلى فترة التعددية الحزبية قد ساهم في حدوث هذا الانتقال، وهذا ما يشكل المحور الأساسي للفصل الثالث من هذه الدراسة .

لقد تغير دور الحزب داخل نظام الحكم من اعتباره أداة رئيسية للحكم في فترة الأحادية الحزبية إلى انتقاله إلى دور المعارضة لم يؤثر على انتقال نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني من ثقافة سياسية مهيمنة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية ، وذلك نظرا لتأثر الحزب بعوامل خارجية لها علاقة بتفاعلات نظام الحكم الجزائري والتي ساهمت دون حدوث هذا الانتقال.

كذلك فانه يظهر أن الانتقال من الأحادية إلى التعددية كان اقرب ما يكون إلى مفهوم التعددية الحزبية منه إلى مفهوم التعددية السياسية وبذلك فان السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي تشكل تبعا لنوعية هذا الانتقال، وهو ما اثر في اتجاه انتقال صوري لنمط الثقافة السياسية لهذا الحزب من ثقافة سياسية مهيمنة رسختها فترة الأحادية الحزبية إلى نمط ثقافة سياسية ديمقراطية كهدف مأمول وليس كهدف محقق.

لكن الجانب المغيب في هذه الدراسات هو تحليل السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال انطلاقا من اتخاذ مفهوم الثقافة السياسية كخلفية نظرية في ذلك وهو ما ركزت عليه هذه الدراسة، حيث كان موضوعها الرئيس هو دراسة مدى تأثر الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بانتقال الحالة الدستورية الجزائرية من حالة الأحادية الحزبية إلى حالة التعددية الحزبية مع طرح فرضيات مختلفة تبدو متضاربة في مضامينها نظرا لوجود متغيرات عديدة يمكن أن تفسر مبدئيا الإشكالية المعالجة.

من خلال الاستعراض السابق تم التوصل إلى مجوعة من النتائج كمحصلة لهذه الدراسة :

أولا- أن مفهوم الثقافة السياسية هو من الأكثر المفاهيم السياسية عمقا في دراسة السلوك السياسي ،سواء كان ذلك للإفراد أو الأنظمة السياسية أو المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.

ثانيا - أن المصادر التاريخية للثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ارتبطت بالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، وكذلك في تأثيرات الموروث الاستعماري وأيضا في رصيد الثقافة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية .

ثالثا- أن التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية كان من خلال ثلاث مراحل تتعلق الأولى بطرح الحزب كطرف في الصراع على السلطة والثانية بأولوية بناء الدولة على الحزب والثالثة التداخل بين الحزب والدولة .

رابعا- أن تطور الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الأحادية الحزبية كان مرتبطا بالتطور السياسي للحزب ،ففي الفترة الأولى كان المضمون الأساسي لهذه الثقافة هو كيفية ممارسة السلطة ،والثاني هو كيفية بناء دولة عصرية والثالث هو مسألة الهوية الوطنية .

خامسا - أن الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعدية كان أقرب ما يكون إلى المفهوم الدستوري منه ألي المفهوم السياسي ،حيث ظلت هناك مظاهر للثقافة السياسية المهيمنة سائدة في ممارسة الحكم .

سادسا- أن السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد الأحادية الحزبية كان مرتبطا بتغير دوره داخل نظام الحكم، وكذلك في معطيات السياسة الخارجية التي تشير إلى ظاهرة العولمة ودورها في انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية .

سابعا- أن الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير سواء في البيئة الحزبية أو خارجها أي من خلال الخطاب السياسي، أو الهيكل التنظيمي داخل الحزب لم تشر إلى ترسخ ثقافة سياسية ديمقراطية.

ثامنا- أن القناعة المرسخة بالدور التاريخي لحزب جبهة التحرير الـوطني غطـت على فكرة الشرعية الدستورية في مقابل التمسك بالشرعية الثورية والتي تكـرس ثقافـة سياسية مهيمنة.

تاسعا – أن السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني خلال فتـرة مـا بعـد الأحادية كان سلوكا هجينا،حيث تمثل في عدم الصدام مع السلطة الحاكمة في ذات الوقت في التنديد الموسمي بممارساتها التسلطية وهو ما عكس مجرد تكييف للثقافـة السياسـية المهيمنة التي سادت خلال فترة الأحادية الحزبية وليس إحداث قطيعة معها.